

[illegible]

فادرك ان كل واحد من هذه جملة وليس كذلك حاد الخواص الاول لها ما في
فكر عندنا فادرك ان كل واحد من هذه جملة وليس كذلك حاد الخواص
فقط المراد من الخواص هو جملة ما يعلى به الخالف هو ان قال انك قد انجز
للاحاد حكما وتصوره على جملة واحد من مقدورات الفاعل في وجوده وجملة
لا في وجوده وتكون قد فعلت الجملة حقا وتصوره على الواحد ففهم جملة الامه لا يجوز
عليه الخطا في كل واحد من جملة الخطا وتصوره على الواحد ففهم جملة الامه لا يجوز
انه اول من عرفها وذلك لاننا امتنا للاحاد حكما ونسأه على جملة ما كان منسوبا
شروطه ومعهود في الجملة وهو الا ان يصير الى غيره مما لا يهاجمه وقد كذب فاننا امتنا الجملة
حكما ونسأه على اتحاد ما كان مشروطا بشرط معهود في الاتحاد فقلنا ان جملة الامه
لا يجوز عليها الخطا بشرط احكامهم وان احكامهم يجوز عليهم الخطا بشرط الاستيعاب في
جملة الامه وليس كذلك ما ذكره الخالف فانه استعمل للاحاد الخواص غير مشروط
في جملة ما فافهم ان كل واحد من الخواص لو جوزه اول سوا من وجوده ومقدار وجوده
او مع غيره مما لا اول له ثم هو هذا الخبر عن جملة الخواص مع انه غير مشروط بشرط
معهود في الاتحاد فقلنا منافسا في ذلك ان احكام الخواص لا يجوز عليها الخطا بشرط
احكامهم على شرط لا حاد جملة على الاطلاق وتصوره على الاطلاق استعملوا
من جملة الخواص مشروط بمعهود في تلك الجملة وتصوره على جملة الخواص مشروط بمعهود في تلك الجملة
من غير شرط اصلا وحكمه على جملة احاد مشروط بمعهود في تلك الجملة على الاطلاق وحكمه
على جملة الخواص مشروط بمعهود في تلك الجملة على الاطلاق مشروط بمعهود في تلك الجملة
لا حاد لتساوي ذلك ما في جملة الامه لان المناقضة في تلك باخر النظام فانه لا اول له ولا
استأوله وسائر ذلك قول الفاعل على واحد من الخواص فانه يجب لهما السواد على
جملة الخواص ما كان هذا الخبر باخر الخواص واحد من سواد الخواص فانه يجب لهما السواد على
اكثر من سواد الخواص فانه لا يوجد ذلك هذا القابل على واحد وجملة الخواص ليسوا
لها مناقضا وسائر ذلك ايضا فلو كانت واحدة من جملة الخواص فانه لا يوجد ذلك هذا
الخبر اما على جملة الخواص المتكسبة من تلك الاتحاد وتصوره على جملة الخواص
كان ذلك ما في جملة الامه لان الاول حكمه باخر الاتحاد كما كانت من غير شرط
فان كل واحد منها لو جوزه اول سوا من وجوده ومقدار وجوده ففهم جملة الامه لا يجوز
من الاول في غير سوا من وجوده لان جملة الخواص لا اول لها من وجودها

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

القانون

[illegible][illegible]

[illegible]

الحجور المموجات

ذلك وما به فقال **باب** قولهم في العلم في ما به على ما مر
ايعا ما مر الى انساب لم يكونوا قداما لم يكونوا والى ان رجع الى انساب لم يكونوا
يعا ما مر واحدا وليس غير ما مر وليس طبعه في انساب لم يكونوا مع ما مر على النفي والخطام
ما مر وفي المبدأ في قوله لكان لم يكونوا على النفي ما مر في قوله في العلم في المبدأ في قوله
الاول في حصة الصفه والاول في حصة الصفه في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
والا رجع الى العلم في قوله في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
فد صر واد بها ما هو في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
المستعمل في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
مفرد واحد وهو في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
من قول العالم في حصة الصفه او في حصة الصفه في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
غير شدة او غير شدة في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
لا يلحق الطوارق في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
كبره لا يلحق الطوارق في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
مع الامر ومع الامر في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
في الدلائل في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
لا يلحق الطوارق في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
والا الصفه في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
الذات في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
وان شئت قلت في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
لم يجرى العلم في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
والا الحكم في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
في العلم في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
العلم في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
لا باعتبار العلم في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
بغير العلم في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
للمسألة في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله
وعلا ما مر وما مر في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله في العلم في المبدأ في قوله

من الخواص والاحتكام والاعراض وأنه تعالى لا يحل لأحد عليه الحاجة وأنه
تعالى لا يرى بالانسان في الدنيا ولا في الآخرة وأنه واحد لا يجمع
بشأنه في العزم والقدرة وسبقه أيضا منه لجنس البشر واجبه
وجاؤه فالواجب ما استلزمه من قاطع لا يخلو في ذاته من كونه
قائرا وغالبا وحيا وموجودا والله لا يمت إلا بالحق البصر عن غيبه
الارض والحاجة فاستلزمه الحق بحجته وهي كونه مرادوا كان فاقان
المصنوع ما استلزمه تعالى لا يحل من غير وجوده لا يخل وهذا الزاد والكره
غائبان الذي فيما بعد ان سألنا تعالى ٥ ولما قلنا مع الثالث وهو العالم
ويزن صفاته تعالى تحت هذه مسائل الامات المردوا ذكرها فاستلزم
التي لا يهازل عليها ومن حق الله تعالى ان يكون مقتضى العدل عليه في
العلم في سائر المراتب من التوكل العلم بالمراد عليه وانما قلنا بالاول
عليها ولما بين ان ذلك مستلزم لان الله تعالى واحد اسد للباور الذي
وتنفع فالحق هو ذلك المانع وهو في كونه تعالى قائرا وكونه قائرا
مسائل الامات والسمع في غاية العلم في كونه عالما من مسائل الامات
وذلك ان مستلزم غاية العلم في كونه عالما من مسائل الامات
عقل وتنفع فالحق في غاية العلم وموجود وكونه موجودا من مسائل الامات
والسمع في غاية العلم في غاية العلم في كونه عالما من مسائل
الاسات ففقد ان ان يستلزم على الله تعالى في كونه عالما في كونه
احدهما في كونه عالما في كونه عالما في كونه عالما في كونه عالما
واذا اردنا ان يستلزم على الله تعالى في كونه عالما في كونه عالما
لواستشهادها لكون ان يكون محييا وهو في كونه عالما في كونه عالما
مسائل الامات وصح ما عنيها من ان مسائل الامات اذ لم يخل ٥
مسائل التي في كونه عالما في كونه عالما في كونه عالما في كونه عالما
الاصناف من كونه عالما في كونه عالما في كونه عالما في كونه عالما
فقد نعلم صفته تعالى لا يخل على شاي صفاته في كونه عالما في كونه عالما

على ناسه ومن حق العشرة ان يكون معزنا على الطمينة والامتنان
فمن معضله وقت تقدم كونه نفعاً موجوداً له ولو كان حياً
فمن ليس له وجود فيكون حياً وقت تقدم كونه حياً له كونه
قائراً على العمل بسجل في نفسه ان يكون قادراً وعلى العمل
الذي في العمل وقت تقدم كونه قادراً وعلى العمل كونه حياً له
عليها ومن حق الدليل ان يكون معزناً على الطول عليه والعمل
على مثل ما تقدم وكذا ان كونه حياً له وقت تقدم كونه مدركاً في السن
والعلم الصالحاً له في السن فلا بد من معضله كونه مدركاً على ما
يسه ومن حق الطمينة ان تقدم على الطمينة على ما تقدم واما حوجته
عليه العلم فلا بد من حوجته ان يكون معزناً على الطول عليه
في العلم واما تقدم كونه عالماً على سائر الكيفيات فله حوجته
الوجوب والذاتية نعم الحس اما الذي يقنع الموعوب بقوله لا يه
العلم بصفه من الصفات فله نعم كونه قادراً ان يرى ما سئل على السجل
في كونه قادراً وعلى العمل كونه موجوداً واما الذي يقنع الحس
بقوله الذي في علمه ان الصانع تعالى هو واقع للحادث من جهة على
سجل الاختيار هو حجة وليل على كونه قادراً ومن حيث الترتيبات
المستترة في ذلك طفاها والبر واجاز ان سيع احكامها الاخرى وتساو صفاته
تعالى لا ينفك في الدلالة على حوجته في العمل بل لا بد من اعتبار امرنا
على العلم كونه محضاً ذلك على كونه عالماً ووقوعه على وجهه ووقوعه
على كونه نفعاً له او متوسطاً العلم بصفه اخرى لانه نفعاً بانه
لوات القدر كونه حياً له حاضراً ذلك على كونه مدركاً وهو الذي تقدم الذي
لطلما ذكره في صفاته نفعاً هو تقدم رسته وهو هو معقول لا ينفك
في ان كل صفاته نفعاً مستدركه كونه واحده فعاله بل طفاها
لما ان التقدم الذي ذكرناه فيها هو تقدم رسته لا تقدم زمان بل
بقوله في عدم العمل على العمل واما الموضع الرابع في العمل على
نفعه ما هو عليه في كل واحد منها فقد سألنا عن الدلالة عليها
لكونه قادراً والاعلام منها في علمه مواضع اخرى في حصة الامور

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

وفيها يعبر عنها اصل العالم بمصه الاخص على ما تقدم في الفصل الثاني
وهو به نيل اسمي هذه المصه **الارض** حال وجودها يكون **دار علي**
وما ليس بها **السموات** وهو ابد الازل اسمها لانه على حال وجوده
يكون **دار علي** جميع اجزاء المعدورات والى ذلك علمنا جميع المعلومات
اما المصه ارضي **دار علي** جميع اجزاء المعدورات والى ذلك علمنا جميع المعلومات
يعبر ان يكون **دار علي** ودار **علي** ودار **علي** اما المصه ارضي **دار علي** جميع
اجزاء المعدورات والى ذلك علمنا جميع المعلومات
ويعتبر ان يكون **دار علي** ابد نيل يكون **دار علي** جميع اجزاء المعدورات
فاعلم ان اعداد المعدورات ثلاث وعشرون رجساً واما بعد ما هي هي الجواهر
والهوان والارواح والطهيم والحار والبرود والظواهر
والسوسه والسموه والبر والحاء والقدرة والعماء والاعمال
والارادات والقرابات والظواهر والظواهر والاعمال
والاكنان والاصوات والالام واما الموضع الثاني وهو ان
يكون **دار علي** جميع اجزاء المعدورات والى ذلك علمنا جميع المعلومات
ولا احصاها لانه وما هو علمه من المصه خمس من المعدورات ذو حوسه
يعبر عن الاحصاء وهو عدد فوجد ان يكون **دار علي** جميع اجزاء المعدورات
عليها مع فقد المصه اما ان يكون **دار علي** ودار **علي** ودار **علي**
هو ما سائر في **دار علي** جميع اجزاء المعدورات والى ذلك علمنا جميع المعلومات
دسكه جميعها عن جهتها الموش في جميعها هو الموش في جهتها في جهتها
على هذا يكون **دار علي** جميع اجزاء المعدورات والى ذلك علمنا جميع المعلومات
لانه معصون في بعض علمنا ان يكون **دار علي** جميع اجزاء المعدورات
العباد والمصه الأعضاء اما ان يكون **دار علي** جميع اجزاء المعدورات
يكون **دار علي** جميع اجزاء المعدورات العباد ولا يكون **دار علي** جميع اجزاء المعدورات
التي **دار علي** واما ان يكون **دار علي** جميع اجزاء المعدورات
معدورين ودارين ومعدورين ودارين **دار علي** جميع اجزاء المعدورات
دارين ولا ان يكون **دار علي** جميع اجزاء المعدورات
فالو على كونه **دار علي** جميع اجزاء المعدورات

مجلس
العلماء

[illegible]

روى بعض ائمة عالمهم هذه التواريخ الى العلم
القرينة جبا وان العلم فان حج

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

فصل اول والصابح الحات من الله عه واذ فرغنا

[illegible]

[illegible][illegible]

ان سلم لله سبحانه الخصة فيما حاط به عاده من المحر والامتنان
معرفة به وله وحده فاما من لم يعرف شرب صانع حليم عا حرمه اول
العمل فلا وجه له كالملة هذه الامتنان لا يعرف ولا يستلزم له
قال احكام امله وانما حكم به من اصره الامتنان في ايات الصانع واما
حكمه في علمه والادب في قوله تعالى هذا هو خراب في طريق الهمة فاما الاطراف
الفصلية في ان قال ان العرض المفضل الخطاب هو سائر المادغ وحده
التي لا يستلزم ان يكون المصلحة الخطاب الامتنان في بعض المواضع
وان لم يقع المراد به الا لا يستلزم له في قوله لا حكم ولا له الحق
لم يمنع من اصاب ما حكمه الله في قوله تعالى في بعض ايات الصانع
بالتيج والحلف الحكيم الحق كان بعض الضمور وبما بعضه في
وقد اختلف اللسان للتبع كان تبصه طبيا وبعضه فاذ اقررت العلم
من ان علم الله يحكم ان صلح عبادته ان يعرفوا بعض ما يكون من جهه لانات
الامتانة وان كان ذلك نحو ما الى الاستدلال ان العرس الحكيم هو
يعرض لمخلف التواب وقد ذكر الله وحده في ايات الخطاب بالامتانة
وتوهم ان كل فضل لول القرآن كله يحكي احدها ان يرد عليه الوجه
كون ادعى لمخلف الى المنظر والاستدلال ان القارئ للقرآن
او السامع له في وصفه في العلم والامتانة بل ان معاجها اولي من الام
معرفة في قوله لا المنظر يكون احدها في الاتباع ومن نظر علم
ان المحكم الى الاتباع واخبر الامتنان الله ولا شك ان ما يكون
المخلف معه اقرب الى الهالك القدر وامور الرب فاه اولى معرفة
وانها ان لمخلف معظم من حال القراء ان يستعمل في المحر والامتانة
لم يكن ما راجعها اوله من صلب الاخر لانه اس بان يقدرا له ان
يعتق به الامتنان في قوله اس هل ينه اول من ان يقتل ما حازها
من قوله وحازك وما استمها فيكون ذلك صار فاه من الضمير
الذي هو ملكه في حاله وحل عزو لم يستكبه وانها ان لمخلف
من علم استال القراء في المحر والامتانة واما ما في الظاهر فاما في
احوجه ذلك الى ما حازته العلماء العرب واليه حرمه من احقهم في الامتنان

معرفة في قوله وحازك وما استمها فيكون ذلك صار فاه من الضمير
الذي هو ملكه في حاله وحل عزو لم يستكبه وانها ان لمخلف
من علم استال القراء في المحر والامتانة واما ما في الظاهر فاما في
احوجه ذلك الى ما حازته العلماء العرب واليه حرمه من احقهم في الامتنان

[illegible][illegible]

وَأَمَّا أَهْلُ الْبَيْتِ وَالْأَهْلُ

والذي يدل على ان المراد هو المعنى الحاد المترك على الجاه فمع المراد
 عند بلوغه لا يجوز ان يقول قال اردك شيئا مع الفروجه والمطلبه ولا
 يقول الله رما اردك من الفروجه وهو سيجعل الصلة اذ اردك التبع الماتع
 الفروجه صار احدا بنفسه من المبرور وغيره واما المفعول فهو علم الى او
 ظنه او اذ علمه بمرور المبرور او من غير ان يوقع فيه او غير ذلك
 ان الفروجه مع المبرور ضايف السهو بغض المبرور وضار ما ذكرناه وهو
 الجاه لا يجوز ان يلامح من مشيها او ناولا فليدار ان ما مشيها
 وسنبره وسائر امارات ما يغيره ويعبره من ان يلمح سجنه لو كان
 لوحدا يكون مشيها او ناولا واما لا يجوز ان يكون مشيها واما
 لو كان مشيها او ناولا فالحال ان يكون او افرام مع وجود كون كرك
 او مع حوار الا ان يكون كذلك والحال ان يكون مشيها او افرام مع وجود كون كرك
 الحوار اما لو كان مشيها او افرام فالحال ان يكون مشيها مع الوجوب او مع
 الحوار فلما ساقى مواضع من هذا الكتاب ان المقصد السادس للوصف في الحوار
 احدهما الاخر واما ان لا يجوز ان يكون مشيها ولا افرام مع الوجوب
 ولا مع الحوار اما ان لا يجوز ان يكون مشيها مع الوجوب فلا ولو كان كذلك
 لما مشيها لانه او لما هو عليه في ذاته لما ساقى المقصد الاول للوصف في
 الحوار احدهما الاخر فيكون مشيها او افرام مع وجود كون كرك
 فيكون لو كان كذلك لوجب ان يكون مشيها مع الوجوب مشيها وذلك لا يجوز
 اما الاول فلا لانه لا حصار لانه وما هو عليه في ذاته ببعض مشيها
 دون بعض لانه ما من مشيها مع ان مشيها مشيها الا ومع ان مشيها
 سائر المشيها كما انما من معلوم مع ان يعله علم الا ومع ان يعله
 سائر المشيها مع ان مشيها مع المشيها وجب ان مشيها لا مشيها
 الا ان من مع وجب الوجود ولم يجب له ان يكون مشيها في الصفات
 المعنوية التي هي بغيرها ما يوجبها من المعاني واما ان لا يجوز ان يكون
 مشيها مع المشيها فلا ولو كان كذلك لكان على الحادها
 دفعه واخذة الى الرأيه عما وجد مشيها في حافها بما عهده ولا يجوز
 ان يكون على ذلك اما "دول فلا حصار على كون مشيها في حافها"

لا يمكن ان تدل على ان الحاد هو الرأيه بل هو حافها وله فاعلموا
 من غير ذلك وهو ان مشيها ما ساقى ان قادر على جميع احكام المبرور
 واما لا يجوز ان يكون على الحاد مشيها فلا ولو كان كذلك لوجب
 مشيها مع وجود مشيها على الحاد وفي علمه بغير مشيها من مع
 حافها مشيها ولا لافضات فافهم ان مشيها من اراد عليه ولا لافضات
 على الحاد على ان مشيها ان يكون مشيها لانه لما هو عليه في ذاته
 مشيها بطريقه سبب ان مشيها مشيها في ذاته مشيها
 مشيها لو كان مشيها او افرام مع وجود كون كرك مشيها او افرام
 حصار لانه او لما هو عليه في ذاته لما ساقى المقصد الاول للوصف في
 الحوار احدهما الاخر فيكون مشيها او افرام مع وجود كون كرك
 فيكون لو كان كذلك لوجب ان يكون مشيها مع الوجوب مشيها وذلك لا يجوز
 اما الاول فلا لانه لا حصار لانه وما هو عليه في ذاته ببعض مشيها
 دون بعض لانه ما من مشيها مع ان مشيها مشيها الا ومع ان مشيها
 سائر المشيها كما انما من معلوم مع ان يعله علم الا ومع ان يعله
 سائر المشيها مع ان مشيها مع المشيها وجب ان مشيها لا مشيها
 الا ان من مع وجب الوجود ولم يجب له ان يكون مشيها في الصفات
 المعنوية التي هي بغيرها ما يوجبها من المعاني واما ان لا يجوز ان يكون
 مشيها مع المشيها فلا ولو كان كذلك لكان على الحادها
 دفعه واخذة الى الرأيه عما وجد مشيها في حافها بما عهده ولا يجوز
 ان يكون على ذلك اما "دول فلا حصار على كون مشيها في حافها"

[illegible]

لعلمنا ان الروبه عنه عزله عن اب سنده الاحاسن الحرمان كان
 يقان بذلك المتيقنه عزله عن سنده الموصوات واما الاسعفه فعاول
 ما في تركه لا وقت ولا حجت ولا من ولا استمال ولا حلف ولا امام ولا كله
 ولا دفعه ولا بيع اب سنده اليه من راه وقالوا عزله وليس يثبوت ولا من
 عزله وليس مع صا ولا من شيئا وسد طامه ولا صسا واثبت هذه الطائفة
 في الروبه فولا لا هفت فقصت العرب الى العامة بصرة الروبه وخالفه
 الزبير والمعتزله فقصت ما لم يثبت له العامة وخالفته الحق ولم
 وافق العامة واما سنانا بن عمرو فانه يقول ان ابنة نفع ابني يوم الصفة
 حاشته عنده الجواش واما ابو سنان في الروبه حاشته فانه سنان اليه
 فثبت دما هو اب له اما الحسن بن علي فانه يقول ان ابنة نفع ابني يوم
 شرب لنا انه نفع اذ لم يكن حاشته من عيلة الروبه وعي سنان لم يثبت
 واما حسن بن الحارث عليه الروبه ولنا في حكمهم انه نفع ابني يوم شرب
 فثبت بطل ما هو عليه وقد قدم من ذلك انه غادر ما في الحاشية فانا
 نعلم هذه المسئلة من سنت الروبه في الحاشية وهم الاسعفه وصرار بن
 والذي لا نعلم من مذهبهم فثبت في الحاشية اما لا له المتيقنه فثبت
 ونحن ان رى الا في بيان في حاشية الروبه ان سنده في ذلك فنعلم ان ذلك
 لا يبيع اما لا والروبه ترك عليه انه في حاشية الحاشية الى لوراي لا راي الا
 لوراي عليها والاحدنا حاشية الحاشية في الروبه فانا لا نعلم عليها والاحد
 مذهبهم وهو نفع في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية
 اما نفع حاصل في الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية
 خلاف سنان في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية
 هو ان الروبه لاراي الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية
 الروبه في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية
 ان الروبه لاراي الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية
 وعنه من الروبه ان الروبه في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية
 في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية
 في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية في حاشية الحاشية

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

من فقه المباحه فلبا غير احوال احدها انما الاول ان لا يتصور المباح
 دون لوجده وذلك من غير الا ان يكون مباحا من حيث كماله من
 فقه المباحه شيئا واحدا وهو القول بخلافه لانه لا يتصور هذا
 الباب بتفسيره عن كسبه الحق لا يرى ان ماله لولا لوجده في راسه
 ليعرجه فاما علم بعد البعد احدهما ان يكون له لوجده لوجده
 فذلك في مساله ما ذكره السائل من كسبه فالحكمه لا سمع من بعد المباح
 واما سمع من وقوعه وحده فلهذا لا يسمع فمساله كسبه كسبه
 لسان الاله الذي اياه الله لا على بعض الحجاب الباري كونهما حكيمين لا سمع ما
 رماه بمراده المباح وهو الكسبه عن غير احدهما لانه لا سمع ان يساوا فعلا
 في باب حكمه وانما اصدع الحسب السوا والنام ولو قدر الاحد
 الغير من العاديين لكانت اراد الخاد السواد في الحسب وحال ما اراد الاخر الخاد
 صدر الذي هو الشافعي في العلم واحدهما بالمراده الرابع فهو في علمه
 وصواب ليربط الخاد من الاما انفسا الموقر ما ذكرها في كماله من
 من الكسبه عن احدهما لانه لا ينظر لما اراده السائل ويستعمل
 واحدا لانه لا يشارك في العلم واللاهيه وفرد العا ليرى ساد على
 ذلك من لسانه على نحو الاستدلال بل المباح ومنه فاما كسبه على
 الواحد انما ماله لا يستدل بطريق المباح فقول السائل لو كان
 الحد الا الله لست انا شيئا في الله من العرف عما يتصور وقوله نعم انما الخلاله
 من لوجده ما كان معه من لاله اذا لم يكن كل ما خلقه في بعضه من بعض
 شيئا في الله عاقله ولا يملك السواد والمعاله لا يتصور ان يكون
 المباحه التي في راسها وما وجبها واما ما يدل بصره على الواحد
 وكسبه ماله في الله لاله الا هو في القوم وقوله راي هو الباطن
 وقوله فاعلم ان لاله الله العبد كسبه لانه لا يتصور عاقلها لاله
 الصرخ فلي هذه الطريقه اخرى الكلام في مسائل الواحد وهو العقل
 الاول من فقه الكتاب واما الفصل الثاني في مباحه
 الكتاب وهو الكلام في العقل الكلام منه نوعان اربعة مباح

مع مباحه

احدها في حق العقل الثاني في قسمه مسائله والثالث في رتبته والرابع
 في العلم به مذهب الله في قسمه مسائله اما النوع الاول فاعلم ان العقل
 الباطن مصدر يقال عدل بغير افعال ولا في رتبته في أصل البعد ويراد به العقل وهو
 نوع من العرف واسمها الحزمه الا هذا الحد سائل في سؤال دون البروك
 وادراك ان في حقها جمع افعال والبروك فاما هو لسان العرف فاما
 في الاوسى عليه او توت ما لا يسرى عليه وفرد في عرف البعد ويراد به
 الفاعل العقل الذي ذكرناه فان العقل الباطن والفاعل سمر فلهذا على طريق
 لما قلناه فلا يرضى ولا عدل او التبر من قول ذلك قال الشاعر
 فلهذا وهو عريف فاما في اصطلاح المتكلمين فغير ذلك العقل ويراد به العقل
 وفرد ويراد به الفاعل فاداد تروا رده العقل فهو العلم بغيره لله بغير
 التبر وعن الاحلال بالواحد وانواعه في احسنه ولا يسمع جمع ذلك
 فليس ان الله سبحانه ليعمل الصبح لم يزل بالاعرف ومن قال انه سمع خط
 الحاج لا يكون مالا بالعقل ومن قال ان ماله سمح لا يكون حجه ولا فيه
 يتصور مالا بالعقل ان العقل مرجعه في علمه الباب الواحد والوحيد
 ان هذا هو كسبه والا عاقله كسبه من علمه في مباحه ماله لا يتصور
 نفس في الاخرين واجب وانواعه في احسنه وما هذا في مباحه الباب
 في علمه العقاب فان كل علم في علمه في الواحد والعبد الا ان
 ماله الواحد والعقل ان الواحد في العلم في علمه فلا بد ان يكون
 ذلك في العلم الواحد والعقل راجح والعقل في ذلك في ورده من
 ما دل على ذلك واداد تروا رده الفاعل في اصطلاح المتكلمين فهو الذي لا
 العقل الصريح ولا يخل ماله في الحق في الحق واما كسبه فادامه لانه
 لعن العبد الماراد به في الله تعالى بعينه فذلك واما المباح
 الثاني في قسمه مسائله في قسمه الى قسمين اولي وفرد في بعض المسائل
 اوله الكتاب واما النوع الثاني في قسمه مسائله في قسمه مسائله
 لا يملك على مسائل الاسات على ما في بعض ذلك في مسائله راما الموضح
 في العلم على مذهب الله في كل واحد منها فلهذا في العلم
 في العلم الصريح ولا يخل الباب في ماله كسبه ردها هو مذهب

[illegible][illegible]

أليس ومعلوم خلاف ذلك فان العقل لا يخلو الخ ما فترسان من هذه الاشياء وقال الخ
 وموجدهم فترسا الذي انقض هذا المذموم وحده بطلانه فاما قولهم ان الشيء
 يقع له فاعلم خبرا مبروبا فهو قول باطل لانه كان يجب ان يكون جميع افعال الغير
 فيجب فعل هذا الفعل وهو عرفا انفسا ما في الحس والفهم فلم يقع وقوعه وكذا
 فليس فوفهم ان الشيء يقع لاجل الشيء لوجوده احدهما وانهم لو كان موثرا في ذلك
 لما احتك حاله في وجوده موقوفا على الحس خلاف القاطع لانه لا كان الموزون
 بوجه حالها في الناس حسب اختلاف الفاعلين لما انشأ في الجرح
 والمستقر لا خلاف حالها في كونها موزون في الشيء كون الجرح مفسد كما وانما
 حسب اختلاف الفاعلين فلو كان الشيء موزونا في الشيء لوجب اذا وقع احدهما على العمل
 ولما يضاف في سائر المحسنات ان يكون محله لاجل الكيفية وذلك باطل في انهما الذي
 لو كان موزونا في الشيء لوجب لو بدله عن التوحيد والعمل لربنا انهم موزون ومعلوم
 خلاف ذلك وانما ان الشيء لو كان ايضا لاجل الشيء لاجل من يشاء لوجب
 لو بعد الله سبحانه على الظلم والعب والطمر والتعبد وسائر القباخيل التي
 تمت ذلك لانه لم يره عند والقوم لا يجوزون ذلك لانه لم يره لو بعد الله
 يعاقل الشيء لكان من انما يطل فوفهم ان الشيء يقع لاجل الشيء من الشيء الذي
 موجود المحسن محمد بن عيسى لا شاعر فانه بان ذلك الفعل المثنى عنه واقع
 على الوجود الذي لا خلاف في الحس والفهم والاما الموجد الرابع ويون
 ان الله من وارثه الى فعله لكان محققا هو فذهنا والاختلاف في ذلك مع
 النظام ومن تبعه نحو ان على الاسوار والى عثمان الماحط وغيرهما
 فافهم بولون ان الله سبحانه عرف دار على الصبي والفرى بلسان محمد مدهنا
 وجوده فاما ما مرسان الله سبحانه موثرا في سائر النعم والاحصاء وانه
 سبحانه وارث جميع احسان المندوبات ومن ترحل على ما لا يضاف في ذلك
 ان القباخ من جهة احسان المندوبات في فعله ان يكون وارثا لها وانها ما قد
 من ان الله سبحانه وارثه معافاة العاصي المحسن للعقاب بلا خلاف وان
 ذلك حس ومعلوم انه اذا انبج خرج عن عسقا فله العقاب وهو حوزان
 يكون نوسة التي هي التذم من جهة للقدم عن قوله في انما كان حاررا
 عليه من بعد ذلك النوبة لانه لا عطف من نوسة التي هي التذم والقوم في

[illegible]

الاصح منه وهو لا يتكسر الا في موضعين

فما عاين اريد بها تنبيه على الوجود وان المعدر فيها لا يصح اما ان المعدر فيه
المسلط اريد به ما اريد بها كسب عند الخسوف فلا الخسوف فيها موضع وقوع
الصبح منه وهو لا يتكسر الا في موضعين فادار عليه فقطع والمعدر الذي
هو الوجود يتكسر في موضعين فادار عليه اذ لا يصح منه ما لا يتعدر عليه ويكسر
عن شدة جلاله ويحاج اذ لا يصح ذلك في موضعين فاحملها محاجا واما ان
كسب عند تنبيه المعدر فيها عاين اريد بها كسب عند الخسوف وان المعدر بها
لا يصح فان قلت يرد عليه ان المعدر ان المعدر فيها عاين اريد هو انقطاع الخسوف ومن
خالف ذلك لم يحصل الخسوف عند من انقطاع الخسوف وهو كونه فادار عليه
الصبح منه بطا فان عرصة ذلك انقطاع ما يتبعه على هذا الخسوف وهو كونه فادار
على الصبح بل يرد ذلك ما يتبعه وتكسر المعدر الذي هو وقوع الصبح منه
بطا ووقع وقوعه كونه محاجا لغير الله عز وجل فلو احسنوا في ذلك
في الخسوف الذي هو وقوع الصبح منه فربما وادار المعدر في موضعين
منه عند وقوعه فادار على الصبح لانه لا يعلم من وقوعه جاحلا ومحاجا
وسنكون القادر فادار لان ذلك من قبل الوجود واليد اورد الصبح في
السامية على جاحل اذ من الواجب ان لا يتكسر ذلك عن وقوع الصبح عند
فادار على لولم يرد عليه في الواقعة وادار في ذلك سائر رتبها ان
الحاجة والحاجة سبب ان كل واحد لم يرد له في وقوعه فادار على الصبح
لم يحصل للسبب عرضه بتقدير وقوعه منه وهو الصبح من وقوعه فادار على الصبح
لا يلزم كسبه عن وقوعه جاحلا ومحاجا لغير الله عز وجل فلو احسنوا في ذلك
وسنكون فادار على الصبح ولا يرد عليه في الواقعة والحال هذه فلو لم يكن
ان المعدر في هذه المراتب لا يصح الوجه المانع ان يرد وقوع الصبح من قبل
الانوار على بعض احوال الخسوف وذلك لا يجوز اما ان يتكسر في حال الخسوف
فلا يتكسر في حاله ومحاجا عما بعد من ان ذلك في هذه المراتب
ويكون فاعلا لا يتكسر من قبل الخسوف في وقوعه في الضرر عما بعد من ان ذلك
بانه لو وقع منه ذلك على وجه جاحل في بعض احوال الخسوف في وقوعه
واما ان يتكسر في حاله لا يجوز لانه لو كان في وقوعه في حاله
وما فيه احواله لا يصح الا في قول القائل لو دخل في الارض

الصور بانها لما كان ذلك في الارض محاجا وعلاب السوداء ما فيها الا والمحل
في لونه الخال فذلك ما ذكره السائل فبطا ما اوردته ووجه ان يعاين فادار
بالقوله ان كان قتما ولد فذلك من ماد كسبه في هذه المقدمة
فادار على الوجود على ما ذكره اليه في اصل هذه المسئلة وادار ذلك دللنا
على ان لا يتكسر احد ما يقع لا يعمل الصبح والبار ان لا يخلو الواجب والنافع
ان افعاله كلها كسبه اما الفصل الاول قال يرد عليه انه يعلم ان الصبح
بانه مسجع عنه وظل من علمه في الصبح وان مسجع عنه فانه لا يعلمه اما
به علمه الصبح وبانه مسجع عنه فالذي يرد عليه هو ما سألنا من ان يعاين في
المعلومات على كل الوجوه التي يعلم عليها وبانه علمه في كل حسن وقبح
والسائل في الصبح من جهة الاحكام التي يعلم عليها المعلومات في العلم
الصباح علمها وكذلك باطل المعلومات فان يعاين على ما علمه من صفات الخال
من جهة صفاته فتكون علمها الصبح في حاجتها والاعمال غيرها ان يعلم
رديت ذلك واما ان كل من علمه في الصبح وعما عنه فانه لا يعلمه الذي يرد
الله ان يكون في قدر راعيه الله ان يتكسر في موضعين فادار على
الصبح وخلص صافه عنه فانه لا يعلمه بانه قد راعيه في ذلك من علمه في ذلك
عنه فانه مع علمه ان لا يلزم ان الصبح في موضعين فادار على ذلك من علمه في ذلك
هو الصبح كان علمه ذلك صافا فانه يعلمه في ذلك واما ان كل من علمه في ذلك
القول وخلص صافه عنه فانه لا يعلمه فانه يعلمه في ذلك من علمه في ذلك
هو الذي ردت في كونه مقدورا له في معلقاته وادار ان افعال غيرها وانوارها
وموراما وحدت مع بقدر وعسا اليها وخلص صافا عنها بما يرد
بنايتهم في قدره لانه لا يعلمه بانها في كل غير مكرم على كونه في
كان به سبحانه مسجعاً عن الحسن في فعله بعد راعيه الله فادار
ون لم يكن له في راعيه الحاجة فلهذا في الحقيقة وهو علمه في راعيه
واصباوا وحكمه ونحوها ونسب ذلك في الفصح فان صار في حقه وهو
فانه علمه في راعيه بعد وعلمه بعما عنه فيصبح انه قد راعيه الله في
حاجته وخلص صافه في الفعل ووقع راعيه الله في راعيه الله في
حجته ونسب لفعله ونما فصل ما في راعيه الله في راعيه الله في راعيه الله

غير متغير منه ولا يست في غير ما هو اجله وشرائه تعالى ليعمل العبد وما
 هو الغرض الثاني في بيان الوجه الذي لا بد من وجوب عليه تعالى فهو ما بعد العمل
 من الفضل والتعظيم فاذا لم يستمر حتى هذا العمل لا علم وما من الاشارة الى هذه الواجبات
 وجوبه تعالى عليها والاعلاء على حشر البعث الى هذا الذي لم يطلب منه
 اشتراط وجوبه فانه يجب عليه ذلك والحق منه فاذا فعل ذلك لم يوجب عليه
 وجوبه بصفاته اذ هو طاهر من هذه الاعمال الطائفة من الاعمال التي لا يوجبها العقل
 ما وجبه له عليه وكذلك في مستقبله وهو ما لا يمنع الباطنة الدليل على انه
 على العمل لا هو ان اعور لخاصة في قولنا فعله وانما هو ان العبد في وهو واجب
 العمل او غير ممنوع منه وكل من كان له الاجل الى العمل ولا سيما في هذه الحالة
 بعد الاجمال فيكون له عليه محال العمل او غير ذلك فالعبد عن الاجمال وما
 به اياها في ذلك فلا بد عليه من العمل في كل حال من الاجمال وما
 وجبه له ان يقول وعلمه باس غير محتاج الى الاجمال بها وانما هو ان
 في انسانيه لم تقطع عن العمل في كل حال من الاجمال بها وانما هو ان
 على ما لا ياتي في العمل بل عليه ان لا يكون له في كل حال من الاجمال بها
 له وخصوص ما وجبه عليه من العمل في كل حال من الاجمال بها وانما هو ان
 ذلك الله سبحانه عالم وجوبه لولا ان الله تعالى ما يوجب من الاجمال
 وقادر عليه وغير ممنوع منه من العمل عليه سبحانه في كل حال من الاجمال
 انما احتاج الى العمل في كل حال من الاجمال بها وانما هو ان
 ما من شأن ذلك في كل حال من الاجمال بها وانما هو ان
 بما الفضل الثالث وهو ان اجاله على حشر البعث في كل حال من الاجمال بها
 على ما لا يكون حشر البعث في كل حال من الاجمال بها وانما هو ان
 به احتاج سبحانه فالعبد في كل حال من الاجمال بها وانما هو ان
 على ما لا يكون حشر البعث في كل حال من الاجمال بها وانما هو ان
 على ما لا يكون حشر البعث في كل حال من الاجمال بها وانما هو ان
 على ما لا يكون حشر البعث في كل حال من الاجمال بها وانما هو ان

منه تقع في ثلثه موضع آخر في أعداد الواجبات التي تحت طية ومساها
والملك في غيرها والمائة من الوجه الذي لا حله وحيت والمائة
في الدلالة على أنه تعالى لا يهاو أما الموضع الأول فاعلم أن
حان في اللغة يقال سته وفي البعض المفضل وليس المفضل وليس
المعنى والفرق المولى وقول قوله المولى والثواب المفضل
والملك في وجه كان أحدهما أو العلى المفضل الذي راعى فيه
أنه يقول ليس الخلف ما فعله بأن فعل عقده ويعززه غير ما كلفه
لأنه يكلفه إلا لا يفسد وقد سأن ذلك في حق من الله تعالى لا يفعل
الفتح وأما السان المحاطر فالمرجع إلى أن من أحدهما صلب الإله
فما خلفه من فعل العلم والثاني من الخطأ في العمل فله فعل
الله في ذلك الحان فكله ما كلفه ولا يشك في أنه ما رجاه
وقدست فتق لا فعل الصبح وأما اللطف فالمرجع إلى أن فعل الله
في الخلف ما يجوز فيه أن يترك الخ ماضيه من فعل وزنت ذلك فعل
لذلك الخ الحان على ما عرفت من يتصل به الفعل وذلك في
ألفه في لا يفعل الصبح في مثل ما تقدم وأما الذي في المولى والفتح
على وجه أن الله سمى المولى هو من الله ولم يزل في الحكم كانه
من جهة غير وجه أو أن من فعله في الحان في الحان كانه من جهة
سبحه إبان ذلك المولى طما بها وهو ما لا يقال في الله وأما
في قول لقوله بالمرجع إلى المولى يقال ذلك ما لا يفعل في قوله
المال في فعله للزوم وأما الترتيب فهو ترك معاقبه عما ما منه
فولم يفعل الله في قوله والمال هذه الحان ذلك في أن الزوم
حان في تحريك الأعزاد من الأسماء في الشاهد ولا يستلزم
الحدود أحسن الشاهد ولهم إنا الشايعينهم
إذا اعتبر الحان في الحدوث وما إلى الذي لا يفعل العون حان
وذكر كذا في الحان في العان والأكثر ذلك في ما في الله تعالى لا يفعل
الفتح وأما أن لا يفعل في الذي يدل على وجهه عبد في الله لا يفعل
من أطاعه وقت معاقبه لأن قد أراه الشايعينهم في قوله عليه السلام

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ادعوا المظلم من السجدة ومظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
ذلك علم ان الباب هو المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
والمظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
جميعه الفصل هو المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
ادعوا المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
من هذه المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
المسجلة لا تخلو اما ان تكون مسجلة او لا تكون ان يكون مسجلة
الفصل وان كانت مسجلة فلا تخلو اما ان تكون مسجلة او لا تكون
ان يكون من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
الاجزاء الباب من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
اجد مظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
واقلها وان لم يكن من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
ولم يكن ذلك لا به مظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
فقد في ذلك مظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
الاستناد في الخبر والباب من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
مظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
الباب من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
معلوم ان الخبر هو ما حصل منه خبر من خبر وبخبر من خبر وبخبر من خبر
مسد الخارات والباب والعقاب من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
لا فعل الفصح في خبره ما ورد ان السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
وارره ورر اخرى والسجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
الاما قسمه من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
افيه من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
حيث رسل ووجه الاستدلال فيه المظلم من السجدة المظلم من السجدة

لا بعد احد اجماع مع المذسول ولا سلك ان الظلم من السجدة المظلم من السجدة
رسول اخرين وبما ان يكون صدقا اما انه مذسول من السجدة المظلم من السجدة
الايه فان مفهوم الخطاب ما كان مع احد اجماع مع المذسول
الايه ان القابل اذا قال ما فيه صار باره الا حيايه فان المظلم من السجدة
هو الخطاب ما فيه صار باره احد الا حيايه منه واما المظلم من السجدة
له مع المذسول وقال في ذلك اجماع مع مقرر من مقرر من مقرر من مقرر
وامر مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر
من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
ان يكون مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر
منه ذلك صار خطا لما لا يعلم ان علوم القفل المظلم من السجدة المظلم من السجدة
بما فيه ذلك مع وثقه معلوم من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر
على الفصح وان لم يكن مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر
الاستناد منه والعقد فيه ووجه معلوم من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر
على ما تقدم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
ان يكون صدقا فالذي يدل عليه ان لم يكن مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر
يكون صدقا اما ذلك فالذي يدل عليه ان لا يستلزم من ذلك بيان
ذلك ان لم يكن مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر
غلامه هو او لا يكون كذلك ان كان فهو الصدق ان لم يكن فهو الكذب
واما ان لا يكون ان يكون صدقا فلما سئل في الكذب فيه وان لم يكن مقرر من مقرر
العلم وما يوجد ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال رسول الله
من كذب على الناس جميعا مسيقط وعن الحسن بن سعيد بن الحسن بن سعيد بن الحسن بن سعيد
عليه وعلى رفع العلم هو المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
مظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
له في بعض الروايات عن علي بن ابي طالب فقال بعضهم ان السجدة المظلم من السجدة
فقال عليه السلام او ليس حياكم او لا الذم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
حيث رسل ووجه الاستدلال فيه المظلم من السجدة المظلم من السجدة المظلم من السجدة
ان يكون مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر من مقرر

ما قال ان الله تعالى ما له والى ما له ان يقول ملكه ما سأل الا ان
ولا يجوز معه غيره فلا بد له والى ما له والى ما له ان يقول
ملكه ما سأل الا ان يقول ملكه ما سأل الا ان يقول
الفعل مدغم وعرض عن سائر وجوه الفهم وقد سأل بعض من كثر
لو فهم بعضهم من وجوه الفهم فلا يجوز ان يفعله ومن جمله ما نقلوا به ان
قالوا اما ان يرد به في الدلالة فيسأل ان يفعله الظاهر ما ذكرتم وفي ذلك
غير محقق فان الظاهر هو معنى الخرد وانه يقع لسوقه احد فخره لا يكون
ولهذا فان قال اهل اللغة ظلم الشفاء اذا سري في غيره وفيه وظلم الارض
اذا حصر ما في غيره موضع الحفر وظلم السماء اذا انزل المطر في غير حصة
والجواب عما ذكرتم من وجوه مما افاد ذكر ان الظلم هو الضرر
الذي ليس فيه مضرة ولا دفع مضرة عنه ولا استحقاق نسبة من حصة
ولا الظلم لاحد الوجهين المعتبرين ولا يكون في الاحتكم كانه من حصة
غير فاعل الضرر بل ان الفاعل من ساهروا وحلوا يقطع برعيه فاعله
لا يصحون تكون ذلك الضرر ظلم احدهم عن حصة الاخر فيقولوا
ان ذلك القطع وقع لرفع ضرر نحو ان يقطع سلك الدابة في قطع
يقطع سرت الى سائر الخيل فاحصر خروجهم بها الوجه عن كونه
ظلمًا وتكون فاعله من فعلوا ان ذلك القطع وقع فاعلهما في فاعله
لخروجهم بها الوجه عن كونه ظلمًا وكذلك فاعله من راو وحلوا
لغيره ثم علموا انه يرد بذلك رفع الضرر عنه الذي لولا القطع
لما انزع فاعله لخروجهم بها الوجه عن حصة في ظلمًا وكذلك فاعله
فعلوا في ضرر يزل بالغير وانه في الاحتكم من من حصة غير فاعله
الضرر كما لدى لما لو احد مال غيره في حصة مدفعه عن حصة
بالفعل فان ذلك لا يكون ظلمًا لما كان في الاحتكم كانه من حصة
من حصة دون الفاعل له فمع ان الظلم هو ما ذكرناه الوجه الثاني
ان الظلم لو كان ما ذكرناه وما عرف الظلم من عرف الحد وبقا

ومن جملة ما قلنا ان الضرر في الرأفة والمخلة لا يعرفوا ظلمًا فقط ومعلوم جلا
ذلك ومما ان الظلم لو كان ما ذكرناه ولو حجب اذا عذب الله في ما لا يؤمن
من ظلمًا والسر ان الا يكون ذلك ظلمًا ومعلوم خلاف ذلك فاما فاعله
ان قال اهل اللغة يقول ظلمت الدنيا وظلمت الارض وظلمت السماء
فان ليس خصمه والبر للعلو ذلك ان يكون لرب جميع الوافق ولا يقال
ظلمت الارض وظلمت السماء والحق ان حصة الارض والسموات لله
سبحان ولا يستعمل الاحتسب اسعير خلاف الحقيقة لا يجمع ان يستعمل
قالوا وسأل الغرض انما يقاس عليه غيره ولا يقال اسل الحصر وما كان عليه فلو
كان اسعير الظلم في غير ما ذكرنا حصة لوجب اطراء ولا لا اطراء
هو ان يقاس به ان حصة الجار فاذ لم يطردها المسك لم يملك كونه جار
وبما ليس ذلك ان اهل اللغة يقولون فلان اظلم من حصة اذا حصل من حصة
في الغرض ما ينادى قوله قال الشاعر من ظلم الناس جاءوا اظلمه وعز عنهم حياته
ويقولون انهم جاءه اظلم من حصة اسات الشفاء وعن حصة ما
ما فعلوا ان قالوا ليس من حصة ان يحكم اطفال المسلمين حكم الايهم
دار النمام من حصة المالك والموارثة والشيء والاسير وان فعلوا
ان يكون حكمهم حكم الايهم في دار الدنيا باب العتبات ودار الآخرة
والاسلام حكمهم حكم الايهم في دار الدنيا باب العتبات ودار الآخرة
الضام من فعلوا لم يفعلوا ولا يهر وكذا في حصة فان من رزق الايهم
لم يقطع به لاحل سره فاعله ذلك قالوا في حصة عن حصة الكافر
عن حصة العترة ولا يوجد من رزق الله لم يسلع وبما ان حكمهم حصة
لحكم الايهم في باب العتبات واما في حصة الايهم من حصة الايهم
في امور مخصوصة فلا كونه من حصة المالك والموارثة والشيء والاسير
سلك في ذلك مطلقه في باب الدين وحق المخلص من الناس
علمه اليهم في كونه او اسير او اسير او اولادهم في حصة
الحكام ان ذلك صار ظلم عن المشترك ولا بد له في ذلك
غرضه في الحكم عيوم والام من اضر في حصة في حصة في حصة
الافضل فاعله لست بدار حكمه فلو ما بين الاطفال في حصة لغير

انما يعرف الفعل المصالح و يرت الواجبات فالنقطة عليه انه لو لم يرد منها
 فعل ما لم يرد منه من الواجبات و كرهنا فعل المصالح لاعتدال سعي العاقل
 من جهة فعل المصالح وترك الواجبات و اذا لم يسع العاقل على
 ذلك فصار مع فعل المصالح وترك الواجبات اما الاول فانه يرد عليه
 ان قوله في مريد الواجبات منا و كونه صارها للمصالحات لو لم يرد
 شرطها في سعيها في العاقل من جهة ولا يقع حصول المشروط مع انتفاء
 الشرط اما الاول فالذي يرد عليه ان قوله مريد الواجبات و كونه
 صارها للمصالحات لو لم يردنا شرطها في سعيها في العاقل من جهة فاما
 صار حصول ما بعد ذلك من كونه كارهها للواجبات و مريد المصالحات
 ما يعامل سعيها في العاقل من جهة فعل المصالحات و ترك الواجبات
 معلوم ان ذلك مانع اما الاول فانه يرد عليه ان كل امر لا
 يشرط به شيء هو راسخ في نفسه لا يخلو عنه و هو ضد لكونه الامر
 الاخر في نفسه لكن مضادا لذلك الامر نفسه لا يقع ان يتجاوز له لما كان
 شرطه و كونه مضافا هو اعراق محلا لنفسه و لما لم يكن المحل
 شرطه في جهة اللون لم يكن وجوده ما هو الاعراق محلا لكون
 و اما قلنا ان الامر من مضاد ذلك الامر نفسه بل ان الاعراق لو
 كان مضادا لكونه لكان وجوده وان لم يكن اللون محلا لوجوده
 الى المحل و لا يقع ان السواد لا يحتاج وجوده الى وجود البياض
 و هو ليس محلا لوجود السواد لما كان في ذاته مضادا للشود
 و من ان قوله في مريد الواجبات و كونه صارها للمصالحات لو لم يرد
 شرطها في سعيها في العاقل من جهة فعل المصالحات و ترك
 الواجبات لما كان في جهة ما بعد ذلك من كونه مريد المصالحات
 و كونه مضافا لجهته ما يعامل سعيها في العاقل من جهة و اما
 الثاني فهو ان ذلك مانع والذي يرد عليه ان قوله مريد الواجبات
 على فعل ما اراده منا و يرت ما لم يرد منه في سعيه من اشتد
 الشهادة بعد بغيره على فعل ما اراده منه و ترك ما كرهه و اذا
 سب ان كونه مريد المصالحات و كونه صارها للمصالحات

هذا هو الوجه في قوله
 في سعيه في العاقل من جهة
 في قوله في سعيه في العاقل من جهة

و سعيها في العاقل من جهة فلا يخلو اما ان يكون ما فيها لا محل لانتفاء
 او ما في سعيها باطل ان يكون لاجل انتفاء لان المضاد لا ارادة في المكره
 المتعلقه براد ما على احسن ما يمكن و المضاد للانتفاء في الادارة المتعلقه
 بتركها على احسن ما يمكن و العاقل و سعيها في العاقل من جهة
 و المكرهات في سعيها لان سعيها ما في سعيها من جهة
 ان ارادته في فعل المصالحات و كرهه في الواجبات فصار ما هو مشروط في سعيها
 في العاقل على فعل المصالحات و ترك الواجبات و هو ارادته للواجبات و كرهه
 في العاقل من جهة و اما انه لا يقع حصول المشروط مع انتفاء الشرط و لان العاقل
 بالشرط هو و هو في المشروط على وجهه اد لو صح بوجه من دون الشرط
 في سعيه في العاقل و ذلك لا يجوز من انه يعلو لو لم يردنا فعل الواجبات
 و كونه ما فعل المصالحات و الحال ما بعد ذلك في سعيها في العاقل من جهة و اما
 اذا لم يسع العاقل من جهة كذا معين في فعل المصالحات و ترك الواجبات
 فالذي يرد عليه ان الامر من مضاد ذلك الامر نفسه بل ان الاعراق لو
 الواجبات مع سعيه في العاقل و كونه مضافا هو اعراق محلا لنفسه و لما لم يكن المحل
 شرطه في جهة اللون لم يكن وجوده ما هو الاعراق محلا لكون
 و اما قلنا ان الامر من مضاد ذلك الامر نفسه بل ان الاعراق لو
 كان مضادا لكونه لكان وجوده وان لم يكن اللون محلا لوجوده
 الى المحل و لا يقع ان السواد لا يحتاج وجوده الى وجود البياض
 و هو ليس محلا لوجود السواد لما كان في ذاته مضادا للشود
 و من ان قوله في مريد الواجبات و كونه صارها للمصالحات لو لم يرد
 شرطها في سعيها في العاقل من جهة فعل المصالحات و ترك
 الواجبات لما كان في جهة ما بعد ذلك من كونه مريد المصالحات
 و كونه مضافا لجهته ما يعامل سعيها في العاقل من جهة و اما
 الثاني فهو ان ذلك مانع والذي يرد عليه ان قوله مريد الواجبات
 على فعل ما اراده منا و يرت ما لم يرد منه في سعيه من اشتد
 الشهادة بعد بغيره على فعل ما اراده منه و ترك ما كرهه و اذا
 سب ان كونه مريد المصالحات و كونه صارها للمصالحات

لا ارادته في فعل المصالحات و كرهه في الواجبات فصار ما هو مشروط في سعيها
 في العاقل على فعل المصالحات و ترك الواجبات و هو ارادته للواجبات و كرهه
 في العاقل من جهة و اما انه لا يقع حصول المشروط مع انتفاء الشرط و لان العاقل
 بالشرط هو و هو في المشروط على وجهه اد لو صح بوجه من دون الشرط
 في سعيه في العاقل و ذلك لا يجوز من انه يعلو لو لم يردنا فعل الواجبات
 و كونه ما فعل المصالحات و الحال ما بعد ذلك في سعيها في العاقل من جهة و اما
 اذا لم يسع العاقل من جهة كذا معين في فعل المصالحات و ترك الواجبات
 فالذي يرد عليه ان الامر من مضاد ذلك الامر نفسه بل ان الاعراق لو

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

وهو معناه وكلامها اطل اما انك لا تخران غلظا وحل فيه حاد ولا همام
خلا في سواد يعز شامه احسن فسانا ما من يوجباله صوته مريرا
وقد ارهاقوا في النار اذ اخرجوا من الارادة والفترا اهدم مع خدر
وذا استحال ان يوجباله صوته مريرا وقارها بعد اجماعها صر بها
واما يوجباله ذلك ليرد على لغتها واما انك لا تخران غلظا وحل في سقره
حاه ولا همام في حادته احصاها عاه الممك من احصاها في حقة ولا خلوان
لما ان يوجباله صوته مريرا وقارها ولا يوجباله اذن اطل لا يفسر
واراد ان يخران حادته صوته مريرا فعلا اخرج والى انما اكل منها يلم
يوجباله صوته مريرا وقارها مع احصاها عاه واطع احصاها بعد
صاننا عذ وجد الخبث لا حكم بعد سحما وبل حكمها وذلك بحال ان يول
الى ان يفسر ويجرد همام عن همام ذلك وذلك في حقة وحدا في سقر
للمهادية تسانا تضع واطع احصاها الباري فان لا يوجباله التفسير
فقد احصاها اولوا وحناك ذلك مع بعد احصاها لا حادها لغو من
اوجباله في حل في ان يكون مريرا اذ اراد ان يخران
ما في صوته وذلك بحال ان يخران صوته افسا لم يسأل ان يكونا يوجرد
في حل في حقة الباري على عاه الممك من احصاها في حقة لا يلمك
في حقة سجد شاور ولا حول دحاله ذلك عاه سقره في حقة عاه الممك
من احصاها في حقة سقره ونقطع احصاها بها من يوجباله صوته مريرا
فصونا ان يوجباله الفقه اولى من ان يوجباله لغو في حقة احصاها عاه الممك
من احصاها في حقة ولم احصاها عاه الممك من احصاها في حقة فكم
احصاها بها لغو في حقة الفقه في حقة الفقه في حقة الفقه في حقة
الموضع الخامس في بطلان احصاها في حقة الفقه في حقة الفقه في حقة
في حقة الفقه في حقة الفقه في حقة الفقه في حقة الفقه في حقة
فقد احصاها في حقة الفقه في حقة الفقه في حقة الفقه في حقة
فقد احصاها في حقة الفقه في حقة الفقه في حقة الفقه في حقة

[illegible]

والله اعلم بالصواب
هذا هو الحق
والله اعلم بالصواب

بمعنى ارادته في الثاني والقراءة منه في الاول دلالة على انها
في الثاني سلطان ما يحاد النام من العود او الانحياز فاما ارادته في
في البعض ارادته لحد يرضى في القضاء وهو العود او الانحياز وكذلك كراهه
المعصية في البعض كراهه لحد يرضى في القضاء وهو العود او الانحياز
وعلى ارادته فعل محدد مع كراهه في سماع ذلك مني وتقدر على سماع
عليها بالنهي المحض بل كراهه سماعا من يرضى او تقوم واسمائها كراهه
انها لا يملك ذلك ويعتبر في ارادته والقراءة سماعا عليها بالنهي المحض
المتخير وان كان غير ذلك لغة العرب اردت الا يكون جدي او كراهه
والله اعلم بالصواب ويدل على القياس انه هو تركه المعصية وجوده الا يكون
دلالة القياس وكراهه منه التي هو تركه المعصية وجوده الا يكون
وذلك على وجه التوسع والاستيعاب لخطا في خطا في الخطا في الخطا
وعلى هذا فكل فعل لا يرضى به الا جعل فيه خطا في الخطا في الخطا
يراد به معصية في المعصية الا يكون في خطا في الخطا في الخطا
سماحا عليها بالنهي كراهه او اما في فهم ما ارادته في كراهه لحد يرضى
ارادته النفي يكون كراهه له الا يكون وان كراهه ان يكون ارادته له
الا يكون فهو ما ظن من وجه احدها ان ارادته والقراءة حسنا في الحيات
فلا يجوز ان يكون احدها مع الآخر كما لا يجوز ان يكون السواد ما ضا
جوده ولا ان يكون الخلاص حراره او يوروده ولا ان يكون رطوبة
او يوسه لا ذلك هو انقلاب الاحساس وهو محال وانها انما قد يمانه
سماحا على ارادته بالنهي وكذلك كراهه في كراهه النفي ان يكون ارادته ان
يكون كراهه له الا يكون او يكون كراهه النفي ان يكون ارادته ان
يكون كراهه له الا يكون في فهمها بالنهي وهو محال وانها انما قد يمانه
لوحاظا كما دلوه لا يدي الى ان يكون الواجب منها مريد للنهي الواجب
له في حاله واحده وليس محال من ذلك وتوضيح ان لو اجمعه ما كان
السواد مثلا ما ارادته له الا يكون كراهه لحد يرضى الذي هو المحض ان يكون وكذلك
كره السائر ان يكون فاضله ارادته في فهمها بالنهي وهو محال وانها انما قد يمانه
الضلال في طمسين لها بالنهي في فهمها بالنهي وهو محال وانها انما قد يمانه
الخامس واما الموضع السادس في كراهه الله على ما لا يرضى به

بمعنى ارادته في الثاني والقراءة منه في الاول دلالة على انها
في الثاني سلطان ما يحاد النام من العود او الانحياز فاما ارادته في
في البعض ارادته لحد يرضى في القضاء وهو العود او الانحياز وكذلك كراهه
المعصية في البعض كراهه لحد يرضى في القضاء وهو العود او الانحياز
وعلى ارادته فعل محدد مع كراهه في سماع ذلك مني وتقدر على سماع
عليها بالنهي المحض بل كراهه سماعا من يرضى او تقوم واسمائها كراهه
انها لا يملك ذلك ويعتبر في ارادته والقراءة سماعا عليها بالنهي المحض
المتخير وان كان غير ذلك لغة العرب اردت الا يكون جدي او كراهه
والله اعلم بالصواب ويدل على القياس انه هو تركه المعصية وجوده الا يكون
دلالة القياس وكراهه منه التي هو تركه المعصية وجوده الا يكون
وذلك على وجه التوسع والاستيعاب لخطا في خطا في الخطا في الخطا
وعلى هذا فكل فعل لا يرضى به الا جعل فيه خطا في الخطا في الخطا
يراد به معصية في المعصية الا يكون في خطا في الخطا في الخطا
سماحا عليها بالنهي كراهه او اما في فهم ما ارادته في كراهه لحد يرضى
ارادته النفي يكون كراهه له الا يكون وان كراهه ان يكون ارادته له
الا يكون فهو ما ظن من وجه احدها ان ارادته والقراءة حسنا في الحيات
فلا يجوز ان يكون احدها مع الآخر كما لا يجوز ان يكون السواد ما ضا
جوده ولا ان يكون الخلاص حراره او يوروده ولا ان يكون رطوبة
او يوسه لا ذلك هو انقلاب الاحساس وهو محال وانها انما قد يمانه
سماحا على ارادته بالنهي وكذلك كراهه في كراهه النفي ان يكون ارادته ان
يكون كراهه له الا يكون او يكون كراهه النفي ان يكون ارادته ان
يكون كراهه له الا يكون في فهمها بالنهي وهو محال وانها انما قد يمانه
لوحاظا كما دلوه لا يدي الى ان يكون الواجب منها مريد للنهي الواجب
له في حاله واحده وليس محال من ذلك وتوضيح ان لو اجمعه ما كان
السواد مثلا ما ارادته له الا يكون كراهه لحد يرضى الذي هو المحض ان يكون وكذلك
كره السائر ان يكون فاضله ارادته في فهمها بالنهي وهو محال وانها انما قد يمانه
الضلال في طمسين لها بالنهي في فهمها بالنهي وهو محال وانها انما قد يمانه
الخامس واما الموضع السادس في كراهه الله على ما لا يرضى به

والله اعلم بالصواب
هذا هو الحق
والله اعلم بالصواب

وعالمه ذلك لا تقرر فيه النقطة مفقوده وما من الله نطقاً من عباده
لا يظلم به أحد منهم ولا يفرق الصالح من غير الصالح ولا يفرق بين
من عصى الله وبين من أطاعه يوم القيمة بل هو العادل المانع من
الظلم والمناهي عن الظلم والمناهي عن الظلم والمناهي عن الظلم
فإن أحدثت في عاينها عفتك فبعضها الفخر وأن لم يفلح سامان
منه عاينها بعد عام الله بأول العنقوتات وقد أبطر الله هذه الحق
لا يظلمك نصيب فانه إذا أتوا في امره وقدر لم يظلمك الله
عليه لم يزل الله عز وجل عن أحد وأقامه ولا يركب الصالح إلا
للمصلحة فيه لم يزل على وجهه وإنما يركب ما يحسن فيه ولا يركب ما
يبدد فيه ولا يركب ما يفسد في وجهه ولا يركب ما يفسد في وجهه ولا
يظلم مؤلف في وجهه ولا يظلم مؤلف في وجهه ولا يظلم مؤلف في
الظالمين إلا ما يوجب لهم يوم يحسن فيه إلا ما يوجب لهم يوم
ما عليه مع إلا أنه لا يترك ما لم يفسد في وجهه ولا يترك ما لم
يأخذوه وقوله ولا يترك ما لم يفسد في وجهه ولا يترك ما لم
يترك ما لم يفسد في وجهه ولا يترك ما لم يفسد في وجهه ولا
في الحاشية ما يفسد في وجهه ولا يترك ما لم يفسد في وجهه ولا
في عاينها لم يترك ما لم يفسد في وجهه ولا يترك ما لم يفسد في
لذلك عاينها لا يترك ما لم يفسد في وجهه ولا يترك ما لم يفسد في
من سزاها من الصالحين ولا يترك ما لم يفسد في وجهه ولا يترك ما
ومرجه ما يفسد في وجهه ولا يترك ما لم يفسد في وجهه ولا يترك ما
قالوا فعلوا بحسبه سنة الحلو وسنة ما لم يفسد في وجهه ولا يترك ما
من هذا سنة ولا يترك ما لم يفسد في وجهه ولا يترك ما لم يفسد في
للصالحين والحاشية عند ذلك الحاشية مما ذكره ولا يترك ما لم يفسد
الله من إرادته بحسبه سنة الحلو وسنة ما لم يفسد في وجهه ولا يترك ما
ذلك الحاشية سنة الحلو وسنة ما لم يفسد في وجهه ولا يترك ما لم يفسد في

[illegible][illegible]

هذه المشقة لكان ظاهرا من حيث ان الزام الشاق من حيث مع خبره فخرى
 وتكونه ظاهرا من حيث ان الزام الشاق عاملا في ذلك من بعد فلو لم يكن له فعله
 الى ما واهل الكلف شانه لما اسيى بانواب فالذبح يكون في معاملة المشقة
 الى ما واهل الزوت وامر العظم به والاحلال انها تكون في معاملة
 ما سيى في ذلك فعلمه ونزك ما سيى تركه واحسن احوال او فسده ما
 يكون في ذلك احسن كلف وان لم يكن في فسده ما فالحال ان يفسد خصم في
 اسبابه وما هو في الفسخه هو المعرفة بالفسخ فاما ان لم يكن في فسدها
 ما فانه في العلم به الاستراح الى ما في فسدها وهو النظر في فسدها
 وهي احسن احوال افسده فعمله وانما في فسدها ليس بشانه واحسن احوال
 او ما يضر من عيوبه فعمله المستند من فسخه من احواله بالفسخه ما في احواله
 بانها فاعليه في ذلك احوال افسده فعمله انما مستند كذا مستند في ذلك فانه
 يلزمه في نظر الفسخ على دفع ما يرد من الشهد وخلفه العلم فيها وفي هذا فسده
 طاهره واما الموضوع الثالث في الاضافه فاحسنه مع ما في احواله في
 فسده والتلف وفي وجه الاحرار به والثالث في وجه الاستراخ واما في ذلك
 اما الاول فهو في فسده الى فسده الجاني الى الفعل والطارك في ذلك
 الفعل هو بلوغ زاني الحافه جدا لانه في فسده في ذلك الحال اليك هو بلوغ
 صلا في الحافه جدا لانه في احواله واما الموضوع الرابع في وجه الاحرار
 فاحسن من ذلك احواله فاحسنه ما يكون في وجه الاحرار وفيه العلم في حسن
 الحساسات ولستوا مكلين انهم قد صاروا على ما في احواله من عيوب او
 عيوب واما الثاني في وجه الاستراخ والذبح انما في احواله
 المختلفه في الجاني فعلم ما في ذلك فعمله ونزك ما في ذلك فعمله
 لانه اما سيى النوب مع فعل الفعل في وجه او لا في وجه او لا في وجه
 او لا في وجه ترك من حيث الاحواب هو المذبح المستند في طاهره في ذلك
 واعظم فانه في فسده الى احواله في احواله واهل العظم
 والاحلال اما يكون في معاملة فعل ما في فسده فعمله ونزك ما سيى تركه
 وفعل الجاني لانه في احواله في احواله في احواله في احواله في احواله
 والكلف اما حسن في احواله في احواله في احواله في احواله في احواله

[illegible]

طالع القمر اربعة عشر درهم من ماله في النج والبقاوات الاضواء في سطره
 ليس لعظم المصروف ولا يعمرها من باب الحرق والفسخ واما ما يذكر في
 راية الاحكام فطالما اوردوه فان قيل اما يقع حكم الله على المعلوم
 من حاله انه مرد النار لا محذور علم من حاله انه لا يقبل الاثام وليس كذلك
 بل لا بد من انه قد علم من حاله انه يقبل الامان قلنا ان العلم بالصور لا
 يكون بشرط ان يحسن العبد والوجود اذا عصفه الشرط اخرج النعمة عن
 حوزها نعمة تعالى لا يوجد في السابغ مع اصلا لا لا يعاد بالمعلوم العيوب
 وبما لو كان المستعمل فقلنا لا حسن من احد ان يعرف غيره من بومل
 اليه ما سمع به انه لا يعلم هل يعلم له او هو يقتضيه لا حسن من الولد
 من اعمد من الطعام الى الطامع واذ لا لا يعلم الى العوق انه لا يعلم هل سأل
 ذلك الطعام وهل يشتت ذلك الحيل الى ما لم يعلم خلاف ذلك ولا يعرف
 تحت الحسن مما اسدفا التفار الى الله لو حصلوا حكمهم في نفسه واخر
 لعلمنا قطعاً من طريق القادر بما حكم لا حسن ان ذلك غير محقق وقدرنا
 انه قد ذلك في الوجود را على الحسن وبعد قدرنا فيها شيوا العلم لا يتر
 له في المعلوم واما ما يقول عظماء فلهذا لا يجوز في حق الفقيه ولا في حق
 المحقق في كل ما لا يعلم الذي اجمعه حسن بخلاف من اعلموا انه يوم
 فاقير في حكم من المعلوم انه يكره ذلك لا يجوز عدرا الله منه الامان
 وليس كذلك الكافر فانه لم يرد منه الامان لان الامان سحر العاقبة اما
 المعلوم انه لا يقع فلم يقع فوكله انه قد شرأت انؤمن في الذي حكمه حسن
 بكلمته المعلوم انه لا يقع قلنا لا امر بنا ان نلزمه نعلق بكل ما يقع
 حذره وليس بشرط محذور الامان علم المريد وقوع ما اراده لا محالة
 بل من الواحد منا ان يرد من الغيب فلهذا يقع الاشكال في وجهه مع ما يقع
 عليه العقل لا يقع واما ما علم ايضا ان لا يقع وعلى هذا يقع ما لا يرد من
 حله القادر ان يؤمنوا بوجه واحد في ان ما علم العادة ان ذلك يقع
 ما قيل ان اراده ما المعلوم من حاله لا يقع فيه وبذلك لا يجوز في
 ان لا يقع ولا يصح ان يكون مريد ما المعلوم من حاله انه يقع قلنا ان ذلك
 باطل من وجهين احدهما ان النفع من الامان الحكم الذي هو محذور منقطع

(هذا العلم لا يتر
 في كل ما لا يعلم الذي اجمعه حسن بخلاف من اعلموا انه يوم
 فاقير في حكم من المعلوم انه يكره ذلك لا يجوز عدرا الله منه الامان
 وليس كذلك الكافر فانه لم يرد منه الامان لان الامان سحر العاقبة اما
 المعلوم انه لا يقع فلم يقع فوكله انه قد شرأت انؤمن في الذي حكمه حسن
 بكلمته المعلوم انه لا يقع قلنا لا امر بنا ان نلزمه نعلق بكل ما يقع
 حذره وليس بشرط محذور الامان علم المريد وقوع ما اراده لا محالة
 بل من الواحد منا ان يرد من الغيب فلهذا يقع الاشكال في وجهه مع ما يقع
 عليه العقل لا يقع واما ما علم ايضا ان لا يقع وعلى هذا يقع ما لا يرد من
 حله القادر ان يؤمنوا بوجه واحد في ان ما علم العادة ان ذلك يقع
 ما قيل ان اراده ما المعلوم من حاله لا يقع فيه وبذلك لا يجوز في
 ان لا يقع ولا يصح ان يكون مريد ما المعلوم من حاله انه يقع قلنا ان ذلك
 باطل من وجهين احدهما ان النفع من الامان الحكم الذي هو محذور منقطع

واصوات معطحة واما ارادة مجلس براسها من افعالها بقول
 اطلال ان يكون احد ما هو الاخر في غير ما كان كما ذكره لما في
 الواحد من الاماينة لا على قولهم فخر لا سيما اذا ما المعلوم من حاله ان لا
 يقع وقد علمنا خلاف ذلك الوجه الثاني ان المعلوم من صورته ان لا يكون
 في الله عليه فان يرد الامان من الله في كل حال وسائر ما علمه الله
 انه لا يؤمن ارادة حقيقة وان لا يكون منسباً لذلك ولذلك فان امره
 بالامان وعنده في ماله العيب وذلك بحسب عن كونه مريداً ان لا يكون
 لا بد من ان لا يكون امرا لا وهو مريد لحدوث الاما مريد وقطعاً ما لا
 ارادوه ومن علمه ما علمه المخلص في هذه المسئلة ان قالوا ان مريد
 بهم بحسب نفعه من حقه القيم وهو له نفعه لما لا يمكن ان الله يعلم اذا
 علم ان زواياكم لم يقدّر على الامان والحواس من ذلك الاما نورات
 القادر قادر على الامان ولكنه لم يفعل وقد سألها شقار الضرر بعقله
 بالعدن ما اطلب الى اسارته واما علم الله سبحانه انه لا يؤمن مع مريد
 عليه ان قيل لو قدر على يؤمن مع علم الله سبحانه انه لا يؤمن الكل قد
 مريد على حصول الله سبحانه قلنا الحوات عن ذلك من وجهين احدهما ان
 يعلم المفضل سيعمل في نفعين احدهما ما حصل به في حاضره وهو الجهل
 فانه عبارة عما به يصير النفع من كونه المريد في العلم لا يعلم على الغير
 ما علمه الله سبحانه ذلك كالتسوية والكره والامان من واحد
 من ودين لا حسن وهذا في ان الجهل يقع وفيه معلوم ضرورة
 والمريد ان لا يسمي به ما حاصله ونسبته في كل الحاد في سائر ما ذكر
 في ذلك يقع الوجه الثاني ان الله سبحانه قادر على ان يرد الله الامان
 عليه لا لا يسمي ان لا يكون من ذلك ان يكون مريد في كل حال
 فيسأل فان قيل السر لئلا يؤمن مع علمه في ذلك في كل حال
 في ذلك علمه سبحانه حله قلنا انك في قدرت هذا المريد في كل حال
 ان الله سبحانه عالما في ان لا يرد من من وانه يرد من الله سبحانه
 ومن العلم بالعلوم ومعلوم على ما هو به ان في شق من ان لا يؤمن
 في من صورته وقد قصد به من ان يحب ان يحله مع ما هو به في هذه الصورة على ما هو

١٠
 وهو ان يقول ان هذا عرض يرجع لغيره ولا يكون له وجود
 بل هو لغيره وهو قائم فكل نوع من قال ان له وجوده وانه واجب
 به المختلف لقائه يعلم انه لا يوصف بها وبعد فاننا اوضحه القابده مرجع
 جميع المظن ان لا يصف لغير واحد منهم من الوجه ان ذكرنا ان كل واحد
 منهم لا يعلم انه ليس هو منا بل قول من قال ان يقع تكليفه ان يرجع الى
 الغير فان قيل لو كان غيره من غير تكليفه كما ذكرتم لطيفه فعل المبدع
 الى ان يعاين له النوب وفيه تركا له بعد عبات فلما كانه فعل الواجب وترك
 الشايع الى فعل الواجب والاعوم على الغير اسبق العقاب بل كان غير منه
 عما ذكرتم من غير تكليفه فليس كما ذكرتم انما ان اخرهما ان الثاني
 ليس بكامل العقل لا يحس ومن جرم هو كما مل العقل ان يعلم وجود بعض الاعمال
 عليه ولم يعصها منه فلو تكلف التواكل فكلما كان فكلما هو غير كامل العقل
 وذلك الخور له من علم وجود بعض الاعمال عليه وفي بعضها منه كان فكل
 فعل الواجب وترك الفسخ كان ذلك هو التكليف على ما ذكرتم ان ذلك فان قيل
 انما يكون كطوائع المسفة فما اكثر ان يكون عالما بوجوب الواحد وفيه
 الفسخ وان لم يكن مكلفا كذلك بان لا يكون عليه فمسيبه كان يقولون وانك
 لم تعلم ان هذا المختلف فكلما انبأ اول دعاء هو عليه مسفة فعملها
 والمسفة مع الشهوة والنار فلا بد ان يكون من يطيع بها الاولي وان يعمله وما
 عمله وان يكون مشتتيا فالاولى ان لا يفعلها او ما جعله ولو ذكر له لا
 يكون انما لا يعرفه بالدين حتى تسق عليه فعل نصرة ويصرفه طبعه وترك
 مسفة وشهوة نفسه فليس الواجب لاجل المسفة ترك الشهوة
 والقار ما يعقلان انها مغلقة بالاجناس دون التبعات والافعال
 من جنسها ما هو واجب من فعل او ترك فادعوا ان يكون عليه
 مغلقة فليس ذلك الفعل من الفسخ والقار مغلقة فليس ذلك
 ليس عليه حيد ترك العمى وفعل الواحد كما سبق عندنا من ذلك
 ما ذكرنا انكم فكل من هو من المسفة فليس التكليف الواجب
 حيد فان انما الحس يكلف الواجب وبما ظهر ان التكليف الواجب
 وترك الفسخ الواجب لان ان مكلف بالمدونة وان يتصل من العلم

في قوله تعالى
 انما الله تعالى
 في قوله تعالى
 انما الله تعالى

وهو ان يقول ان هذا عرض يرجع لغيره ولا يكون له وجود
 بل هو لغيره وهو قائم فكل نوع من قال ان له وجوده وانه واجب
 به المختلف لقائه يعلم انه لا يوصف بها وبعد فاننا اوضحه القابده مرجع
 جميع المظن ان لا يصف لغير واحد منهم من الوجه ان ذكرنا ان كل واحد
 منهم لا يعلم انه ليس هو منا بل قول من قال ان يقع تكليفه ان يرجع الى
 الغير فان قيل لو كان غيره من غير تكليفه كما ذكرتم لطيفه فعل المبدع
 الى ان يعاين له النوب وفيه تركا له بعد عبات فلما كانه فعل الواجب وترك
 الشايع الى فعل الواجب والاعوم على الغير اسبق العقاب بل كان غير منه
 عما ذكرتم من غير تكليفه فليس كما ذكرتم انما ان اخرهما ان الثاني
 ليس بكامل العقل لا يحس ومن جرم هو كما مل العقل ان يعلم وجود بعض الاعمال
 عليه ولم يعصها منه فلو تكلف التواكل فكلما كان فكلما هو غير كامل العقل
 وذلك الخور له من علم وجود بعض الاعمال عليه وفي بعضها منه كان فكل
 فعل الواجب وترك الفسخ كان ذلك هو التكليف على ما ذكرتم ان ذلك فان قيل
 انما يكون كطوائع المسفة فما اكثر ان يكون عالما بوجوب الواحد وفيه
 الفسخ وان لم يكن مكلفا كذلك بان لا يكون عليه فمسيبه كان يقولون وانك
 لم تعلم ان هذا المختلف فكلما انبأ اول دعاء هو عليه مسفة فعملها
 والمسفة مع الشهوة والنار فلا بد ان يكون من يطيع بها الاولي وان يعمله وما
 عمله وان يكون مشتتيا فالاولى ان لا يفعلها او ما جعله ولو ذكر له لا
 يكون انما لا يعرفه بالدين حتى تسق عليه فعل نصرة ويصرفه طبعه وترك
 مسفة وشهوة نفسه فليس الواجب لاجل المسفة ترك الشهوة
 والقار ما يعقلان انها مغلقة بالاجناس دون التبعات والافعال
 من جنسها ما هو واجب من فعل او ترك فادعوا ان يكون عليه
 مغلقة فليس ذلك الفعل من الفسخ والقار مغلقة فليس ذلك
 ليس عليه حيد ترك العمى وفعل الواحد كما سبق عندنا من ذلك
 ما ذكرنا انكم فكل من هو من المسفة فليس التكليف الواجب
 حيد فان انما الحس يكلف الواجب وبما ظهر ان التكليف الواجب
 وترك الفسخ الواجب لان ان مكلف بالمدونة وان يتصل من العلم

في

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

ربح ان يصفه الفعل وان يكون ما قبله و ما بعده او محيطا بها اما بعد حالة لا خسر
 انكفركم بعلية اما المباح والتركوه فاجها وان كانا من اللطارد على بفعله فانه لا خسر
 بكتفه على انه لا سعي بفعلهما مباحا ولا تورا او فخر لا سعي ذلك لم خسر البكر
 - اما ما قبله لا خسر لا التعريف للمرج والثواب واما الفصح فانها ان خسر بفعله
 ذلك خرج من صوته في حال الفعل الذي توجه على المكلف بفعله سعي
 يكون محال ان بفعله وان سعي بفعله المرج والثواب وافتح خلاف ذلك
 فانه ليس لول بفعله وارا ففعله اسعي ما لازم والعقاب فبما ان سعيه لا
 ساول من فعل الاما ذكرناه وهو الذي لم يصدرا منه ط حسنه واما الترك
 الذي ساوله المكلف فهو صريحا احد هاترت الفصح وهو واحد لان الفعل
 الفصح ما يوافق استحقاق الزم والعقاب والباق ترت ما لا ولي تركه من خسر
 مع الكفاحات والتركوعات ومن ترك ذلك اسعي للمرج والثواب اذا كان يتركه
 المباح بعد اذ لا ولا يخلخ الخ المكلف يرت الواخات وامدويات كما لا
 يدخل فعله امباحات والتركوعات والامنيات خه اسطيف لانه لا يدخل الخ
 ان ذلك في حقيق المرج والثواب فبست الفصل الثاني وهو ان كل
 واحد من افعال والترت خسر ان يكون لهما ما يوافق استحقاق المرج
 والثواب واما الفصل الثالث وهو ان كل من افعال والترت الذي ساوله
 المكلف بمسعى الى علم وعمل فاعلم ان الذي خسر المكلف خصله من علوم
 لا يعرف ولا من امور احدها التعليم بالافعال له كلف القيام بها ونصها هو انه
 يجوز ان يقع عليها البالي اعلم بالمكلف وصفاته وخصمه والباب العلم
 ما سجد على الافعال له كلف القيام بها من منافق او مبار واما ما يجب
 فعل العلم الاول لا علمه لو لم يكن عالما بالافعال وصفاته والوجه ان يجب
 على علمها من وجوب وحسن ففهم منكم الانسان بانه لا يعلم وصفاته
 من العلم لا بد ان يعرف اوجه التي تركه فانه علمه العلم
 من الافعال فبما لم يكن عالما بذلك فسرور وجب عليه حصول العلم
 ليكون انما لم يكن مفقدا ما يجوز كونه فبما ذار قال او اني سائلت
 في الزعم الذي كلف علمه وجب عليه خصله واما العلم بالمكلف
 بعد اذ حكمه فانما وجب عليه مح خصله لانه لا يمكنه حصول العلم بالثالث

وهو فعلها المواب والعقاب لا يعرفه علمه لأنه إما واجب عليه عمل العلم
والثالث لكونه لطفاً في فعل الواجب ونزول المعنى ولا شك أن المصلحة فيه كالمصلحة
فعل المكلف حتى يرضى عن الصدق من النفس وجعله ذلك على فعله بطريق
الموجب طريقه حصله لنفسه أي يرى أنه غير المواب لا يستحق إلا ما فعل الواجب
والمدح فيه رعاة ذلك إلى فعله بطريق فعل الواجب والعقاب لا يستحق
إلا فعل المعصية ذلك عن فعله جرداً من ضرورة العقاب فلا بد أن يفعل
هذا الرابع والصارف ولا يبره ذلك إلا بغيره وقد الله عرفه ولا يجوز عليه
من العقاب وما لا يجوز ومعه وعد له وحكمته فإذا فعل ذلك لم يكن عليه
هذا العلوم إلا أنه إما ما يتعلم من الأفعال وما يتعلم من غيره وأنه لا
يتعلم حكمه منها إلا بالنظر ولا يستدل به كذا كذا العلم بالمكلف وما
وعده وحكمته لأنه لا يحصل له العلم بذلك مع بها الصلح إلا بالنظر والاستدلال
على ما قد مر أن ذلك في أول هذا الكتاب وأما الفصل الرابع وهو العلم
فعلها يصح في النظر والاستدلال فالذي يدل عليه التوهم بفعله النظر
ولا يستدل له فعله مستدلاً لأنه لا واسطة بين ذلك ولا شك أنه لا يمكن
أن يفعل العلم استدلالاً لأنه لا بد من دعاء أو فرداع إلى ذلك لما يتعلم ذلك بطريق
أنه إما حصله بحسب النظر والاستدلال ولقد فعل فعله ولكن كونه مستند
العلم من فعله بفعله في النظر والاستدلال وأما الفصل الخامس وهو أن
الاستدلال على الله تعالى أول الأفعال المقصود الواجب على الإطلاق لا يرى
وجودها مكلف والقيام منه يقع في ثلاثة مواضع أحدها في وجه الإحراز
الطاعات والنهي في الدليل على النظر في طريقه وهو الذي ينبغي واجب والباب
في الدليل على أول الواجبات وذلك بحسب العمل الثالث وهو القيام بما سألوا
النظر إما التوهم الأول فاحرصنا في ذكره لأننا نرى في التوهم أن كل ما يتعلمه كالمصلحة
عليه في أول الأحوال المكلف فعل النظر وهذا ما يتعلمه من النظر والتدبر وغيرها
من الصالح وأحياناً يقولوا المقصود من النظر في العلم بالمعالي فما فعله
لا يجوز أفعاله من القصد لكن القصد ليس هو مقصود كبره على في فعل القصد أنه
فحصل به الله دليل أنه لو لم يكن له داع في الفعل لما أوجده القصد إليه وأحياناً

يقولون ان الزاهد على ما هو ملاقى في حاشية ما امدت على الصدوق ان من العاقل
 فانه في ما في تركه مرصده طار الطريق وليسرب منها شربه امسكته فها رقه
 فانك على ذلك من غير ذلك ولا لك انك عليه الا على اسهل العسيرات
 يقول ان طار من طير الحسان الى من وصل اليه فهو مشكول على ذلك ولا
 له عليه اضر من ذلك ما يعرف الميربته وان فصد ذلك الاحسان الى
 الغير واحذر بعول الى العيرى عن وحقها كلف مما في خور ان لم يصب الكف
 فانه اذا لمع حال النكف وعلمه من اوعده وربعه فانه كاذب عليه انظر
 في طريق معرفه الله تعالى فذكر عليه فها الدرس ورد الوديعه ان هذا الش
 سئل اضعهم فانه في خور ان عيرى عن ذلك سائر الكف وسئل موضع الاول
 واما الموضوع الثاني في الدليل على النظر واجب فقد سئل على وجه
 وجب ان حدها باعتبار في نفسه والثاني باعتبار مسسه الى هي المعرفه اما
 اعتبار مسسه فهو ان يقال انه طريق الى معرفه الله تعالى وهي وجهه وطريق
 لم يكن اليها سواء ولا طريقا واحدا له كونه واجبا وجبه وبفضل هذه
 الاول المعروف في مواضع كثيرة الحلاسه وغيره فوجه لذكره في هذا
 الوضع واما اعصاه في نفسه فهو ان يقال انه فعل يومه وواله الخوف وكل
 فعل يومه وواله الخوف فهو واجب اما انه فعل يومه وواله الخوف فقل
 مروع في ذلك سكر في اسباب الخوف وهي اربعه احدها ان ينهار العاقل
 بالافتقار في نفسه وغيره ثانيا ان يكون له خالق وقدر احسان اليه ولربا من
 رعايته اذ فعل ما يقع في عقله ولربا من ان يكون قد اراد منه ان يعرفه
 فبعد وجب مقاميه فحق لم يفعل ذلك لربا من ان يسمى منه فانه يزدماه
 عدم العقل يحصل خفايا وانها ان شاهد خلاف الناس في ذلك
 ولان ان يشهد بعضهم بعضا وحكم على ذلك فسميها ناسه من ومن
 جانيها اذ لا فانه حصل حسد فاعا انما ان سمع وعط وسمعت
 في المذكرين بصره والناظر ومطالع شيئا من ذكره في ان
 يبراهمه ذلك حقا فحصل احافا وانما انما في سمن من اهل عدو من
 وانك في عيرى من مره الوجوه لم يكن من وورد ان امر عليه من قبله على
 من قبله من ما كنه عليه السلام لمعه في ارض سمعه وصوره خوران

تكون تلك طمان متعلق ان طقته المأكلة وان عصبه عاتقك واسمعه
منه ذلك كما انك اذا فعلت فعلا ما يستحسنه العقل استحسنه الخ
معه واذا فعلت فعلا ما يستحقه العقل استحقه الخ مهم وذلك الخاطر
سلام خفي دعوا الى الخير خلاف الوسواس فانه كلام خفي يدعو الى الشر ويه
حالة السبوعلى في ذلك فذهب الى ان ذلك الخاطر اعتقاد او ظن
وذلك غير صحيح اما انه الخوار ان يكون اعتقادا فلا يمكن ان اعتقاد المرئ
امان ان يكون معكده او ما خفي محمدا على ما به او لا علم ما هو به فان كان
علم ما هو به فهو الخجل والجلل في الخاطر لا يكون الا من قبل الله تعالى ومن قبل
بعض ملائكته عليهم السلام امره تعالى الله ولا يعلى له فعل الصبح على ما عدم
وان كان معكده على ما هو به فهو العجز والسكوت ان حاله من يرد عليه الخاطر
مخالفة لما في العالم من حسنه انه يجوز تقاطع فطر ان يكون الخاطر اعتقادا واما
انه لا يجوز ان يكون ظنا فلا بد من بيان الخاطر من فعل الله سبحانه فلو كان
ظنا لم يفعله فيما لم يصطبر الى بعض الطوبى كان هذا حاله ما يوجد
فيما من فاعلم انه لا يتكلم في نفسه انما يصطبر الى بعض من الطوبى
وبعد ان النظر لا يخلوا اما ان يفعل امره او لا امره فان فعل امره
كان محمدا يصبر له طر السوادوي فلا يجوز ان يفعل نفلي وان حصل عن
اماره قلت الاماره لا تكون الا بفعل النفس دور من يكون النفس طمانه
ولقد لا يجوز ان يفعل بظنا ماره لا تكون حاصله لغيره لما لم يكن الخاطر
تعلق حسنه ان الاماره لا تكون الا بفعل النفس والبدن لا يحسنه الاماره
لا بفعل الخاطر على من كان خاهلا وهو نفعه غير جميع المعلومات على ما عدم
ويظن ان يكون الخاطر طمانا واعتقادا علميا لا يكون من غير السلام
الذي يدعو الى الخير على ما قد مضى انك بعد تعلق بكلمه الغير وعرض
الوجه الذي يفتاد كرها من ربح من فعله الخاطر ليكون الخاطف من الخ
والله يوم يحسب شي من الخائيفه في نفسه انك من يتكلم فامدنا ذكر من
هذه الوجوه فان كل واحد منها من جنس واحد فان حصل حاجتنا وانما ان
يقت ذلك وسأعلم عنه ما مددناه وتبين ان من قبل نفسه لا من فعله
وهذا هو السلام في استنباط الخوف هو ان يدوم عنا من ذلك وليدل

الظن

على فعل يؤول به روال الخوف والدليل على ذلك ان الانسان اذا كمل
عقله وشأه انار الصبح في نفسه وعبره جوار ان يكون له خلق فصلا احسان
اليه ولم يامن ان يعاقبه اذا فعل ما ينجي عقله ولم يامن ان يكون قرارا ومنه
ان يعرف لغيره ويحب معاويه ومن لم يعرفه اخل بطلعته فاستحق العقاب
وعلم انه مع الحق والنظر في الامور تكون اقرب الى الوقوف على حقيقه الامر
منه اذا اعمل الخ والنظر فان انه مع النظر اقرب الى روال الخوف واما ان
ظل فعل يؤول به روال الخوف فهو واحد فالدلي يدل على ان الانسان
لواحي يبريه فوجه انسان من سلوك طريق وهو عثره من يرتب سلوكه
فان من تولى الامر من اعمل ان يروى فوجه ان اعمل وختن عن سلامه الطريق
وساده فان العقل لا يوجهه اذا اعمل على عثره وترت الفحص والنظر ويطلون
للتدبانه ترت ما يؤول به روال الخوف فبعض هذه الجملة وجوب النظر في
طريق معرفه الله نفع واما الموضوع الثالث وهو ان النظر اول الواحيات
فالدلي يدل على انه مقدم على المعرفة لما ساء من الخ لا يحصل الا من المعرفه مقدمه
في سائر الواحيات العقلية والشرعية ما ساء في اول الساعات انما اللطف ونهاوض
في اللطف ان يكون معك على المخطوف فله ان العرض باللفظ هو التقرب
من المخطوف فيه فوجه مقدمه عليه وبتك ان ساء من مقدمه على ما هو مقدم
غيره فانه ان يكون منه على ذلك البعد ان النظر في طريق معرفه
في اول الواحيات واما الموضوع الرابع في سريانه من التكلم فاعلم ان
تربط بعض اللطف بربط اليد والتكلم واي ساء اوله التكلم اما
يرجع الى التكلم بشرط احدهما ان يكون التكلم مقصوده وتربط التكلم
وما خالف التكلم عنده من الواجب في فعله وكذا له ما اخبار ذلك فلا
علم الله على انه من تعلق رندا لغيره واعم معصيه غير الكفر مع
تعلق بكلمه غيري لم تحسن بكلمه رندا ان فعل الخير هو ما لعاذه
عوضه من غير عن سائر وجوه الفهم فبقيت فان هذا الوجه بكلمه رندا لم تحسن
الانما حقيقه العقل انفس عنه فلهذا استند ان التكلم في نفسه بالشر
الذي يرجع الى التكلم هو مقدم على وقت فعل بعد ما سلك التكلم
فعل فعل العقل ووقته فان حال العقل مبتدأ ومسبب ان يتراخي شيه

[illegible][illegible]

او التبع عن الفعل ثانياً من على المضارع حتى يبيّن ذلك التوب والمشتبه انما
حاصل الفعل مع كانه مفعولاً في تلك الحال وكذلك فالتبع عن الفعل ما يكون
شافاً عليه من كانه مشتبهاً له في تلك الحال ولذلك وجب فيها المقارنة ولم يجر
فيها التبع والماض فيه المقارنة والتبع فهو ما يحتاج اليه الفعل من
الالات التي تكون محلاً له او في حيزه المحل كالسائر في العلم واليد في النطق فانها
محلات لهما وحالهما في النطق فانهما جازع مجري المحل له لو وجد مدخله
اخرها لاجز المقطوع لكان له ان يرفع ويرفع وجوده وحال لرفع اليك فيه
تخالفه وما فيه من كل امرين فامور منها الاتي ان يكون مفعول المقار
كاليد في النطق والرجل في المشي فانه لا بد من ان يكون معرفة لا القدرة على
الالات فيرفع ابتدا الفعل بها وحب مقارنها ايضا ليعمل الفعل ولا يصح
وجوده من دونها وان كانت الحاجة الى القدرة اس من الحاجة الى الات
فان كل فعل من الافعال لا يصح وجوده الا من جهة من كان قادر على
فمجرد الفعل يحتاج الى القدرة وليس كذلك القدرة الات التي هي وصل الى الفعل
فانهما لا يحتاج اليها الا لتتابع مع الافعال على وجوده فهي جازع مجري اثاره
في الفعل لا يحتاج اليها الا في وقوعه على وجه وصل اليه منفصلة لغيره
ان يعمل فيها الاعتماد من ذلك الاعتماد بفعل ما يكون تلك الات له مفعول
في تقدمه وانما ان حصل حاله الفعل حاله في الطبع وانك لا تحتاج اذا
معدت على الدرج ان تعمل الدرج اولاً الاعتماد من فعله كذا الاعتماد
الصغير بل انما تحتاج الى الدرج لفعلك فصلاً منك الصغير وحالاً بعد حاله فلما كان
لغيره الات حكمه السرور لا في المقارنة فقط خلافه لانه لو كان محلاً
للفعل فانه في فعلها ومقارنها ليس المصالح من حاله الفعل الذي فيه
والا كان مفعولها على الامكن وذلك فيش والله تعالى اعلم وفيه
كل الامر ان يكون مكلف عالماً بقصد ما كلفه او مستكناً من العلم بمدخله
الاول المختار عليه على سبيل الضرب في ذلك الامر على ما كلفه
والحاجة الى التوبة عالماً بمكلفه اما في
فهره من غيره مما لم يكلفه والحق في هذا
عليه وهو الوجه الذي امر الله
ادلت على غير صورته الفعل

عليه العبره و ذلك لان اخرها الاول فلا كل قدر من المال معدور
لله فعل وهو مسجع به و اخرها يكون فيه مقصده و اما ان ذلك لا خير
فان يدل عليه ان القول بوجوده يودي الى وجوه من الفساد اما ان يوجد
البيان في الاماهاه في الوقت الواحد و ذلك حال و اما ان يقال ان مقدور
قد تاهي و اما ان يقال انه على ما وجب عليه فاذا كان القول بوجوده مع المال
لا يودون في هذه الحالات وحب القضاء اعتبارا فان قيل لو كان ما كان
ما لا يهاه له فلا خلاف عليه فله و اما حب عن احدهما ان قولهم هو الذي ادى
ما سئل قلب الجواب عن هذا من وجه احدهما ان قولهم هو الذي ادى
الامر الى الحال ان يترتب له و لكن الموضع ذلك و نحن نعتبر بحال
المراسحه انه بعد علمنا باسماعه الوحده الثاني ان الموضع ان يقول الله
من المال الذي رتبوه و ما لم يدخله المقدور في حساب الله و الله
نظاره اسعد المال لا يملك احد من الخلق حظه و معلوم خلاف ذلك فان
قال المالك على الله تعالى ما را على القدر الذي رتب الله له ان ياراد
فان يكون مقصده و لم يدر بقلبه قلب عن هذا جوابان احدهما انما ذكرناه
بغير وجه المذهب و هو القول بوجوده ان الله لم يعلم القول بوجوده ذلك
ثم ان دفع ما را عليه له مقصده و هو ان الله لم يعلم القول بوجوده ذلك
فكيف يبعد عن ذلك ما رتبوه الجواب الذي اعوان المقصده مع القول
و غيرهم هذا الامر في اهل الآخرة لا خلاف عليهم في ما رتب الله
تعالى و احد منهم من المانع ما هو اسم الله تعالى ذلك يودي الى ان الله
ما من كل واحد منهم على قدر معلوم و فربما انهم سفاكون في الرتب
فقال قولهم بوجود اسم الله تعالى و منها انه لو ثبت دفع هذا
المال لكان اسم الله تعالى لو ثبت رتب معافاة الشفاعة و العساق لا رتب
العقاب اسم الله تعالى و ذلك خلاف ما تقدم في العقول و خلاف المعلوم
من الدين و منها ان الله وحب على الله تعالى دفع ما ذكره و من مال الله
اسم الله تعالى على العباد بغير ما هو اسم الله تعالى اذا كان مقدور
ان وجه الوجوب اذا حصل في الاصل في وجوبه و لم يملك المال الا الله

+ انزل اللفظ وهو العلم بالله تعالى وقواه وعقابه لما كان ذلك مقصودا
 فقال لهم في قصصهم مع الله تعالى فاعلموا انهم سمعوا وعلموا ولا ينصرون
 اجد من لا يتبين بدمعة اليه ولا حاسر على اواب وقد علمنا خلاف ذلك
 ومنها انه واجب دفع المال الذي ذكره لكونه اصل لو وجب على
 المكلف فعل التواضع لا دفعه من رغبته من حيث انه مستحق علمه الثواب
 والمقصود به وقد علمنا من خبره في الرسول صلى الله عليه وآله ان دفعه التواضع
 عن واجب فان سئل فاعلمنا ما وجب ودفعه فاصح وكذلك لو لم يوجب عليه
 دفعه فاصح ذلك اطلاقا لما علمنا في خبرنا من واحد وعده وكلف الفعل في
 البروت سواء في باب الصلاح ونحوه دفعنا لهم من ايمان ارباب الدافعة في
 باب المبره صفعا علما وقد علمنا خلاف ذلك فسطر قولهم بوجوب الاصل في
 الدنيا او الموضع الرابع في ايراد ما سألوه في الخلاف وانما طاله فاعلموا
 محقق على وجوب دفع هذا المال بان حالوا ان الله يوجب علمهم بدمعة
 حال ذلك داعيهم الى برهانه او من غير طرأ عليه لاستنصر ذلك في دس
 ويأمر كل من فعل ذلك بشارف وليس دعاه داغ الى الفعل ونحوه عند ما
 وهم يحسن منه فانه لا بد من بعضه ان لو لم يفعلوه والحال هذه فتركوا الفعل وهو فاعلموا
 واعلموا انهم قد اقرروا عليه قالوا اولس من فعل هذا فاعلموا انهم قد اقرروا عليه
 الشيخ وعلى الله من ذلك والحمد لله رب العالمين
 فمن يوتى رداءه الى الفعل ولا يثبت من انصوابه ويرجع عنها ان يكون
 ذلك الفعل واجبا عليه بعد ان استلزمه لانه في العلم على ان يسمع الزم جازا
 بعض اوجهه وذلك انه قد ورد في خبره ان الفعل وان لو تركه لاجل ان يكون
 مع وجوده لا يفي اليه ولا يخلصه من انصوابه في بعض خبره في اوجه
 انما يخلصه من فعله على ان لا يوجب عليه ان يتركه ولا يوجب عليه
 ان لا يتركه فانما هو الذي لم يتركه من فعله في خبره في اوجه
 الاجابة في العبادات ما عدا من انصوابه في خبره في اوجه
 في فعل الواجب ما علمه وجوب الواجب في خبره في اوجه
 لا يفي اليه من انصوابه في خبره في اوجه
 في خبره في اوجه

من قولنا يوقى ويحصى وما سمع اللطف فعله وصلاحيه من حيث انه يوقى
 الى الجمع المذكر ورمضان اهل الله سمعوا اذ اتوا الحسد فعله وصلاحيه
 سيما الاستصاحا اذ قيل لهذا المعنى في هذا الكلام وحسنه اللطف
 وتسميه واما الموضع الثاني فيسميه فاعلم انه مفعول الى ان يرفع
 منه ما يكون من فعل اللطف نفسه ومنه ما يكون من فعل المختلف اليه ومنه
 ما يكون من فعل غيره المختلف والمختلف فاما ما يكون من فعل المكمل فهو قسم
 فيه ما يكون لطفا في فعل الواحد ونزك الصبح او في احدهما ومنه ما يكون
 لطفا في فعل الاثنى وفي فعله ونزك الاثنى او في احدهما واما ما يكون من
 فعل غير المختلف والمختلف فهو قسم فيه ما يكون لثلاث الغرضه صلاح في
 الدين ومنه ما يكون ضد ذلك واما ما يكون من فعل المختلف المحض فهو قسم
 الى ما يكون مفعولا على اللطف الى ما يكون مقارنا له او متراجعا عنه واما الموضع
 الثالث وما يجب من اللطف وما لا يجب فاعلم ان اللطف اذا كان من قبل اللطف
 ودان لظفاله في فعل الواحد ونزك الصبح او في احدهما وجب على المكمل
 حصه لنفسه انه يكون حقيقا جارا مجرى رفع الضرر عن النفس من حيث كان
 المكمل معه اقرب الى رفع ضرر العقاب عن نفسه اقام بالملفوظ في قوله ان
 البرئ لا سام من العقاب عليه وقد يقال ان رفع الضرر عن النفس واحدا
 فان اللفظ نوع به دون المذبح والعلم لوجب ذلك فيموري ومعلوم ان احدا
 لا يرفع الضرر عن نفسه الا بغير ضرر من رفعه فله اقل ما يوجب ما هذا خلا
 واما ما يكون لطفا في فعل الاثنى وفي فعله ونزك ما الاثنى في تركه فقط او في احدهما
 فانه لا يجب عليه حصه او ما يكون المختلف منه الى فعل ما هذه شيئا لثلاث
 به الى فعل ما به اليه ونزك فاقرب الى تركه وما لا يوجب له عليه القيام بالمطاف
 هذه شيئا ولا لا وجه فيصير وجوبه ان يرفع الضرر عن النفس عليه القيام بالمطاف
 منه فان لا يجب عليه فعل الا اللطف اليه من اولي والحق انه لا يكون فيه
 خارا من حيث يجب الجمع الى النفس حليه او مع اليه من حيث لا يجب وكذا
 ما نحن فيه واما اذا كان اللطف من غير المكمل فيكون له من اللطف والمكمل
 نفسه الى ما يكون فيه صلاح الدين لثلاث الغرضه ما لا يكون ضد ذلك والى النفس
 صلاح في الدين لثلاث الغرضه ما لا يكون وجهه دفعه او غيره

٤٨
 كانه ليس باللفظ في غير ان يرفع غلة المكمل ولا يجب عليه ان يرفع غيره ولا ان
 يرفع الضرر عن غيره ما لم يرفع ذلك يرفع ضرره بنفسه ولا كانه لا يوجه اللطف
 على ذلك الغير بالمطوف فيه فما لم يرفع ذلك اللطف فاجعل ولا يرفع عن ذلك
 اللطف فاما اذا كان اللطف من فعل المكمل المحض فاعلم انه مفعول الى ان يرفع
 منه ما يكون من فعل اللطف نفسه ومنه ما يكون من فعل المختلف اليه ومنه
 ما يكون من فعل غيره المختلف والمختلف فاما ما يكون من فعل المكمل فهو قسم
 فيه ما يكون لطفا في فعل الواحد ونزك الصبح او في احدهما ومنه ما يكون
 لطفا في فعل الاثنى وفي فعله ونزك الاثنى او في احدهما واما ما يكون من
 فعل غير المختلف والمختلف فهو قسم فيه ما يكون لثلاث الغرضه صلاح في
 الدين ومنه ما يكون ضد ذلك واما ما يكون من فعل المختلف المحض فهو قسم
 الى ما يكون مفعولا على اللطف الى ما يكون مقارنا له او متراجعا عنه واما الموضع
 الثالث وما يجب من اللطف وما لا يجب فاعلم ان اللطف اذا كان من قبل اللطف
 ودان لظفاله في فعل الواحد ونزك الصبح او في احدهما وجب على المكمل
 حصه لنفسه انه يكون حقيقا جارا مجرى رفع الضرر عن النفس من حيث كان
 المكمل معه اقرب الى رفع ضرر العقاب عن نفسه اقام بالملفوظ في قوله ان
 البرئ لا سام من العقاب عليه وقد يقال ان رفع الضرر عن النفس واحدا
 فان اللفظ نوع به دون المذبح والعلم لوجب ذلك فيموري ومعلوم ان احدا
 لا يرفع الضرر عن نفسه الا بغير ضرر من رفعه فله اقل ما يوجب ما هذا خلا
 واما ما يكون لطفا في فعل الاثنى وفي فعله ونزك ما الاثنى في تركه فقط او في احدهما
 فانه لا يجب عليه حصه او ما يكون المختلف منه الى فعل ما هذه شيئا لثلاث
 به الى فعل ما به اليه ونزك فاقرب الى تركه وما لا يوجب له عليه القيام بالمطاف
 هذه شيئا ولا لا وجه فيصير وجوبه ان يرفع الضرر عن النفس عليه القيام بالمطاف
 منه فان لا يجب عليه فعل الا اللطف اليه من اولي والحق انه لا يكون فيه
 خارا من حيث يجب الجمع الى النفس حليه او مع اليه من حيث لا يجب وكذا
 ما نحن فيه واما اذا كان اللطف من غير المكمل فيكون له من اللطف والمكمل
 نفسه الى ما يكون فيه صلاح الدين لثلاث الغرضه ما لا يكون ضد ذلك والى النفس
 صلاح في الدين لثلاث الغرضه ما لا يكون وجهه دفعه او غيره

او لا يكون اقرب الى ذلك لان فعله ذلك وان يكون في كل حال انما
 على عرضه من دخول داره واحتياطه بالنعس والاضطال وانما لما كان عليه
 في كان سمي على عرضه في دخوله الى داره واحتياطه من طعامه وفي كل
 ذلك الخائس بعدونه عرفا طع لعذر النعس ولا مخرج لعلمه في بيت دخول داره
 واحتياطه وليس ذلك الا انه كلف عليه ان يحكم من دخول داره بميزان ذلك
 منه فعدلت خطيئه ان يعرفه في ذلك وبلفظ له فيه من كل مكان والاضطال عند
 على عرضه من ذلك بالنعس والاضطال كذلك ما فيه في كل الطيف حاشي
 فحري التكرار المراجعي عن التكرار واحد على التكرار فالذي يدل على انه سمي
 لولم يكن النعس فما كلفه لكان قد منع من فعل ما كلفه وذلك في وعلمه
 على عرضه من النعس بالنعس فاعلم ان ذلك علوا كبيرا او يكون ذلك من
 ان اراد ان ينعس بعد الصبح على غدا ولا ينعس من ذلك السلام بالنعس
 ذلك مع عظمه ما انشأه ما امر به من يعود العطف الى السلام من كل العمل
 في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 ذلك في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 الفعلي في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 وان ذلك لا يختلف باختلاف الفاعل في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 واما ان ما جرى به من وجوب كونه في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 بوجوب الاستعداد في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 في وجوب العكس المراجعي عن العكس في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 به عده فلا يشك ان عده العله فاحده في النعس واحد على الله سبحانه والوجه
 النعس ان سمي عنه لولم يفعل النعس فاحده في النعس واحد على الله سبحانه والوجه
 والنعس في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 العله من فعل النعس ومن ذلك النعس في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 احد اعبره الى دخول داره واحتياطه من طعامه وهو علمه في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 انظر اليه مع عظمه الوجه وسواء كان في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 ذلك ولا يقع له فيه وسواء كان في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 يكون اقرب الى ذلك لان فعله ذلك وان يكون في كل حال انما

في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا

في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا

من انه لا يفسقه عليه فيه ولا يترك في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 واراد لما يفسقه عليه فيه ولا يترك في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 نيل لولم يفعل النعس في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 فيه ولا يخرج بالنعس الى فعل ما يدعو المكلف الى فعله في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 كلفه فعله ولا يشك في وجوب ما فعله لانه يكون عابدا على عرض المكلف بالنعس
 والنعس والاضطال واما ان سمي على فعل النعس فاحده في النعس واحد على الله سبحانه والوجه
 للوع والذراع في اراد ما فعله في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 فاعلم ان من نفي وجوب النعس في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 للنعس في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 اجزمهم في وجوب النعس في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 لنعس في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 اراد ان لا يكون اقرب الى ذلك لان فعله ذلك وان يكون في كل حال انما
 احار المكلف فان شاء واخاره وبغير ما قرب اليه كان ذلك كما يشاء وان
 لانه ذلك لم يكن فلا بد له ففعله على قدر ما هو لطف فيه الوجه الباعث انما
 احار علمه ان لطف المكلف ما طبع عند او لا يكون في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 احار علمه ما هو لطف له جعله في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 فيه والقضاء انما لم يفعل لانه لم يطا طبع عن عده ما هو لطف فيه الوجه الباعث انما
 لم يفعله لانه لم يطا طبع عن عده ما هو لطف فيه الوجه الباعث انما
 من وجوب النعس عليه في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 ما ذكره او اذا كان النعس ليس في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 وهو ان سمي عنه فاحده في النعس واحد على الله سبحانه والوجه
 فعل من لا يطاق العله في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 واجب عليه فليس ان النعس ليس في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا
 الى فعل ما احار المكلف عنه فعل ما هو لطف فيه الوجه الباعث انما
 من طبع المكلف انما فعله لانه لم يطا طبع عن عده ما هو لطف فيه الوجه الباعث انما
 لم يفعله لانه لم يطا طبع عن عده ما هو لطف فيه الوجه الباعث انما
 واما فليس ان النعس ليس في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا

في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا

في كل السرد وعنده ذلك في العبر من جهة ما في اول احوال العبر فحاشا

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مروءة فصار الامر لولا خلاص العوض لكان مفعولا بولادته والعوض الالهي
الامر فيه يخرج العوض الموقر عليه من ثوبه وطلما والامعة والعوض اعز
عنا ونصرك من استباح احدنا بسيفي ما من يخلد لهم فاما الجرح فخرج
كوة طلما والامعة الحاصلة للدم عن ثوبه عما واما ان الله يعاقب الصبي فخرج
سائه فخرج فادها الله انتد واما الموضع المأثري اطلاق قولك واخذ مهر على اعراده
اما ما يقول ابو علي من الامر اما حسن العوض فقط فعدسا بطلان قوله حيث
سائه لو غلب على اعراده لكان عتافا فالامر لا يستحق مزه فاد المهر بل يستحق
به الامر لمصلحة هذه المهره فلا تكرر انزاله على طهر والعوض فقط عتافا فلو حسن
من الله يعاقب ذلك طرية الاستحقاق وحسن من الاستحقاق على الحد الذي ذكرناه لهذه العلة
وكذلك انه لا حسن من الواحد منا استاجر غيره لان روح الحيوان او نعمة الما
من بهر الى بهر ولا يكون له عرض في ذلك سوى ايهما الاجرة الا الاحب وقد علمنا
ان ذلك لا حسن وقد افاد مزه الاستحقاق ما يستحق الساعه لا احد اوتوا
يستحق من قول نعمة العبد والمعد ذلك عضائه وهذا عبرت وفيها العباد
وليس يعاقب فان جمع ما به من العبد من نعمة ولم يجره ذلك عضائه فذلك
لوايد اهر من الاعوان من ذلك فعل الامام فلما يد له عتافا من الامر انها
خرجت العوض فقط فعدسا بطلان قوله حيث سائه لو غلب على طهر والامعة
يؤثر الخوار بقله على فان استخرج عن ثوبه طلما ما حصل له من العوض
فان الواجب من هذا من عتافا من ثوبه الى العوض فذلك على كل حال
وهم والخاص لا يصور في عتافا من ثوبه الى العوض فذلك على كل حال
واي عتافا من ثوبه الى العوض فذلك على كل حال
ويعاد بولم والخاص طلما الوجه الثاني ان العوض ما حصل منه من
في فعل لو كانت المشافه ونزك المعاني المشافه واخرج الامر من كونه
طلما يعقبه مسقة اخرى فانه في نوع النوا اخرج مسقة الامر من
ثوبه طلما فلان نوع الواب اما عتافا من ثوبه في فعل الطاعين
لاخر ان كونه مبالا للامر من نفسه فانه قالوا ان الله لا يهدي
عنه الضال ولا سعي حسدوا امين فانه في ذلك من سائل من نوعه فانه يكون
في فعله لا ريب الله واما ما يقولون في السائح والمروءة من الامام لا يهدي

[illegible]

طاب مسجده فاذا رى ظل وفهم بانها له ان لا يعلو سيجنوا لعاب انفسهم
واذ ربحهم طلب الادب والعلوم والادراج وان لم يكونوا مسجونين لتركه فان
قالوا ما احسن من الادب والعلوم وطلب العلوم والادراج اذ لم يمكن الوصول
الى ذلك الا بالعافية ولو امكن ذلك من دون اعفاه لفتح اعفاهم والبارئ يعفوا دور
على اتصال العوض فانهم دون ان يؤلفا علم ترك بالامه انما العوض فانه كان
عشاقا في كان في ايامه سعيه لما فائدة لا يحصل من دون الا لزم وفي محله
المخالفين في الرن علما فمنا سال ذلك وبعد فلو كان الا لزم لا حسن ليحسب
لم حسن الا لزم انما الضلع لانه مسقط ولم يقدم من ذلك وجه يصح فونه
مستوقفا فديننا ان الضلع حسن وطل قوله فان قل انه لكلهم انما
ما سهل عليهم فقله في عهده من تركه حصر منه معدا ينزل بهم النكاح بعد
ذلك عتوبه فلبا عن نحو انان لهما ان في كلهم ما سهل عليهم ترك
لهم داع الى تركه ولا تصور ما ذكره من بهم تكون عساه من تركه والحواب
النزاعا من ان تركه انما حسن النكاح يكون ساقا ولا لزم سعي المخذ
الرب على النكاح ما طاف فاما ما يؤوله الكبر من ان الاطفال والنساء غير
مدركن الا لزم فهو هل ايضا بعد لو عن غير الوجه الما ان لو كان كذا
فلا يوعنا وبهم تركه ايضا بعد لو عن غير الوجه الما ان لو كان كذا
من لهما يكون عساه من تركه لو ان يكون يعطى اوصالهم ويحسب سائر
انواع العار ينزل عليهم تركه فاما عينا ضروره انهم يتركون
الاول دون الثاني عينا يتركون الا لزم فمثل قولهم انهم لا يتركون
واعلم انه بعد ان يعقد هذا الاصل الذي حكاه عن النكاح عند كثير
الفعلا كور على ثلثه التواطى على انوار بانها ضروره وانما تركه على العذر
المشرك بالسو فطاب فانيهم الزنا فيهم عهدهم اعتقاد ما ذكرناه من النكاح
فاما العذر الاخر الذي جعل بهم الزنا فيهم عهدهم اعتقاد ما ذكرناه من النكاح
فاما قول النكاح الساقا والطلب والعافيه في تركه في الجملة وانما عهدهم
لعل الى هذه النكاح كخبر عوفه بعد الا لزم من ساد قولهم في تركه النكاح
انما الساقا وبعد فلو كان اذ من كذا ذكره لو كان انما الساقا
صحت سائر طوله لان الاموال العشرية فضله الا لزم انما الساقا

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

لأن المسيح للعوض لا يخلو إما أن يكون عليه مطلبه فعبره أو لا يكون
فإن كان عليه مطلبه فلا يخلو إما أن يكون مسعوقاً لأعوانه أو لا
يصح مسعوقاً لها فإن كانت مسعوقاً لها فإن الله سبحانه يوصله
إعوانه إلى المطلوب ما كان مسعوقاً عنه من العقاب معذور ذلك بأن
منه إلهه وإن لم يكن من أهل العقاب فلا بد من اتصال بعض الأجزاء
لما في المطلوب لا بد من أن لا يقع من اتصالها ببعض الأجزاء
المسحوق لأن وجه العقوبة فإن لم يكن اتصالها ببعض الأجزاء
فلا يخلو حاله إما أن يكون مسعوقاً أو لا يكون كذلك فإن لم يكن مسعوقاً
فلا يخلو ما لم يكن من حيث المصلحة فلا يخلو أن يكون مسعوقاً
أو لا يكون كذلك فإن كان من حيث المصلحة فلا بد أن يوصله
نظر إليه ما سيقفه من مباح في الأعراض إلى الله مع ما سيقفه عليه ولا
نظر إليه ما سيقفه من مباح في الأعراض إلى الله مع ما سيقفه عليه ولا
لم يكن من حيث المصلحة فإن الله تعالى لا بد من أن يوصله ما سيقفه
حيث شاهدوا الذي يقفه من العقاب وقد قبله به بغير محسوس من الأجزاء
والمصلحة المحبة فلهذا ما نوره الله تعالى عليها من الأعراض وتلويح
إحدى النظر إليها وإما لما ذلك لأنه قد ثبت أنها سيقف على الأعراض على
ما رويها من الإلام وقد ثبت أن الله تعالى يحسنها بقوله وإذا أوحى
حسرت ولقوله وما من دابة إلا لأرصى ولا طائر يطير فجاحه
إلا أنا إلهها لعلها في طيات الكتاب من حيث هي المحسوسات من حيث هي
قادر في حسنها إلا أن يوصله ما سيقفه من الأجزاء عليها فإن كانت من
إله التوابع فلا يخلو إما أن يكون من أهل الجنة أو من أهل النار فإن كان
غير مسعوقاً فلا يخلو إما أن يكون من أهل الجنة أو من أهل النار فإن كان
من أهل الجنة فلا بد أن يوصله الله تعالى عليه ما سيقفه من الأعراض
ويصله بذلك ويثبت ذلك راداً في عباده وأما وجه أن يوصله الله
تعالى بذلك فلا بد أن يكون من حيث هو معذور الجاهل وإن الله تعالى
لله ما سيقفه من الأعراض في نفسه من المصلحة الآخرة مع الأجزاء
التي هي في ذلك الحال وإن كان المسحوق للعوض من أهل النار فلا بد
أنه يوصله ما سيقفه من الأجزاء التي هي في ذلك الحال مع ما سيقفه من الأعراض

فخوف أن يكون الذي سقط من العقاب معاقبه مقابل الأعراض ما كان أسخف
من الجزاءات وإن الذي كان في حال المعصية إلى أن يستقر ما سيقفه من
أن يحسن عن العاص من العقاب فلا بد أن يكون له ما سيقفه من العقاب
الأجزاء مسعوقاً لا بد من أن يكون له ما سيقفه من العقاب فلا بد أن يكون
وعزيمته عليه من الأجزاء لا بد من أن يكون له ما سيقفه من العقاب فلا بد أن يكون
الله سبحانه في ذلك المحل أن يعلم من الأجزاء أن عليه الله تعالى فلا بد أن يكون
العقاب في ذلك المحل أن يعلم من الأجزاء أن عليه الله تعالى فلا بد أن يكون
إله ما سيقفه من الأعراض لا بد من أن يكون له ما سيقفه من العقاب فلا بد أن يكون
قد ثبت ما سيقفه من الأعراض لا بد من أن يكون له ما سيقفه من العقاب فلا بد أن يكون
في المحسوس من الأعراض وعزيمته وست أن العاص في دار الآخرة لا يحسن
تأويل ولا راحة فإذ لم يحسن اتصالها ببعض الأجزاء المسعوقه الله سبحانه فلا بد
أن يوصلها ما سيقفه من الأعراض لا بد من أن يكون له ما سيقفه من العقاب فلا بد أن يكون
إن دفعه عن العاص من الأعراض لا بد من أن يكون له ما سيقفه من العقاب فلا بد أن يكون
الأجزاء اتصالها ببعض الأجزاء لا بد من أن يكون له ما سيقفه من العقاب فلا بد أن يكون
وغير ما قبله قلنا إن الله تعالى سيقفه من الأعراض من العقاب معذور محسوس
عليه من الأعراض فإن قيل كيف يوصل الله تعالى إليه ما سيقفه من الأعراض فلا بد أن يكون
أضرب مع أنه قد روي في ذلك لا بد من أن يكون له ما سيقفه من العقاب فلا بد أن يكون
نصف من الأجزاء لا بد من أن يكون له ما سيقفه من العقاب فلا بد أن يكون
المسحوق لا بد من أن يكون له ما سيقفه من العقاب فلا بد أن يكون
له الأجزاء لا بد من أن يكون له ما سيقفه من العقاب فلا بد أن يكون
سيقفه من الأعراض لا بد من أن يكون له ما سيقفه من العقاب فلا بد أن يكون
الله تعالى في ذلك المحل أن يعلم من الأجزاء أن عليه الله تعالى فلا بد أن يكون
عليه ما سيقفه من الأعراض لا بد من أن يكون له ما سيقفه من العقاب فلا بد أن يكون
مفوض إليه من عقوبة من غير أن يكون له ما سيقفه من العقاب فلا بد أن يكون
الحوادث من عقوبة من غير أن يكون له ما سيقفه من العقاب فلا بد أن يكون
لقد روي ما سيقفه من الأعراض لا بد من أن يكون له ما سيقفه من العقاب فلا بد أن يكون
أن من الأعراض لا بد من أن يكون له ما سيقفه من العقاب فلا بد أن يكون

[illegible]

وهو ان النسل لا يولد الا من ماء وامرأة فان كان المني قد سقط في الرحم قبل ان يلقح المرأة لم يولد منه نسل وان كان المني قد سقط في الرحم بعد ان يلقح المرأة لم يولد منه نسل وان كان المني قد سقط في الرحم قبل ان يلقح المرأة لم يولد منه نسل وان كان المني قد سقط في الرحم بعد ان يلقح المرأة لم يولد منه نسل

باقر ما يقع في غير عالم ستم ذلك نقصا لما احلقت الوقت والكانت وكذلك
 مع الحنة السنا احقر ما يقع به في الصب لم يسم ذلك عللا لانه ليس بوقت
 معه كذا في الواقع المراد به في صفة مدرا ما له وكذلك لو استزاد في امر
 امس ناضرا ما يقع به في المبالغة في حركت العار لانه سماع في مودون
 ذلك الحفظان لم يسم ذلك لانه ليس بزمان ليعتبه واما الموضع
 الذي في افعال التي تصان فاعلم انه اذا كان في الرض اضراره
 كالمطعم غايغ التي نازل في حقيقته فهو طم اذا كان ستمه الرباد
 وحينئذ السماع فيكون من الله سبحانه على الشكر عليه وفيه ذات شيا لعل
 لخاصة الطلعة المستبد وعصمهم منو اللباب والافهم في ورا
 والقد مهتم ووضو طم وهو في حوز الرض واما ان كان ستمه
 في حوزة الحجاز من الرض الله تعالى وهو حقيقته وصواب
 واما الموضع المالت فما يجوز في الخلق ان مالا يحوز اما الرض
 فليس في الرض فانه لا يسطع بكونه لطف وان ان حوزا يكون لعل
 اعين بطنه واما المصلا فانه حصل معه هو في قطع على
 ان الله تعالى اما له مصلحة للكلين او في عقودنا في ما قد مضى مات
 الا لام هو هو السلام في هذا الكومر واما الله تعالى في الزمان
 في حقيقته من افع احدها حقيقة للوقت واما في ان العالم الذي
 هو الله تعالى والالهة ان ما في اربع النصاب من الملال وهو وزن
 لهم دون الحرام وراها فان الله تعالى في ذلك من عبادته الا في ان
 واما مشا في انه خسر قلب الرق اما في ذلك الاول فاعلم ان روق
 الحيوان منها مخرى الاسماع به في حوزة حصة من الاسماع
 به على هذه الوجوه واما ما في ان الله تعالى في الاسماع به في حوزة
 الاسماع به في روق له واما في ان الله تعالى في الاسماع به في حوزة
 ما معهم من حصة الاسماع به في حوزة حصة من الاسماع به في حوزة
 في حوزة الاسماع به واما في ان الله تعالى في حوزة حصة من الاسماع به في حوزة

[illegible]

زنان زرق قاده مستحقه اياك وزرق ماله سنة وزرقه عليه
السلم اليه من اموال كثيرة فبناك عفا وقالوا اخلصه اليه وهو مطيع حال
عليه السلم لرويته فلما راه اسأله عن ابي بقول
شما من يطالع ابا ورويه فهو وارث المستقر العبره لو كان زرق العباد
فما لم من زرق زبا في زرقه مطع وله المطرقة الازراق فخلص
الاكتساب فبناك عفا اليه فخلص حصه وان كان عفا
فدناك الى الصادق كما انما زرق سطل حيدر وبقائه منهم
فما لم عفا به من الزرق فلا يلا ابا حيدر اليه شخصه من ذلك شخصه
منه ان يضره الاضا فاليه لانه لا يقدح على اكل الحرام وتمام المظفر
فما لم قول الله تعالى فارزقهم منه ولما لموضع الدالت وهو ما في اوى
احصاه من احوال زرق ليدون الحرام عفا فموسى وكاد ان الاثم
وذهبته المحرمه الا انهم زرق لهم كمال الازراق والمظفر
الطبعه الى انهم معصون ما في اثمهم من حلال وحرام وهذا كبر
الاستحقاق اليه من الله المستقر فلا ارانهم ما اراد الله من زرقه علم منه
حراما وحلالا فلياليه اذن لكم ان الله عفا ورويه وان هؤلاء فخر اولاد
اولاد الاثم سفا عفا علم وحرموا ما رزقهم الله رزقا طيبا فزصلوا ما
كانوا مهينين وذلك ينفخ خلاف المحرمه من الحرام زرق لهم عفا
كالاحلال وتوحيات الازراق كلها عفا عفا حلالا ولا يضره معصون
قول المطرقة اب الله تعالى رزق العاصه بن خنجر وابهم معصون
لا في اثمهم من احوال سب ذلك وبوصحه الله سبحانه ويزدخ للهم
فما رزقهم انه طوبى لهما زرقا كان الاثاق منه طاعته ولسان الله
منه عفا وكمنا ما ومعلوم الاثاق من عفا اثمهم اثمهم عفا وان
المعقوبه مدموم عفا فبناك قول الله عفا اب اكرام زرق من
هو برة فاما سطل فزله ايه لو كان عفا فلياليه عفا به ما حرم من
الامام والسما من ان با حووه منه فبناك عفا الى صاحبه كالاكس
ذلك عفا زرق له من احوال فبناك عفا اب ذلك عفا عفا
فما لم العزوق الى عفا عفا اب الله عن المستقر طاق لهم

[illegible]

[illegible]

تبارك الله الذي جعل في كل شيء
 حكمة وعلما ورحمة وهدى
 والحمد لله رب العالمين

[illegible]

ارسا الله تعالى للرسول في اما الموضع الثالث في صفات
 الرسول الذي عيّن الله تعالى له صفات فاعلم ان الرسول له صفات
 اخبر بها وصفها من حيث طاعته لا من حيث طاعته في طاعته
 وعندها وحسنه وبها يكون في ارسائه مخلصه في طاعته
 نظر وعندها وحسنه وبها يكون في ارسائه مخلصه في طاعته
 ان يعلم الله تعالى من حاله لا من طاعته وبها يكون في طاعته
 من طاعته لا من طاعته وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 حسنه وخلق من طاعته وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 كمن طاعته لا من طاعته وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 او صغر الانوار من طاعته وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 كان ذلك الموضع وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 ان يستلزم ان يكون طاعته وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 هو من طاعته وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 من الاماات فلان طاعته وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 ذلك في ذلك قوله تعالى وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 ان هو الذي لا يكون طاعته وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 وبها يكون في طاعته وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 هو ذا الموضع وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 استلزم ان يكون طاعته وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 ان يكون طاعته وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 في طاعته وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 يتصوره وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 ولا لا حسن طاعته وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 طاعته وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 لو كان الموضع وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 بالبرهان وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 قبل نفسه وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 حسن الاذنه وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 ان يعرف طاعته وبها يكون في طاعته لا من طاعته
 الرسول وبها يكون في طاعته لا من طاعته

[illegible]

فأما البقية من هذه الجملة فلهذا المجد والال تعالى صرح المدعي للسوء هو الفعل
للباطل العادم والمنقلب بدعوى المدعي للسوء فحصل ما حصل فبقية هذا المقطع
هو محرم ما لم يكن كذلك ليس محرم ولا مفعول لا يستلزم أطع كبرت للمحرما
لاجل حسنه تحت مقدور العباد كما نرى في حال اليهود كالأمر بالمعروف والنهي
الذي لم يزل يذكرونها وحسن ذلك على صحت المدعي للسوء سواء كان مأمورا
حسنه تحت مقدور العباد أو مأمورا لا يطيع حسنه تحت مقدورهم وسواء كان
مفعول به محرم أو من مفعول غيره أو ذكرا أو أنثى وبذلك لا يقال لفلان العاصي
وقيل الجلب من كبر معجرات موعته عليه السلام وإن كان ما قبله إلا أن كان
الذي يخط حسنه تحت مقدور العباد ولا يستلزم أن يخط الجلب أو طفر عاين
وقيل الجلب المنع في المعصية وأظهره ذلك على صحت المدعي للسوء من
العضاضة وإخراج المانع من خطه أحبا للموجب وإن كان حسن الأول ولا
حسن مقدور العباد في وقت الثاني فلا حرج في إعتباره وإنما الموضع للمناظر
في الأول على سوء محرم خط الله عليه وظلاله فالتسامح مستقيم في أربعة مواضع
أحدها ما من العاصي في ما من سوءه خط الله عليه وثانيها في حكمه المردية
وذكر الخلف والثالث في الأول على محرم ما ذنبه إليه وثانيها ما ذنبه إليه
الخلف في إعتباره في أربع المواضع الأولى فاعلم المختار أن الله
السوء من يقره عليه السلام يتبع ما من سوءه يتبع ما من سوءه خط الله عليه فاما
بما من سوءه وعليها صدقة إجماعا عليها سوءه في الأسماء التي لا يجرى فيها
ولا في غيرها إلا على سريعتي ولا يجرى فيها العفو ولا في غيرها إلا على سريعتي
ساعتين على ما كان من كونه فيها وقد سألنا ذلك في موضع ما حارجه ما شئت
في العلم بسوءه خط الله عليه خاصة في الأسماء التي لا يجرى فيها العفو ولا في غيرها
كما فعله إلا أن السلام لا يجرى فيها العفو ولا في غيرها إلا على سريعتي
مع اليهود والنصارى فاعلم لا يجرى فيها العفو ولا في غيرها إلا على سريعتي
الثالث وهو الأمر على ما ذنبه إليه في الأسماء التي لا يجرى فيها العفو ولا في غيرها
فأظهر في ذنبه خط الله عليه في عود ما مؤثر وكل من ظهر عليه المعصية
دعوى السيئة فهو صادق في تركها إلا أنه يستلزم مقدور من غير الله
وقد لا يخط الله عليه ظهر عليه المعصية بدعوى السيئة ولا يجرى فيها
وذلك من ظهر عليه المعصية بدعوى السيئة فهو صادق في تركها

صحت المقطع الأول في قوله خط الله عليه فاعلم المختار أن الله
والحال المطعون خط الله عليه بدعوى السيئة وطوبى له وسوء أحواله
الأعمال السيئة لنفسه وخالف القرآن ولا يسمع قوله من غيره وحفظه محرم له وحكم
العرب وقسم الشريعة في الفصاحة والمأجزة الملاحة أن ياتوا بغيره له وحكم
ويحسن شئور من مثله أو يسوءه من مثله فلم يأتوا بشئ ما يحرمهم وأما
ما ياتوا به في المعصية عنه فوجب أن يكون القرآن معيضا ظاهر الخطر به ظاهره
عنه دعواه السيئة وهذه المقطع مسئلة على ما سألنا كتاب الحرفان في قوله
كان في الذي وثانيها ما ذنبه السيئة لنفسه والثالث في قوله في الذي
قوله من غيره في قوله خط الله عليه وحاشا له في قوله في الذي
بشئ له أو يسن شئور من مثله أو يسوءه من مثله وسألنا في قوله في الذي
من ذلك ما فيها لهم إلى أن ياتوا بغيره عنه ولما هافت بدعوى السيئة
للقرآن محرم له خط الله عليه إما الأسماء التي لا يجرى فيها العفو ولا في غيرها
عندكم من مع كبر الجبار وعرفنا أن الله لا يجرى فيها العفو ولا في غيرها
إنا وأما في قوله في الذي وثانيها ما ذنبه السيئة فاعلم المختار أن الله
من عرفنا لا كما جاز في حق غير السيئة ولا كما علمنا خط الله عليه كان
بغيره مع كبره معصية الله وطوبى له وسوء أحواله وسألنا في قوله في الذي
وغيره من المعصية كما من كبره في قوله في الذي وثانيها ما ذنبه السيئة
من حاله خط الله عليه بدعوى السيئة في الأسماء التي لا يجرى فيها العفو ولا في غيرها
الذي وقد ذكرت في لفظ الجواب في قوله في الذي وثانيها ما ذنبه السيئة
فلهذا قرأنا في قوله في الذي وثانيها ما ذنبه السيئة في قوله في الذي
أما أوصار من ذنبه معصية المحرم في قوله في الذي وثانيها ما ذنبه السيئة
والذي في قوله في الذي وثانيها ما ذنبه السيئة في قوله في الذي وثانيها ما ذنبه السيئة
وبما هو العفو في البصير فاعلم المختار أن الله لا يجرى فيها العفو ولا في غيرها
بما هو العفو في البصير فاعلم المختار أن الله لا يجرى فيها العفو ولا في غيرها
فأما في قوله في الذي وثانيها ما ذنبه السيئة فاعلم المختار أن الله
عنه بدعوى السيئة في قوله في الذي وثانيها ما ذنبه السيئة في قوله في الذي
من مثله في قوله في الذي وثانيها ما ذنبه السيئة في قوله في الذي وثانيها ما ذنبه السيئة
وذلك على ما ذكرنا من قوله في الذي وثانيها ما ذنبه السيئة في قوله في الذي وثانيها ما ذنبه السيئة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

[illegible][illegible]

واقبل الناس من قيس واخرجوا اليه قال تزكروني ويحيى واكثر وتكلموا بها الناس
كلما فرغ قوم فاموا واخذوا من صدر اهل الحديقة عظامهم بلاد الاوقاف
ذلك ان علي الله عليه السلام لما نزل عليه قوله صلى الله عليه وآله انذر عبيدي الا فرس
ذبح عند المظلم وهم يومئذ عابدين واربعون رجلا منهم ابيهم شمشاه
وقد كرم ما كان من الطعام حتى شبعوا وشربوا من اللبن حتى روي والطعام
طاهه والنزاهة ثم فعل ذلك ثلاثة ايام ثم ادرهم من الله عليه واله واخبرهم
ان رسول الله اليهم وانهم يدرهم من بني عدنان شديد فقالوا لو لم يكن
بنا من عند المظلم من عظامهم الا زمانون ومن ترك اهل الله عليه السلام
ويعمل العراوات فقدناهم واما الجاهل سكون اليه فقالوا سوي بها فاصبر
فاحصروا اليه من بني الله عليه السلام ثم دعا اليه الله عليه وسلم ذلك الطعام قال
الباروق
صروا له وحل ذلك بل على صدقة جبر الله عليه السلام لا يضره الله القادر
بالقدرة ولا يدان بكونه من جهة الله عليه السلام بل جعله على صدقة عليه السلام
فان قيل لو كان العراوات ذكر فهو ضرور الوجه ان يسترب العراوات لا يهاجمهم الى ما يكون
انه لا يحد في ظل العراوات ان يسترب العراوات لا يهاجمهم الى ما يكون
من داه العقول بعد اسباب العبدية والى ما يكون مسببة الى طرفة
عواظهم بغير اخذناهم وعواظهم العاقل كانت وعبرها فان ما هذه اسبيله اما
حب الاستراة فيها عند استراة في طرفه ولقد جاري في الحال حديث
انهم اجمع بعض عدوان الى علي الله عليه السلام اجمع ضروره وان حاله قد
ان عليه وكل واحد لما استركوا في طريقه فان كل ما انكره ان اهلوا اسكن
طعاما لا لال الطعام كنز احراره ولبا لوانه تبارك له كان كاد من اهل
مجراله من حبيب يكون قد مضى العار من الله عليه السلام على صدقة وبعد قال لها
شكك فيك سبيل الى ما سبغ من العدد الضيق فلا بد من زيادة الاجرا
وهو الذي قلناه وبعد فاما اسبوابه في ذلك المكان حتى سبغ من العدد
الذي شربوا من سبغ طعاما من اسبوابه الموضع والحلوم خلافة ومخرج
مخرجها صلى الله عليه واله يعلم من طريقه ثم تراءى له في حلقه الارض
ثم قال لها ارجعي فوجدت من غير حاجتي بوجع رافع ولا شهيد في ربي

جاءه مجرا الا على حد من ظهر عليه ما قالوا اما انكرته ان كان معه حاد من
نه الشبه قلب فاني طرقت اذ كان في حاله قالوا وكان معه رافع انصاره
الى مكانا ملأوا من عذبة لوجه اربى الناس ذلك من عذبة حيدر عا النجوم
جاءه والاحقاد في ابطال اسره فلما لم يظهر منهم انصار ذلك والحال انه متاثر من
انه لم يكن شيء مما ذكره السبل وبعد فاما الحاد والاربع اذا اجمعوا وحده
اربع الف شه ولا يخرج من مضاعفاتها منها والحلوم خلافة رافع ومن حمله
عليه الله عليه السلام كان يطلب الى جرحه في بصره المني وما عدل الى المني
الجمع اليه فاني النافذ الى ولدها في العزبة فيسكن وذلك على مدفة خا الله عليه
حس طال ايضا للامانة فان ضاها انكرته فان في الجزء خرون من رده الورد
فها نسج منه ذلك الصوت فيها المني فلما كان صلاته لوجه اربى سمع تك
لبيك اوتغيره وعلم ان ذلك لم يسمع الا في الحال الذي قلناه ومن حمله
عليه الله عليه السلام في يده وذلك مما قد تواترت به الاخبار وهو ذاك
مدقة لانه لا يكون الا من فعل الله سبحانه من حيث ان العار بالضرورة لا بد منه رافع
واذا كان من فعل الله سبحانه فلا يحسن فعله الا لا يندب في من حمله متدبرا ما الله
عليه الله وضع يده في مضاه فيما فاقص الناس من اسبابه حتى شرب من حلقه كثير
ونوا وانه ومن ذلك ما روي عن علي الله عليه السلام ان بعض الناس كان
في ربههم وشربوا الرأفة والاربع فقال الله عليه السلام ان رافعا ومن حمله
اليها فلا يحسن فيه شكاخ ابي فلما وصل رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام فقام اليها
نروعه وفيه ثم حمله في الما فطاف بقدر ذلك ابي الفواخل ومن ذلك ما روي
عاب قال فاني بعض العراوات مع اليه صلى الله عليه وآله عليه السلام فرفعا من رافعة
فاسمع الناس منه حتى اخذوا الطين مع اليه فعمل اليه فكل الله
فيها من كانه وقال اعز ورفعا ومن شرب الله الى البراءة حتى ذلك
قال علي البراءة انا نحن البراءة من كل شيء فافعلوا ما فعلوا
من قول الله سبحانه لانه لا يضره على فعل الاصنام سواء كانت من
طاه الله عليه وسلم حمله مجرا فكل الله عليه واله الله عليه واله
عز من حمله فكل الله عليه واله الله عليه واله الله عليه واله الله عليه واله
لقد الله ما قال الى هذا قالت فكل الله عليه واله الله عليه واله الله عليه واله

المار منه وان كان نيا فمعه ومن ذلك كلام الذئب والاحول في ذلك فاروي
 عن ابي النعمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غلبت عليه
 من ذلك وقت والله نادى باليوم ديب فغزى عن ابي النعمان فقال الذئب
 من ذلك وقال لي والله واعى من ذلك ان محمدا يدعوك الى دين الحق
 فاقبل عليه وقال لي والله واعى من ذلك ان محمدا يدعوك الى دين الحق
 واتر لا تخشونه ومن ذلك قصة النعل دوى ابو ذر قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فانا اعرابي على ناقة له فزول وخر فاحمله رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاما ما حدث الناس ان ابن من امر ثعلب قال
 يا رسول الله اننا رجل من اهل خزان حنب احبط من واد فقال له النبي
 فمتا ان في الوادي احبط الحطبة فاحط به اذ انما هناك منعت من
 جبال الوادي باحاط الحزن من شبال له لك في احدى وديان
 وحسن شلال في الشلال اسلك الله من الاعمال يوم سمعوا الدار والاسكال
 فامر من الله بالافعال وحلم وهو الحال فالبه وادى به منوط
 الى غيره فقال النعل باحاط الحزن للابام تحت من ومن كلام اعين
 منسب للخصم الارلام هذا الذي بالذال الحرام في صفى بها الاسلام والهدى
 والدين والاحكام والصلوات الخمس والصلوات الارطام
 بها خرفي فده كرام عن معارب ولا نام درهم رجليه فاداهتف اكرهوك
 باحاط الحزن من جحر الحطب امانى وانسج عقيب وقد علم واما
 ان الذي سعى وروى كلب محمد اسد رواه العرب فاشا النعل يركب
 ان الذي سمعه يعنى ملحوظ من اهل الجحيم يدس في الله عز من يعبرك
 في عهد القندين فامر من هذا النصارى اليهود طاح مظهره يتسلسل ان
 لم يبع عطف رهوني قال فاسمى فاشا في شهر ذلك من معجزة طاه الله طه
 وروى الله الى محمد احصاء بها وهذا الموضع قلها افضل للقاء وزال على
 سبيل الله عليه واله في دعوى اقوة غير ان الله سبيل الفزان وناووه
 انجاره لانه احط به محمد صلى الله عليه وسلم فها تظلم ورواها احب لاسكن
 في الحلق وقعه ولا رده فاما الشهادت فمعه طاه الله طه الوارد في الحك المنزلة
 على الاساقفة وشكره عن انك في هذا الموضع ما يكون منها على كمن ذكره من
 ذلك ان في الموارد ان يعسوب قال لا يزل الملك من هورا والوحي من
 احلمه جاني الذي له الملك واما مسخر الله من شلال شلال شلال الحزن

[illegible]

تأنيها مع تراخي عنه والدليل على صحة الحصة أنها تطرد في هذا الموضع وتطرد في ذلك
هو عدم إمارته المبر على ما قد ساق في ذلك وأما استوطنا في السبعين في الزمان
الحكم لا إزاله الحكم يكون دأ واستوطنا في الميراث لا يكون شرعيا لأن الحكم العبدية
كوجوب وفاء العبد ورد العتق وما استند ذلك لاصح وروى الشيخ طهرا لأسرار
المصالح فيها وأما استوطنا في الميراث لا يكون شرعيا لأن الأحكام الشرعية غير نزيهة
عند الأحكام العبدية كالخنا والخون فأنما قد سقطت عن المعنى عليه ولا تكون ذلك
سما لما كان الميراث عقليا من حيث أنه لا يحسن تقديره ليس بمعامل ولسنا نعلم وجه ذلك
لأن المسوخ إنما أخراها من الأحكام الشرعية التي لا تكون لها غاية أو وقت فأن
مدروا العبدية ولا تكون شيئا من حيث أنها قد تؤول ببلوغ الفأب الموفى وإن لم
يبرك شرعيا بلها وقتها عند إخراجها من القيد في القيد الميراث لا يشترط
وعمره فإن ذلك لا يشترط لاجل مقارنته الحكم الميراث فهذا هو الكلام في حقيقة
وأما الدافع ما جرحه شروطا خمسة أحدها أن يكون لما مور واحدا أو لعل المأورد
واحدا أو الوث واحد أو الوجه واحد أو المكان واحد أو مع كماله هذه الشروط
في الأمر الذي كان ذلك نداء وفيه اختلاف واحد منها لم يكن بد أمثاله ذلك
يقول الشافعي عليه السلام إذا كان عدا وقت الظهر فلا يستبرأ من السهم من السهم
ويؤجله ما بعد إذا كان عدا وقت الظهر فلا يستبرأ من السهم من السهم من السهم
نظم بعد أن قد نزلت له الأمارة الأولى لما اختلف المأورد ولو كان الكلام
إخرا إذا كان عدا وقت الظهر فلا يستبرأ من السهم من السهم من السهم
مما أمره الأول لما اختلف المأورد. وله كذا الكلام في سائر شروطه
وأما الموضع الثاني فحدثنا أنه يجوز بيع الشرايع ولا يشترط الخلاص ذلك
مع اليهود فإن منهم من يجوز بيع السبعة عقلا وشرعا وبرعرا محمد إمام الله
عليه السلام رسول الله إلى العرب دون غيره منهم من يجوز بيع السبعة عقلا
وشرعا وبرعرا أنه إنما جازى به ما طاعه السبع لانه لم يكن له إيه ومنهم من
يقول يجوز بيع الشرايع من جهة العقل في نفسه يقولان والبيع يرد
بالمع من البيع ومنهم من يقول إن البيع مع من بيع السبعة عقلا قالوا
فإن جازى به ما طاعه السبع فليس يصدق وأما الموضع الثالث وهو الدليل
على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه فهو الشرايع مصالحة

والمصالح يجوز بيعها أما الشرايع مصالحة فإلا يدعى إزاله الحكم تكون معها
لأوجب إزاله الحكم العبدية ومنه أنه لا بد من ذلك بقوله في الصلاة أن
الصلاة تنه عن الفحشاء والمنكر ولذا ذكر أنه أشهر وبعبارة أخرى المأورد
السلطان أن يوقع بملك العداوة والعصاة الجور والمنكر وبعبارة أخرى المأورد
الصلاة في الأمر فهو غير نزيهة في العرض فهو الظالم السريعة وهو القهر في البيع
الكامل في العبدية فتنت الشرايع مصالحة وأما أن المصالح يجوز بيعها فالجواب
عليه أن المأورد السبع هو ما يملك الله تعالى من ما أمر به في الوقت المعتبر أو ما يملك
بغيره فبذلك ولا يمنع أن يملك الله تعالى مما يملك الميراث في المصلحة الذي أمر به
في ذلك الوقت وإن ملكه مفسده في الوقت الذي يملكه فيه وأما السبع فكذلك
منه تعالى أن يملك المصالح من شرايع الشرايع المصالحة في ذلك كما لا يملك
أما في مصالحة العبدية كالسبع والسهم والعنا والعصاة فأنه لا يملك المصالح
المصالحة في ما ذهبنا إليه من جواز بيع الشرايع وأما الموضع الرابع في إيرادنا
في المصالح وأما الله في حكمه على غيره فبشرط إيمانه ونزاهته وخلوه بغيره
بما أمر الله تعالى من جوارحه السريعة عقلا وشرعا وغيره أمثال الله عليه
صلى الله عليه وآله وسلم في غيره فإلا يملك قوله الحق وأما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فإن الرسول لا يكون إلا صا في صفة بشرية في فعل ما أمر به وفي جوارحه
رسول إلى صا في الأسرار والحق. وقد ذكرنا من سبقه في قوله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قوله تعالى يا أيها الناس إني رسول الله فاعلموا في قوله وما أرسلناك إلا بالحق
لنأسرنا ونبدوا في قوله تعالى وأمرنا الله أن نعلن لكم من محرمكم ما كان محرمًا
منكم من قبل فإلّا تصحوا فلما فعلوا ذلك قالوا في قوله تعالى وما كان محرمًا منكم من قبل
السرعة يجوز عقلا وشرعا أم لا. وقد ذكرنا في قوله تعالى في سورة الحزق أن الله تعالى
مراد بالرسول إلى العرب دون غيره من دأهم وأما السبع السبع
عقلا وشرعا وأنه أو قد يذهب ما ذهبنا إليه من أن السبع لا يملك إلا ما يملك
قوله في قوله تعالى الإله الواحد في قوله تعالى وما كان محرمًا منكم من قبل
الفرق ليس بيننا هو القرآن في قوله تعالى وما كان محرمًا منكم من قبل
فليس هو في ذلك ولا يملكه قوله في قوله تعالى وما كان محرمًا منكم من قبل
من ليس بيننا في قوله تعالى وما كان محرمًا منكم من قبل في قوله تعالى وما كان محرمًا منكم من قبل

[illegible]

حسن يعني فلا بد له امر وهو يقصد على خبر علم ولا رهاب علم الله عز وجل
 علوا كثر الانبياء ان جمع من الاحسن صار كابراني سره يعقوب عليه السلام
 ثم صارت في شريعته موسى عليه السلام ولم يدركه على ما ذكره ويعقوب فان
 الزورات ارا الله تعالى الروح عليه السلام عند خروجه من القبر الى اخر فعله
 داهية ما خلاك ولديك واظلمت ذلك ثم كانت النفس ما خلا الهم
 ولا يحلوه ومعلوم ان موسى عليه السلام قد حرم شره من الحيوان ولم يدركه
 على ان الله يحسنه فظهر له من مصادم الحجة ما لم يظاها او حتى عنه من صلاحه
 ثم صار ظاهرا فان والوا السبع السبعة ودعى الى يكون الحسن شيئا وان
 بهم ما صار به عن فعله حرم عن فعله وذلك لا يجوز فلما ان ما صار له
 لم يروى عن موسى انه ولد ولا يحل له ذلك لانه كان يد او ولد الحلال السبع
 عما هو متا الفرق بينهما وان اردوا ان يقولوا السبع السبعة التي تبصر مثل
 بها ومن الواجب فيها منع الامتناع من العقل الانبياء في القرية الدار دار
 صاحبها انور حسنا ثم لو انها بعد ذلك عن القرية فيها والتمس فيها كان
 اللحن والتمس فيها ولم يورد ذلك الى ان يصير الحسن فيها لما كان مثلاً
 الذي لم يولد وليس هو نفس النبي الا انه كذلك ما خرج به وان الذي
 عنه النبي عليه السلام من التمس السبع السبع السبع السبع السبع السبع السبع
 في رعيته الرسول واداه هو متا بعد فانه كان يروى ان اخو زكريا
 موسى عليه السلام عند رعيته الله تعالى له الهم لانه كان يبيع منهم قبل ان يسله
 اظهار المحرم عليه ما لعنه فاد ان يبيع ان يبيع مثل الفصح حسنا فذلك في مساندا
 فقل انما يعقوبه وبيع ان الغنم يبيع من سبع السبع فاما من سبع من سبع السبع
 من جهة السبع فربما يعقوبه وبيع من سبع السبع السبع السبع السبع السبع السبع
 بالسبع ابراماد امت السماوات والارض ان عود كسب الا حياط ونوا
 في السبع السبع السبع السبع السبع السبع السبع السبع السبع السبع السبع
 ان يثبت ما في من الكلال في حقه انما الله سبحانه وعام من بعد سرون
 ان في السبع السبع من سراج من قدوم من كذا ما حلاله الله وانه طلع
 على موسى عليه السلام لم يامر به ذلك في قوله ان من حلاله الله وانه طلع
 وذلك الحسن من عليه السلام كانه قد ثبت ان يعقوب عن ذلك الوجه

الفتيق هو المنزى والمنشى فاذ اجمد ذلك فحق وصف القرآن انه كلام الله سبحانه وامامه
 به هو ابد ابد ابدت واسأله وان كان لعبد هو ابدت لعين واسع في الحال والامر
 بآية عليه من الله وهو ظاهر وبما عليه من لاه وهو حجب وعيضا ودر الفهر
 على من الله عليه ويلاوه القرآن فقال عليه السلام ينزل القرآن يا صوتي وقال
 والقرآن المنون فان الله راح على نلونه بكل حرف عشرين حسنا اما لا اول
 الحرف ولكم الالف عشر واللام عشر والهم عشر الى غير ذلك من الهم
 في القرآن صافا في الله باعرا وشرا لما كان في المنزى له والمنزل والكل
 العبد هو الحاشي له والمفتي والحجدي وامام الفصل الثالث في الحديث على ان
 القرآن كلام الله هو امره من ان هذا القرآن الذي ينزلوه كلام الله
 ووجهه وسريته والخلاف في ذلك مع الاسعيرة والتلاوية والمطرفة فاهم انفسوا
 على هذا الذين ينزلون كلام الله تعالى احلوا فذهبت الاشعيرة الى هذا الذي
 تنزلوه ليس بعينه ولا بكلام الله سبحانه ولا بميله فقط وانما هو عبارة عن الكلام
 القديم ران القرآن القديم هو كلام واحد فاهم ران به ليس بصوت ولا حرف
 وقالوا انه واحد في معنى ولا يحذف وهو امر اساسا له وهو غير انشا محقق
 عن انشا محققه صوره وان الكلام مع فاهم ران المحكم شاهدا واعيا واهم
 التلاوية الى كلام الله ما يقع ان في فاهم ران دعيوا وادعيه واحد وهو مع ذلك
 نويات والحدود يور وفرفان وان هذا الذي سمعوه وسلموه محكم كلام
 الله تعالى وقالوا ان كلامنا هو الذي سمعوه وليس مع فاهم ران المتكلم فرفوا
 من الشاهد والعباء في ذلك وذهبت المطرفة الى ان هذا المنقول ليس كلام الله
 تعالى وان كلامه تعالى مع فاهم ران ملك له ان يتكلم وليس خور ولا موب
 واد اذ ان ينزل على محمد فاذ هذا الذي هو القرآن كلاما في لاهه مواضع احدا
 ان ينزل على ان هذا الذي ينزل كلام الله تعالى وانها في ابطال قولهم كلام الله
 او اني وبالنسبة في ابطال قولهم اذ ما من الله في حرف وليس صوتا
 الموضع الاول وهو ان هذا الذي ساء كلام الله تعالى في لاهه وجهان
 احدهما ان الله عليه السلام كان من قبله الخيرة وهو علة السلام في ران
 ولا يخبر الا بالصدق ما لا ياتي من ران الخيرة فذلك معلوم ضروري
 له عليه السلام عند كل من سمع سبوره وعبارته وعرف احوالها واما الله عليه

واما الله عليه السلام لا بد من الا بالحق ولا خيرا الا بالصدق فالذي ينزل على هو ما ينزل
 من ران رسول الله صلى الله عليه وسلم من اسما كلام لا خورا ينظر الحق على الكاد
 واخاره ولا المظهر وما يدعيه الوجه الثاني ان النجاة اجمعت على ذلك واجامع
 جهة انهم اجمعت على ذلك فذلك معلوم ضروريه عند كل من عرف احوالهم ومع
 سبوره واجامعهم فاني جازوا الواسطوا عن القرآن وعن كلام الله تعالى
 شأوا الى هذا الذي سلوه ولا يعرفون سواء وكان بعضهم في ذلك العبد الاخر
 فاهم ران اسأله من الاحكام او منه حق ذلك ان المسهور عن غير من الخطاب
 بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله انه انكر موت النبي صلى الله عليه وآله من بعد
 منه وقال ان الله رفته كما رفع عيسى من مريم فرفع ذلك الى ان ينزل وقال له اسمع
 قول الله تعالى ان الله تعالى ان الله تعالى ان الله تعالى ان الله تعالى ان الله تعالى
 المعركه اسأله فاجره من سماع كلام الله ولا خلاف سواسي في هذا
 المسألة في هذا الذي سمعوه حكاية او عبارة عنه لنا وعليها ويعلم ان كلام
 الله الذي سمعوه المشرك من النبي صلى الله عليه وسلم المحقق القديم الذي كان
 ينزل على نزعته الاشعيرة والتلاوية ولا هو الحق القديم بلفظ الملك واعا ما نزعته
 الا في ران ما هو القرآن المسبوع من النبي صلى الله عليه وآله ومن غيره من الناس لا يور
 قالوا ان هذا القرآن يصح على اسما ان هذا الذي هو من عند الله تعالى وهذا اشار
 ابو جبريل اليها ولا يورج فاهم ران ما علموا ان هذا الذي هو من عند الله تعالى
 ما بهما الله وهذا الموضع واما الموضع الثاني في ابطال قولهم كلام الله تعالى
 مع فاهم ران في الذي ينزل قولهم هذا هو ما من الله تعالى واجد لا ياتي له نساكه
 والهم ولعن فاهم ران قولهم كلام الله القديم او اني ينزل على المتكلم لا يورما
 ان المتكلم هو فاعل الكلام وانما خاري هذا الذي هو من عند الله تعالى في ابطال
 هو اما العقل ولا يعقل منه سوى ران ذلك كذا في المنطق في اسما كلام الله تعالى
 او اياها بطلان وفقه بانهم منكم فاهم ران قولهم كلام الله تعالى فاهم ران
 لورل واد المتكلم كلاما واهم ران كان احسن في ران كما قال ابو جبريل واد
 منكم كان احسن واسأله فاد الهم الحرس والمستوت على ايدى ران منكم
 بما يورل واد انصار منكم فاهم ران كلامه فاهم ران كلام الله تعالى

في هذا الذي سمعوه من الله تعالى ان الله تعالى ان الله تعالى ان الله تعالى ان الله تعالى

[illegible]

من الكلام هو المستعمل في الحروف المسبوبة المبهمة كما ان المعقول من الحروف المستعمل
المخصوصة من اسمها كالحرف والاصوات وهو ما في النفس الاخرى من الحروف
بجواز نفع كلامه فكل قول من الحروف المستعمل هو المستعمل من الاصوات
والحروف قال الشاعر من الكلام لها العواد وانما جعل الناس على العواد لئلا
يملكوا ما في هذا الموضوع من حسن احدهما من جهة المعنى وهو ان
النفس مع راداع الاعبادات والظنون والافكار والعزوم وما جرى مجراها
والاخر من جهة العبارة وهو هل يسع في النفس كلاما في الحصة ام لا اما الوجه
الاول فانه لا يسع قولنا فيه هو لا يطابق له اساسا مع راداع ما ذكرناه ولا
خبره من النفس فان القول هو موجود في النفس وان الناس اذا هم بالكلام
له في نفسه لفرقة قال تظن انسانا يقول ويسمع كلامه قبل ان يسمع الى غيره
فيقول في الكلام والعلم بمرئيه ونظامه والعزم على اذنيه كما سطر ان الناس
في التامه قبل ان يسموا كما سطر في التامه واداعوا عن بعض الناس ان
الكلام والعلم بنظامه والعزم على الموضوع لو بعدت اساسا اخر واما الوجه الثاني
فهو هل يسع ما في النفس كلاما في الحصة ام لا واعلم ان اساسا لسع النفس
الا اذا كان ما عندنا في الوجه الاول علمنا ان قول القائل في يسع كلامه هو مجازي
ويسع العزم على الكلام كما يقول ويسع الشكر العزم على الشكر لا يسعه في
القول والافكار والادراك شغور الحصة ولا ساعا في الحصة وليس ذلك
ان ما في النفس يسع كلاما في الحصة لما وصفه اهل اللغة التامه ما غير
ذلك بل هو من ان يكون في بعضه كلام كما لا يصحونه ما غير من مدحوا
ان كثير من الناس انهم لا يعرفون علمها ويسع قولهم ان في النفس كلاما
وقالوا ان كلام الله نفع في دعائه لئلا يجدنا ان الذي خبره في يومنا هذا
من بعضه وان بعضه هو ان ذلك قلنا ان كان في اخره من الناس
اذا تفرق على محاطة الامر بكلامه لم يقرر له قال في نفسه
فانه لا يكون يتركه ولا يجد ذلك موجودا في نفسه مع ان
نفسه كالعلم الموافق من الاصوات والحروف فيكون له
من الاصوات وما يذكر في الوجود في النفس فكل قولهم ان
خبره ولا صوت واما الفصل الرابع

ع اصول السيرة وادب السلطان وادب العروا وادب الخطبة
لا باطل فيه وانما لا راد فيه ولا نقصان فيها وقد صفا والخلاف ذلك
الحل والادب اما المجدد فانه يقولون لا باطل وان فيه السائق والشرار
والفرع يظهر ذلك المشوش مع هذه المسامحة والقرار التبرير وليس هو
صعده المسلمين وانما الامامة فانه يقولون ان في الاعمال عاقلو الاوتد
فيه ولهم منه وانما في الاعمال عاقلهم على قول الامام الذين يجوز شديوان
الزمان لا خلاصه وان معصوم والبراع فيه ما من صيانة وفساد ما هو الله
اما المجدد فالامامة فيه المسئلة كما وقع وانما جامع حكمه فيسلك
وجه ما هو منه من سوء محرم الله عليه لما قالوا فيه وهو القول بان
ما في حكمه وان قد رسل الرسول الصادق وانما حكمه في ما
ذلك وجه ما هو منه من سوء محرم الله عليه وان قد رسل الله الصادق
الذي لا باطل فيه نظر قولهم وانما الامامة فالذين سئلوا عن الامامة
رسل الله عليه والاصور ان القول لا يحل فيه الراد والنقصان وان الله
نعم من حفظه فالله تعالى المخرج لنا الرسل والحق يقولون ذلك فان
المعروف من حاله صلى الله عليه واله من خمسة بحكم الله تعالى وذلك ظاهر
قوله صلى الله عليه واله اني اريد قتل ما في نفسي من سوء فاعجزى اذ كان
الله وعترته مني المطلب الحريتي انهما لم يفسدوا من اهل الحق
وقال صلى الله عليه واله النبى عليه السلام كرم الله على من علم ان الله تعالى
فانه سابع مشفع وسابع مدد ومن جدد امامته فانه الى الله ومن حفظه
ساعة الى البار هو ارفع دليل الى خير سبل من في الدنيا ومن عزله اجرم من
حكمة عدل فلو كان صلى الله عليه واله يعلم من القول ما ذكرنا الامامة من
بمع فيه الراد والنقصان لا ينعى ذلك الاعمال عليه او خوف ذلك في ما
حسنته ان يوسع منه من الصلاد ان ينعى الله ولا يخصهم على الرجوع
الله عند الناس الامور لا ذلك بوجه بل ينعى الله ولا يخصهم على الرجوع
في الله عليه لما بينا من ذلك ما قد رسل الله تعالى في كلام الله على
بمع الاسماء على القرآن الكريم وادب ذلك في ما انما كان الله على
وجب ان يكون حقا لا باطل فيه بوجه لا يديننا انه تعالى لا يفعل الا الخير

فاما قول المجدد ان فيه السائق والشرار والحق فهو قول اطلنا ما فرما من انه
على حكم لا خور ان فعل الا لوجه والصواب وبعد فلو كان ما ذكره وجه
مع ما قد ما من العرب كانوا من السائق والشرار على اطلاق امر الله ما الله
عليه وانهم كانوا يعلمون راسه سئل المجدد في هذا ذلك جدهم على النبي صلى
الله عليه واله في دفع ما في راسه من سوء عليهم لا كما نوا اعدو بوجه المضاف
والضلال من غيرهم لما كانوا عليه من الاجار بالمصاحف واليه في الاسما ووركان
بذلك ظهر سماع قوله تعالى انه لساب عن راسه الما ط من سوء ولا من حقه
من من حكمه جدهم قوله تعالى فلا تندر والقران ولو كان من عند الله لوجدوا
فه اختلفوا في ما عدلوا في المحاربة في الله عليه السلام لم يكن لهم في القرآن الكريم
من من المطاع الذي ذكره في المحاربة لان العاقل لا يامر بالامر المشافف والحاصل
اذا كان في محبة خضيلة ما لا مكر البتة في ما رهننا الله وهذا الفصل وانما
الفصل الخامس وهو العرا التبرير فندل من السماء الى الارض وان سمع
لا عداها من الله فانه يعلم الملك الاعلى في غار فقه وكنه ايضا سماعه وسما
ما من الضلال والاصوات والربيع اعجز ما فيناه وفساد ما قالوا امامة فندل
من السماء الى الارض فهو من المعلومات الظاهرة من اجل ادب السلام والعدل
مروءة من الله على الله والادب فانه لا يدرك الله في ذلك عليه
العدل ووريق القول التبرير ذلك في انت شفه فقال تعالى انزلناه
في ليلة القدر وقال المخرج لنا الامت والحق فطور. وقال في الله تعالى
الحديث كما بانها وقال يعلى شهر رمضان الذي نزل فيه القرآن ورا حبل
وهذا كتاب انزلناه مبارك مصدق الذي بين يديه واسد راس القري وسرح
والمر يوسف والاحد موسوع وهم على صلاتهم بافهم في حشر
الان التي يظفونها ان الله تعالى في القرآن على من في
الواما الله سمع وذلك ايضا طاهر فانه من جهة المحسوس
عز سماع الاعلى من ان وادبه وور ويطول القرآن الكريم
على ذلك في ما كنه منها قوله تعالى وان احب من المستر كس اسما ر فاعز

سبح كلام الله فيها فوله على اهل بيته من نور عظامه وهو يهونون ومنها قوله
منهم سجد كلام الله ثم نور من نور عظامه وات الله سلطانه من نور مستضيها قال
واحد من اهل بيته افاض الله سبحانه انات الله سلطانه من نور مستضيها قال
سبحها في ارضه وفيه نور ليل واليوم ومنها قوله تعالى وادبر عظمة ابائنا
ولا مستبرك ان وادبره وفيه نور ليل واليوم ومنها قوله تعالى وادبر
صرفا للغير من اهل بيته نور الفراق فلما خسر عود والوا الصلوات كما
فقد ولوا في قلوبهم من نور والوا في قلوبهم من نور ليل واليوم ومنها قوله
يهدى الى الحق والى طريق مستقيم ومنها قوله تعالى في اوتوا اليه اسمع نبش
الحق فقالوا لا سمعنا الا ما نهدى الى الرشيد الى غير ذلك من الايات التي تشهد الحق
لها قلناه وقد الفصل واما الفصل الثاني وهو ما في غير الاية محمد له
وعلمه الى انقطاع الخلق في ارضه انه لا خلاف من السامع في ان القرآن الكريم
ما فيهم خذ لهم وطهره وذلك ايضا ما فيهم من نور ليل واليوم ومنها قوله
والله لا يخلف وقد دل على ذلك قول الله تعالى فلا تدعوا القرآن ولو كان من
عند غير الله لو وجدوا فيه خلافا فخير وقال تعالى ولا تدعوا القرآن امة على
قلوب افعالها ولا سمع الذين الذين عرفت ما فيهم ما فيهم من نور ليل واليوم ومنها
منهم ان تدبروه ويحكموا بينه وقد دل على ذلك الايات الواردة في القرآن
عليه والله فيها ما فيهم من نور ليل واليوم ومنها قوله تعالى في اوتوا اليه اسمع نبش
يصلوا من بعد ابراهيم ابيه وعز في اهل بيته الخبير الى اخره وكلمة من القرآن
ما فيهم من نور ليل واليوم ومنها قوله تعالى في اوتوا اليه اسمع نبش
ان هذا القرآن ما فيهم من نور ليل واليوم ومنها قوله تعالى في اوتوا اليه اسمع نبش
الله المتبر وهو نور المستبر والشمس في ارضه من نور ليل واليوم ومنها قوله
نعمه لا يوحى مفهوم ولا يوحى فينب ولا يوحى فينب ولا يوحى فينب ولا يوحى فينب
الموه فان الله اكرمهم في تلاوته بكل حرف في سورة الفجر وقد في الله
ولا في القرآن الكريم في سورة الفجر في سورة الفجر في سورة الفجر في سورة الفجر
ومرشد في القرآن فقد استجب في سورة الفجر في سورة الفجر في سورة الفجر
يعلمهم من نور ليل واليوم ومنها قوله تعالى في اوتوا اليه اسمع نبش

المسبح نور الله المخلص كتاب الله من نور ليل واليوم ومنها قوله تعالى في اوتوا اليه اسمع نبش
فقد عاد الله يوم الله عرسه القرآن بلوى الربا ويدبر الله عرسه القرآن
بلوى الاخرة الى غير ذلك من الايات المرصدة في تلاوة القرآن وصل الى ذلك
ناولهم لاني لا اذبح مثلي وحفظ ما رايانا عرفا وشرا اما العرف فهو ما ناولهم
من الرضا والمطرات واشعار العرب فاباها المالك ونور في رست صارت نافذة
واما الشرح فهو ما فيهم من الاية الدالة على ان القرآن الكريم فيهم ما رايانا اليه في
من الفصل واما الفصل الثاني وهو القرآن الكريم فيهم ما رايانا اليه في
والحال في ذلك مع الحشوية والقرامية والمطرية اما الحشوية فذهب الى ان محمدا
القران الكريم المولود من الاموات والحر فيهم وما القرامية فذهبت الى ان القرآن الكريم
هو ما فيهم من نور ليل واليوم ومنها قوله تعالى في اوتوا اليه اسمع نبش
وحلت قوله في جمع الاعراض والذي دل على طلاق ما ذهب اليه الحشوية العقل
والتمس امداله العقل فوجد منها ان القرآن لولم يكن محمدا لكان قد لا تد
واسطه من ذلك من حيث انه قد نسا به موجود في ان القرآن لولم يكن محمدا لكان قد لا تد
الاجزوت ولا جوار ان القرآن قد لا تد لولم يكن محمدا لكان قد لا تد
ملا الله شيئا لمسا رصده والقدر والقبض الذي في فار والطبات وجمعا في الايات
له ومنها ان القرآن لولم يكن قد نسا به لا تد لولم يكن قد نسا به لا تد
ملاك المات ونيل في الاسرار في الصفة الدالة كسفة الهات في ذلك في حرف
القران عن مما نسا به فطال ان نور قدما ومنها لولم يكن قد نسا به لا تد
القران في ذلك من نور ليل واليوم ومنها قوله تعالى في اوتوا اليه اسمع نبش
ومرشد الى غير ذلك فطال ان نور قدما ومنها لولم يكن قد نسا به لا تد
حرفه موجوده معا فيهم من نور ليل واليوم ومنها قوله تعالى في اوتوا اليه اسمع نبش
ان القرآن لولم يكن قد نسا به لا تد لولم يكن قد نسا به لا تد
القران في ذلك من نور ليل واليوم ومنها قوله تعالى في اوتوا اليه اسمع نبش
ولما ان هذا الظاهر في القرآن فيهم ما رايانا اليه في سورة الفجر في سورة الفجر
فطاع عداها احد هما ان هذا السمع من قولهم اننا انما فيهم ما رايانا اليه في سورة الفجر
ظاننا ان احد سكنا وبعد لولم يكن قد نسا به لا تد

لأنه إذا وجد فيه متغير بعد أن لم يكن متغيراً وهو في ذلك عدماً فلا بد أن يتغير
لا يخرج عليه العلم لما تقدم من أن يكون حروقه موجوداً فيما لم يكن وإذا لم يكن
فذلك لم يكن فيه ما لا لا يوجد هو الموجود فيما لم يكن فأن قالوا لا الحروف
لم يكن موجوداً فيما لم يكن لا يوجد معها في أثر العصر فلك الله ما شاءه من خلقه
الغصا لا يحدث خبر من الحروف لا ما هي كانت موجودة في الماضي كانت موجودة في الماضي
والذي لم يوجد أوله من ذلك المزمع من أن لم يكن لم يوجد مع وجوده في الماضي
وكل ذلك المزمع مع الحروف وجوده في الماضي لم يكن موجوداً في معنى قوله ما كان الملائق
أحراراً ما كان منظمه مع باقي الأعيان وأما قوله في المزمع الموت واحد وما سائر الحروف
موت واحد أو أوقات مخصوصة فهو محدث من حيث أنه فرضاً لموجود ولو لم
يشارك الوجود من غير العلم أن يقدم على الحروف عدماً أو لم يطل أن لا
الزمان عدماً وما يدل على حدوثه أنه من قبل الحروف والموت والموت في الماضي
عليها البقاء القديم يجب أن يبقى فالقول ليس بعدم هو أماناً من قبل أن لا
قد لا يخالفاً فيدسا ومن كثره هو أماناً من الإصوان لا يخرج عليها البقاء
قد لا يكون معلوم ضروريه ليلها كذا كذا باقية - إن كماله في الأوقات
وجودها وعلينا خلافاً ذلك هو أماناً من قبل أن لا يسمع وجوده سابقاً
باب التوحيد قالوا أن يكون الزمان في ذاته محدثاً من كل شيء
ليس عدم فهو محدث في ذلك أيضاً فقل هو الذي لم يكن ليس بعدم ولا شيء
لا يؤيدهم هذا محال وخرج عن ذلك فأن كل ما قبل علمه فطره
أن الموجود لا يخلو أماناً أن يكون موجوداً في الماضي أن لا كان لم يوجد أو لا
المحدث لم يكن لم يوجد أوله من ذلك المزمع من أن لم يكن لم يوجد مع وجوده في الماضي
يكون وقد يجب أن يكون محمداً ما شاء الله عليه حدثه من غير علمه السمع
فأما ذلك من قبله علمي وما سائر من اختر من العلم في ذلك كما لو كان في الماضي

[illegible]

فلو كان قدما لم يكن مسماها لان العدم لا يسميه غيره على ما قدمه سابقا ذلك وطلما
يقوله المشهور من ان هذا القرآن الذي هو مركب من الاصوات هو والحروف قد سمى
واضح العرف قد سمى القرآن بان قالوا ان الذي يستعمل على اسم العدم على ما كان الاسم والسماء
في القرآن ان يكون قد جعل الله قالوا والذي يدعى على ان اسم السماء وبقوا اجزاء
يقولون عن الخلق بالله والله وهكذا يقولون اسم الله وان يكون ذلك والامر على ما كان
وكذلك قد فعلوا لسمي الى الجول في اسم السلام على من سلك مسلكا مستقيما لا يفتخر
اي السلام على من سلكه واذا كان قد ذكره في القرآن في اسم السلام على من سلك مسلكا مستقيما
لانه لو كان قد ذكره لوجب ان يسمي من الحروف ان كان في الحروف
اذن قالوا في ذلك ان الحروف قد علمت في ذلك لو كان في ذلك الحروف
قد علمت في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
يع ان الاسم غير المسما وان كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
حرف الاسم هو المسما ولكن من حيث ان لا يكون في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
لم يكن في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
زعموه ان كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
واما قولنا سمى الله الرحمن الرحيم وانما في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
بعد دابة ولا ما لم يسم الله في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
اسم السلام على من سلك مسلكا مستقيما وانما في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
الاسم وما ذكره في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
فوق اسم السلام والسمي في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
حسنه وعرفه من حيث ان لا يكون في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
اسم الكلام مطلقا في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف

الاسم الحق والامر قالوا الفصل من الحروف والامر ذلك دليل على ان الامر غير مخلوق
والجواب ان هذا باطل لان محو الفصل دليل على اختلاف الحروف من امره على ما
من سماء من غير من الامر على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
بوجه ان يكون مسما من الامر على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
الصواب مسما على الحروف والامر على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
من الفاضل والزمان يقولون مسما على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
القول عليه ان ذلك في مسما على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
قد فعلوا الحروف والامر على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
من سماء من غير من الامر على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
قد علموا هذا الفصل على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
ان الامر الذي هو الفصل على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
والامر الذي هو الفصل على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
الحرف في اصل الفصل هو الفصل على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
قالوا الساعته في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
في باطن ايدي الخالق ايدي الخالق على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
هو الذي خلق الله على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
فما بعد وقد خلق الله على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
الاسم على مقدار علمه على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
حاش على اطلاق لانه لا يقدح على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
هذا الكلام وانما في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
الاسم في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
الله على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
الاطلاق وانما في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف
العقل في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف على ما كان في ذلك الحروف

[illegible]

انقص من الامانة والدين والحرمان واسير طاركون عامدا احترايا من الراسد الحامد
 دعيه راسد الخيال اذ عبيد واسير طاركون انقص من الامانة احترايا من الراسد
 فابها راسد عامدا والدين والحرمان واسير طاركون انقص من الامانة احترايا من
 الراسد السعد واحد وليس هناك الامانة فابها راسد والدين والحرمان واسير
 من يحسن واجعل على ما سجد من بعد ان الله تعالى والامانة من اصل الله فهو المقدم
 كان محييا لذلك التقدمة اذ قال الله تعالى وحملناه من بعدنا ربنا لما مضى وانا
 انا ما نوقون معناه حصصا لهم ذلك وقال تعالى وحملناه من بعدنا ربنا لما مضى وانا
 ويدور القيد لا يصرون والطراد ملك الحضر والشمس واما الامانة في السيرة فهو
 من كل النصف في الناس امور مخصوصة من الدين والامانة والامانة النازع والامانة
 من المشايخ في وجوب الامانة على الامانة والامانة من الناس اذ امانة
 اسبق من الامانة وقوله لهم هذا الوجه لا لا يخاف في اخراج المسلمين من وجهه واما
 الخلق منهم في الطريق الى الامانة وجوبها فربما يحصل من الراسد والمخترع في
 السيرة على وجوبها وقال قومه من الامانة العقل على وجوبها والدين والشمس
 في قول الله ولا اذ رايتم فيكم على ما في موضع احد هذا السيرة على وجوبها
 والطراد العقل على ذلك على انما السيرة الاولى وهو السيرة على وجوبها والدين
 على وجه واحد في الامانة والدين في اخراج الحدود وقوله انا والسيرة في السيرة
 والدين والدين وقوله محمد الراسد والدين في اخراج الحدود وقوله انا والسيرة في السيرة
 والدين من الامانة من رايتم نوايا بعد سيرة اخراج الحدود وقوله انا والسيرة في السيرة
 في وجه الاسد على هذه الابواب غايات في اخراج الحدود واحد وهو الامانة
 والامانة والامانة والامانة في وجوبها واما في اخراج الحدود واحد وهو
 على الله سبحانه من ذلك من غير ان يقول ذلك شرط ولا يرفع الاربعة
 امر او انه الحدود على الاطلاق ذلك ظاهر في ان الله تعالى في اخراج الحدود
 العالي العبد افضل وقوله من اخراج الحدود في اخراج الحدود في اخراج الحدود
 ظاهر في قوله انا قطع الامانة في قوله واحد في قوله واحد في قوله واحد
 وليس بعد في هذه الموضع لا اخراج المسلمين من وجهه في اخراج الحدود
 امر وهو الامانة لا انا من ذلك على ما في اخراج الحدود في اخراج الحدود
 الامانة في وجوبها في قوله واحد في اخراج الحدود في اخراج الحدود

بقاؤه ان لم يطلب من المأمور ان يفعل الفعل لا قاله وحده في الله وفرائض
قول الله العبد افضل ومن قوله الاولي ان يفعل واذا ثبت ان فعله في الاصل
الاعتبار والحمد لله انما ولهذا انصون من ذلك ما امر به الله عز وجل
تصريح الامر بك امر احرارنا فمصعب فاصبح مسلوا للامارة تارماها الوجه
الشارع امر بك امر احرارنا فمصعب فاصبح مسلوا للامارة تارماها الوجه
الشارع قول الله تعالى فاحذر العراك فاحذر العراك فاحذر العراك فاحذر العراك
قاله سبحانه وحذر من ما به العنة والعقاب الا لغيره على الله الامور ولا يستغنى
الوجود لا يستغنى من حاله شتام ذلك وموضع استغناء هذه المسئلة هو اصول
الفقه فلا يتناول بشره في هذا الموضع فثبت ان اقامه الحدود واجب واما ان اقامه
الحدود لا يجوز الا بالامام فالذي يدل عليه اجماع المسلمين على ان المسلم اذا اقامه
الحدود واجاد ذلك الى الامام ومن لم يرض فله واذا ثبت ذلك وجب على من فعل
على المستحسن لها واجبه في الاطلاق وجب على من لم يرض فله واذا ثبت ذلك وجب على من فعل
بلا امامه ان يعدي لها ويؤطر بمسألة على القيام بها لها ويدعو الناس الى طاعته وفي
على الله سبحانه ان يحل هذه الصفات عند كمال شروط الامام فيه وعند هؤلاء
طريقها منه وهي الدعوة لا بد من المصالح الدينية التي تخرج على المصلحة
واراحة العلم واجبه في الله سبحانه لا بد من ما به في المصالح وجب على الامة
معونة عليه فيقوم الفعل منهم بما يلزمه من حكم هذه الايات فيقول الواجب على
الامام اقامه هذه الحدود والواجب على الامة معونة عليها في اقامه الحدود والواجب على
اصحاب الامام وبعضهم وجب ما به الناس له لا اقامه الحدود والواجب على الامة
بذلك واما انما لا يجب الواجب الا بالامام واما وجوبه فثبت على طاعتها فله
من ان وجب عليه فصار اربا ورديا في غير ذلك من ذلك الا بدخول امره وادخل
ذلك من بدو وان يستحتم هذه المصداقات فاصبح مسلوا للامارة تارماها الوجه
الشارع قول الله تعالى فاحذر العراك فاحذر العراك فاحذر العراك فاحذر العراك
وقصا الذين لا يرضون ان يحمل دينهم من الامور واجبت هذه المصداقات في الامور
مهمر دية على رضى الزور بعد وجب من الامور واجبت هذه المصداقات في الامور
الواجب لا امر الا بالامام لا بد من وجب الى واجب لا امر الا بالامام لا بد من وجب
رويتها لم يجب فثبت وان حمل ما بدو وجب من ذلك الا بصاحب الامام وهو وجب
فادوات اقامه الحدود وجب من ذلك وجب من ذلك وجب من ذلك وجب من ذلك
الناس له وجب ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك

[illegible]

معها فانه يقع فيه والذين يعلون انما انزلوا ليعلموا ان الله على كل شيء قدير
وهذه المضار بها لا هو العقل على معرفه الاعراض والمخاض الربوبية المقتضى
بها لا لتدريج العيوب شيئا من الله سبحانه بالعلم بها على الفصل ولا يعلم ذلك
الا بوجه من جهة سبحانه فليس الامام يقتضيه التصرف على الناس اموالهم
العقل بها كمنه في موضع ذلك ان يقال العقل يقتضيه توجيها وهذا انما هو
الامور التي من العقل بها لا لولاها بل ان العقل يقتضيه فهمها والتمس بها لكل
استدراك لا من قول العقل يقتضيه توجيها لا ان الوجوب لا يستلزم الاجد
المجلس الوجه الثاني ان الامام اما خارج الله فلهذا احكام مشروعه في
اقامه الخرج وصلاحه المعية واخذ الخزان ومن وجب عليه طوعا وضررا
وصرفها وتسخيرها وحفظ نعم الاسلام والمخارج في سائر ايامه وامانها
ولتدبر احكام الشريعة والدليل على الرجاحة الى الامام في ذلك دور غير ان
مساير امور الدين من علم وعمل فيمكن كل مصلف القيام بها والخير من دفع
الامه سوى هذه الاحكام فانه لا خير القيام بها من دون وجود الامام
فاذا كان فمعه هذه الاحكام سب شيئا من الامه وروايت في الخبر وعينها
ان الرجاحة اليهم اما لما ذكرناه فاذا كانت هذه الامور السريعة لا يعلمها
من جهة العقل على ما قد ما سائر ذلك واما بقوله شرعا وتلك ما يكون واجبا
لاحتها وهو الامام فثبت ان العقل يجمع من وجوب الامامه فان قيل
الاسامه يجب من جهة العقل لتوجب لطف الانسحاب في القيام بها لقوله
الاسامه يجب من جهة معرفه الله تعالى ولا سائر هذه الوجه فامر والامام فان من
عرف ان له رسا مهييا ومقدما مطاعا جازع في الظاهر ومصدق فيه
للظواهر وتسلم الحدود على الجاه حاروب الى الحساب الفاع والقيام بالواجب
من لم يكن له رسم هذه الصفه فلهذا ان الله لا يقر من الى اقامه الرضا صلاح
البلاد وخير مواد العباد فلهذا ان الامام من هذا الوجه
قلنا ان الاسلام يتوكل الامام من لطف العامة للخاص في كل ارض
ولذلك استعمل الامام على امام اخرج له مختلف ومع ان معرفه الله على
واحدة عليه فلم يقع قولهم ان الامام من اللطف العامة وليس كذلك في جهة
العلم فان علم المتكلمين جميعهم نعم ان اللطف في صدر العقاب للخاص
يقوى معه الرواوي الى فعل الطاعة وروايت في الصفه معلومه
سمره في العمل وفي كل الارضه فلهذا ان الله على الطاعا

[illegible]

فأعلم ان النصوص الواردة على امامه أمير المؤمنين عليه السلام كثيرة
لا تسع هذا الموضوع لا بد من ارجعها على ان ذكره بما هو من الحاجة الى ضرورة
هذا الموضوع ويظهر الاستدلال به على امامته عليه السلام من النصوص الواردة
على امامته عليه السلام ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطبته المشهورة
بعد خيبر قال ليست اولى بكم من انفسكم قالوا بلى يا رسول الله قال انتم كنتم
صلى الله عليه وآله وسلم والى الله وعاد من عاداه وانصر من نصره واخدر من
خدره وهذا الخبر ظاهر النقل من الامه معلوم الصحة لا بد منه اجده ولا بد
فهو حاريجي الاحبار المتعلمه اصول الشريعة خوارج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والركاء والصلوة وغير ذلك من اعمور الجاهل معانوسه ظاهر من مدعي
اردا الاستدلال به على امامته عليه السلام قال من دفعه مع مخالفتها حصل
المصلحة الاولى ان يقول لقطعه مولى في حاشية في الاصل يستخرج من
معان من جعلها المائدة للصرف فانه حجة على ما ذكره مع الامامة اما ان
يقطعه مولى مستتره في اللغة من معان من جعلها المائدة للصرف فادراكه
بطلانها في الامم موضع اخرها في اعداد تلك الحقول ونصيبها ما نصيبها
في النقل على انها مسجلة فيها والتفت انما مستتره فيها اما الاوراق
ان معان لقطعه مولى كسعه احدها المقبول بانها المسمى وبالله التامم والعموم
العام وحاشيتها المود الذي في مولاة وسادتها الاولى الذي مولى
وسايتها المائدة للصرف وبالله التامم وبالله التامم وبالله التامم
في النقل على انها مسجلة فيها اما انها مسجلة في الحق والحق هو ظاهر
لا سكال فيه فان الحق للعبس مولى في الحق وبالله التامم وبالله التامم
مسجلة في ابن العم قال في ذلك في قوله الله تعالى حاكم على كل شيء
والحق المولى من وراي في الحق وبالله التامم وبالله التامم وبالله التامم
مولا المولى لا يسوا ايضا في الحق وبالله التامم وبالله التامم وبالله التامم
والحق مولا الله فانه حجة في ذلك في قوله الله تعالى حاكم على كل شيء
مولى الحق مولا الله في قوله الله تعالى حاكم على كل شيء

[illegible]

عبد المجيد فالذي يدل عليه ان ما ذكره امامهم من ان لفظه مولى ليس للمسلم
احد مما تعلم من صحيح في حواضر المؤمنين عليه السلام وهو الحق والمعتد به
لا يبع فيه احد من اهل بيته عليه السلام ان يكون معهما على علمه السلام لان بيوتهم
الاعتقالات واحدها مما كان من حجبهم عنه وقد واصلوا في دارين وكان القوم
يبيعون في ذلك فقدموا له من حواضرهم راجعا ما علمه او اخره والفتوح
للملوك وبنوهم العن المير هو الولي لما جسدوا من بيعهم انما جاء في
بيوتهم انما كان الاصل يعرفوا النسب اذا ما لا خوار كان اميرهم من حواضرهم
فما كان من اهل بيته عليه السلام مولى واحدا منها والعلم انما كان
كان ما اهل بيته عليه السلام من العلم والنسب والوجود وليس كوار من اهل بيته
دليل خطاه انما كانوا يعرفون ذلك من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته
ان بعد من موضح العود وهو من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته
السند من حواضرهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته
في هذا السند على ان طاب له وهو رجل من بيوتهم وهو رجل من اهل بيته
دليل معلوما منهم كذلك هذا من العود كانوا يعلمون انما علمه السلام
ان محمد واهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته
من ذلك مع اوله في بيوتهم من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته
سند العود انما علموا من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته
معا لفظه مولى ما عدى عن عبد المجيد انما علموا من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته
ما علم على اهل بيته السلام فامروا في ذلك المعنى خطيا من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته
وسلطة النصر فيهم وذلك ما في حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته
علم الله عليه السلام ان ذلك هو مع الامام من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته
الانكر من ان ذلك من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته
في القطع وهذه من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته
ذلك المعنى انهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته
فليس انما علموا من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته
التي تدعى في اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته
النسب والحق واما ما علموا من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته من حواضرهم من بيوتهم من اهل بيته

فاما وجوب مولاه عليه السلام فانه في ذلك ظاهر الاسلام وقد كانوا عامليه في كماله
كله في اربعة اقسام في ذلك المقام العظيم المنزه اولها في الوجه في الوسيلة في العلم في
ثانها في الاستدراك وانه لا يرد في بعض خصوصياتها بعض الجواهر في بعض فان جرد الفضا
المشتركة عن الفاسد في محججه له في باب الاستدراك وهو محججه له في خارج المعاني
التي هو مشترك فيها مع الموروث في وجهه عليه السلام وذلك لانه لا خلاف ان اهل المعاني
على جميعها قد ثبت في ذلك الدلالة لانه قد ثبت في ذلك الدلالة في بعض الجواهر في كماله
واما ان لا يثبت في بعضها في ذلك الدلالة في بعض الجواهر في كماله لانه قد ثبت في ذلك الدلالة في بعض الجواهر في كماله
الذي لا ينافيه فيه فاما ان لا يثبت في بعضها في ذلك الدلالة في بعض الجواهر في كماله لانه قد ثبت في ذلك الدلالة في بعض الجواهر في كماله
ليس فيها ما يتعارض فيه في ذلك الدلالة في بعض الجواهر في كماله لانه قد ثبت في ذلك الدلالة في بعض الجواهر في كماله
المؤمنين عليه السلام في كل حال في ذلك الدلالة في بعض الجواهر في كماله لانه قد ثبت في ذلك الدلالة في بعض الجواهر في كماله
التي هي في الحق وانما ذلك في كل حال في ذلك الدلالة في بعض الجواهر في كماله لانه قد ثبت في ذلك الدلالة في بعض الجواهر في كماله
سماها في العلم في ذلك الدلالة في بعض الجواهر في كماله لانه قد ثبت في ذلك الدلالة في بعض الجواهر في كماله
في جميع المعاني التي يدخل فيها فائدة الامامة وان كانت في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام
بعضه في الامامة وهو ثبت في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام
ظاهر وانما هو في قوله في آخر الخبر اللهم وارثي وعاذ من عاراه فان عاراه
يب دل على علمه السلام في الامامة من وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام
في وجهه عليه السلام في الامامة من وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام
الامامة في الامامة في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام
امامة وعاد الى المظنون ذلك من خلال النقول التي اعطوا مع حصولها في جميع
لا في النقول التي اجماعا مع وجودها في هذا الخبر في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام
كما مراد في القضية وكما قد ثبت ان قوله في آخر الخبر اللهم وارثي وعاذ من عاراه
في عاراه عاراه في قوله في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام
فوجدنا اول الخبر في اطرار من وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام
ان كلام المحقق في امكان جملته اعطى فائدة في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام
واحد لا يدخل الخبر في كلامه لعرفانه في قوله في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام
من وجهه عليه السلام في كلامه لعرفانه في قوله في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام
والصحة فكان على العكس مما طووه من وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام في وجهه عليه السلام

سنة ثمان مائة وثمانين
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في شهر ربيع الثاني
في سنة ثمان مائة وثمانين

فما ذكره من ذلك امامه عليه السلام في جوابه في دعواه واما عفا
امامه ان يكره مد احدث على الخطا ولا يجوز ان يجمع الخطا لا اجماعا في دعواه
الا مع ما قد منتهى من الدلالة فاذا لم يجر اجماعا على باطل من امامه في دعواه
امامه عليه السلام واما ما على فصله على غيره والواجب عنهما ومن جعل لهما
ان هذا السؤال كلام من لم يعرف وجه الاستدلال في دعواه امامه عليه السلام
لان من عرف ذلك علم ان له اجماعا لا يخرج خلافه لان ذلك لو كان اجماعا على ما قلناه
سمعه وما قلناه رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك لا يجوز وقوع الاجماع عليه الواجب الثاني ان
دعوى اجماعا على امامه ان يكره دعوى باطله لان من عرف اجماعا على امامه لم يعرف موافقة
على التسمية وما جرى بينهم في ذلك الحال من المعادصة والمارة والاحكام والاشهاد
فما يطلق دعوى الاجماع فان قيل انهم وارتجفت بينهم المتارعة في اول الامر
ودورهم مهم الاجماع في ذلك على امامه لا يثبت انوا من قبل امامه ومن يترك
للمعبرسات يستوفى رضي فلو كانت امامه لا تترك خطا ان العاقل يخطى الخطا
فما يرضاه بالخطا والسات على الضرر خطيا لكره انكار ما عرفوا في ذلك كون
اجماعهم على الخطا وذلك لا يجوز ولا يخلص من ذلك القول بعد امامه والواجب
عنهما ومن جعل احدهما انه في سبب المتارعة في اول الامر قد يجرى ثانيا امامه
من هذا الاجماع ودعوى من يدعي الاجماع بعد ما سلم وقوع النزاع دعوى
لا دلاله عليها وقوله ثانوا فانها وعبر ما كانه سوى الرضى وهذا
يسئل الى انما يستعطف ما دعا له الوجه الثاني ان دعوى الاجماع لا يلزم
من يثبت دعوى من لا عهد له بمعرفة السير ولا يسطر له في الاطلاع غامضا في
ذلك الحال من رجل الناس السعة لا يكره طوعا او كرها في اقصا الحال الى امور
سنيعة عموما وروي من شمس سبعة من العوام وشرعنا من اسر
والاسمما وسمنا الفارس وكرهنا فيهم من الخطا في دعواه
من عباده بعد ان استعطفهم من شمس سبعة من المشقة واعتز به من رغبته
وكرهنا فان المروي عن علي بن ابي طالب بعد من عباده بعد يوم المشقة ما قال
له سعد بن عبد الله امامه وقال له ابو جعفر بن عبد الله من طاعة او مروءة
لا صبر الذي قد عنتت وخرج بعد ان سجد من عباده وهو اذ يروى
الاصارعا صبا مبالغة من طهيد وما خرج اليها توفي او لم يزل ذلك

اطهره هو لا من لا كان امامه ان يكره مستوفى من يثبت بعد ذلك كعب مدعي رفاه
وهو دعوى الرضا لثبات الادعوى الرضا امامه معا واما طهره في الامر واضطر
المن على علمها لسلامها في ما لم يجر اجماعا على باطل من امامه في دعواه
ذلك من قبل امامه معا ومن يترك ذلك لا يترك رضى عن المعارضة في ذلك لا يثبت
اجماعا له في المستوفى وجوه من في الدعوى من طهره معا واما في الجواب
الافقه صاحب الحق عليها لعنا لثبات دعوى الاجماع على امامه ان يترك ذلك
ولا يترك من يدعي الاجماع على امامه ان يترك من يدعي الاجماع على غير امامه
قال الناس من قبل له ومن يترك للمستوفى رضى عن المعارضة في ذلك لا يثبت
من يدعي الاجماع على امامه معا ومن يترك ذلك لا يترك رضى عن المعارضة في ذلك لا يثبت
الترك سعة ما قالوا فان قيل انهم وارتجفت بينهم المتارعة في اول الامر قد يجرى ثانيا امامه
في الاختيار طريقا الى امامه واذنا سارا لاجتماع طريقا الى امامه ولا فائدة لكره
الادعوى يقول ان امامه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يترك ذلك لا يترك رضى عن المعارضة في ذلك لا يثبت
ممن يترك من يدعي الاجماع على طريقا الى امامه فان قال ان الامام على الخطا
يفض الى من يرضون عليه وانكر الاختيار من قال ان الامام او كره قال في طريقا امامه
الافقه والاحكام وابتدأ النص من سبب انهم يرضون على الاحكام فكلما اورد السائل
ومن حله ما يعلقونه في ذلك قالوا الوضاح ان يثبت لسلام مصو ما عليه لثبات
لا سعة العود على الدعوى والقيام بما امر الامام به في دعواه من دعواه من يترك
معه الخروج كالغالب من بعد المطلب وطهيد والبرر وعما واني في دعواه من يترك
انهم خلفوا عن رضى ان يترك فعله في دعواه ولا يستصبرهم في طلب حقه والواجب ان يترك
انهم يتركوا لثبات الامام عليه من يدعي دعواه من يدعي دعواه من يدعي دعواه من يدعي دعواه
واسفاق على المسلمين لاسماعهم في المهر المضاء من يدعي دعواه من يدعي دعواه من يدعي دعواه
وذلك ما ظهر من الرضى من العرب الذين كانوا في الدعوى من يدعي دعواه من يدعي دعواه من يدعي دعواه
عند ذلك ومعجود الجماعة القليلة عن بعض مدعيه الدعوى والقيام بما امر الامام به في دعواه من يدعي دعواه من يدعي دعواه
عليه الصبر ينتكهم في حال على عليه السلام وظلوا في انسابهم في دعواه من يدعي دعواه من يدعي دعواه من يدعي دعواه
ذكرهم في الحين يدعي امامه عليه السلام في دعواه من يدعي دعواه من يدعي دعواه من يدعي دعواه
تأني وانه يقولون ذلك قال امامه في دعواه من يدعي دعواه من يدعي دعواه من يدعي دعواه
واما مع الصبر له عليه السلام في دعواه من يدعي دعواه من يدعي دعواه من يدعي دعواه من يدعي دعواه

احمد علی خان

بصرف يصر فانا لا نعلم عليهم السلام قلوبهم ما قدموا بعد الا سبحانه عليه السلام فاما
التي لا يست الا لاله وتور بعد التصرف مسبق وطاوافه اياه عليه السلام فاما بحالو
او فكل واحد منصرف في اولاده وامواله ما لا يستحق اولاد يست له وجاز
الموجوب وتور بعد التصرف في احواله الموضوع في ذلك في مسئلتنا فمع ما قلناه
من ان عليه السلام لم يسبق له التصرف في احواله او الموقوف له الا لاله او بقراره ولو
الوفاء اليه صلى الله عليه فان قالوا ان علي عليه السلام مصوصا عليه لما دخل فيهم
المشور في كتابه يقول ان مصوص علي ولا يعرف موصو الله وعظم امر الله
واسمائه والحقه الامامة فذلك هذا على بطلان الفرقين في حقهما ولما اوردوا
السائل ما بعده ولا دلالة في ذلك مما ذكره وذكره قوله عليه السلام في السور في
من الاعمال لم يعام خصه فيه من وره فمعهم وازالهم زلت اخذت وجوههم
ان يكون قد فعلوا شيئا فاعلموا لم يستل الله من هذه الوجوه ومنها ان يكون قد
فعلوا شيئا من ارباب الاله كما كونه اولى بالامر من مقدمه كما قد فعل ذلك عليه
السلام ذلك اليوم ومنها ان يكون قد علم كطائفة انه اذا دخل واستقر مع
ما اخص من الفصل انه لا يدخل بالامر عنه فاراد ان يوصل الى اخذ حقه غاوه
يرضى القوم ولا يورد في العروة والحق فاراد الصبر ودوله في السور في
الوجه لم يزل لهم المستبده فاما اموه من بعد الاختار وعدم الصبر في حمله على
ما وافق لاله الاله على كونه مصوصا عليه فارادوا لو كان مصوصا عليه لكان
لا حول له ان يولوا من بينهم وقد علم ان نولي المصوم اجمالا فلهذا رد قوله في اعظام
على كونه غير مصوص عليه لا كونه مصوصا عليه ومع من رد قوله في طاعته من اشر
عليه طاعته فلما انطقوا عليه السلام لم يولوا من بعدهم في احواله عليه السلام من اشر
صورهم فالذي يولي في فضاء كرمه في الغائب ان كان الملك المستبدا
يدخل امر الله الى امر رسول الله صلى الله عليه وآله وبعدها في الغائب امر
او يملك امر الذي يولي امره صلى الله عليه وآله في حقه من الله في ذلك وفي
عليه في اي وجه تمكن منه كان رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك وفي امره
عنه حروجه الى غيره ونبوته واخذ في الهدى ليعلم لما ارسل الله صلى الله
او على عليه السلام فاما ان ذلك وانما له لم يرض له فانه على رضاه من الله
عليه ولا نعلم مصوص عليه فان سئل ان ذلك في الود هو امر الزمانا ما يعلم

[illegible]

نظرا بذهابها الى الخلف مع النص عليها وعلى ما صلوات الله عليه من الجمع في وعاد
ابا شيئا عليه ذلك ان دخل واحد منها قام ودعى هو جامع لخصاله في كونهما معا
من غير تفرق وعبر في ذلك زمانا من زمانا يتوسى معا بينه وبينه في كونهما معا
مستعينا وحزبهما من الذين لا يتفرقون في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
واما الموضع الاول في المصنف فاما بعد كسر الحسن عليه السلام وسر وطاوع
والكل من سماعه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
عليه السلام من جمع بينهما في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
عليهما وعلى الكلا في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
اما الفصل الاول في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
وباسم الله الذي لا اله الا هو محمد وآله وصحبه وسلم في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
به الحائز في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
والحسين عليهما السلام من جمع بينهما في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
الظاهر والباطن في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
من لم يفرق في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
الاول في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
لحصول ما في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
اما الموضع الاول في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
ذلك بعد طلاق ورأى الحال في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
ان الامام اجتمع على ذلك فان الامام عليه السلام في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
دهك طلاق الامام عليه السلام في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
طابقا لانهما حابره في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
وهذه المصالح في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
واست ان هذه المصالح في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
الناس في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
اعدا المصنف في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
مهم طلاقا لانهما حابره في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا

بلغ معا

لا من العاقل اعاد المصنف من قصرها عليهم ومع من جوارها في كونهما معا
من منا دونه من الزيد واما في الامام عليه السلام في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
لان الحال في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
ولاحسن واما في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
اجه من كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
دون غيرهم في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
النص على من كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
مهموا ولا خلعوا لولا الحسن عليه السلام في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
الاول في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
غيرهم من العرب والعجم لا ينفكوا في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
لولا الاعاد له واما الخلاف في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
يريد سقطا اذ هو لولا الحسن عليه السلام في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
الحسين في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
اجه على جوارها في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
انها في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
لها في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
حالا في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
وايضا في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
انها في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
من النص في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
فاما من حصول الاجماع على جوار الامام عليه السلام في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
واما اجماع الامام عليه السلام في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
الامام في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
واجماعهم في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
اسلم في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا
عليها في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا بينه وبينه في كونهما معا

عليه

من خوار قام عنهم وهو لا هم الزبد مهم وقاله فزاد الامامه نور الحسن
عليه السلام في اعنائه معروين من ولده دور غيرهم ليعادوه انور رضى الله
الله عنه وهم دور غيرهم وما ولا هم الامامه مهم المحرو في ان لا عسر في
اجلهم من اجل بسطهم السلام قال يقول خالف هذا القولين وذلك معرو وغير خاص
سبح الاحاد وعرو والسر والار والتلهم فدا بعضا من الامامه بعد الحسن عليه
السلام في خوار قاما من ذكر ابا اجمعهم حتى حب اساعها فوجب حصر الامامه عليهم
والمبلغ في خوار قام من سواهم وهم وار اخلقوا في الامامه هل يجوز في كل النظر
او في جامعهم من اول الحسن عليهم السلام دور غيرهم من سائر اولاد الحسن والار
الحسن عليهم السلام الان يقول الامامه مهم في ذلك في النظر الذي يعرضون
بنا ساد بطلنا انهم بوجهه وار اصاب العرو في فبين وقدر مهمهم
بالمصوب وهم الزبد مهمهم وقدر يقول بالنزول المصوب وهم الزبد ساعه
وقد بطلان النص مما بينهم من نور ابا الله ليرى الامامه
والعرو من افتوت في المسله على قولين ظهر بطلان احدا القولين في غير
الحق والبول الاخر لا به لوبطال القولين في بعضا من الحق فيخرج عن الحق
او الغرض في ذلك انما يقع على القولين فاقول فيهما ما ظله وذلك في زمانه
خوار اجمعهم وجه واجبه الاساع ولا يجوز ان يعرضوا في بطلان ظاهره
قال المصوب من الغرض فالخوار عا ووالحسن والحسين عليهم السلام في غيرهم
فوجبا يكون ذلك هو الحق لا يخرج الحق عن ابي الجوده الظاهر من الله
اجمع على خوار قاما فيهم بعد بطلان قول ابا الحسن واما ان اجمعهم وجه فانه
يدل عليه الامه والخبر اما انه يقول الله سبحانه وجاهدوا في الله فاعلموا
اجتاكم وما حولكم في الدين من حرج من الله فاعلموا ما هم موسما في
المساجين من قبل وفي هذا القولين الرسول فيهم شهد اعطيتهم وكانوا في
على الناس ووجه الاستدلال به ان الله تعالى احبهم لا يهتدوا
الناس هو لا خيار له شهد الامامه في دين لا يجوز على خلافه ولا خفا
والذي يدل على انه احبهم به شهد الامامه في دين لا يجوز على خلافه ولا خفا
الى قولوا يكونوا شهد اعلى الناس في دين لا خيار له شهد الامامه في دين لا يجوز
احبار للسهاده من ليس احدا ليعلم ذلك بعد اتمه سبحانه وسادته

في
الاحبار

ودان مع الله بعد ذلك وارضاه ظاهرها ساول حج ولا رافهم من اليهود
والصالحين في عرس وعمرهم من سائر القبائل الا احراجهم عما اولته اذ لا اجاع له
ليرحمه احد في قولهم اسرجه واما الخلفاء الاصل السب الذين هم عا فاطمه والحسن والحسين
واولادهم في كل عصر عليهم السلام فربها لمصلو من الزبد والمجرون الى اجمعهم
وجه ودرهم عرسهم الى اجمعهم ليس بوجه ولا خوار في خوار عرو الامامه لا يجمعهم
بطلان في اجماعهم وجه واما الخبر فيقول الله عليه وآله اني اريد بجمعهم
ما لم يستصحبهم بل لمصلو من يعزى براتب الله وغير اهل بيته وهذا الخبر مما
ظهر من ادعاء الله اذمه باصول الخبر في الاحبار المعطيه ما هو اذن المصوب بطلان
والمصوب والرتبه والحق وعسر ذلك ووجه الاستدلال به هو ان الله عليه وآله
من الصلواتا مسما عن غيرنا فوجبا ان يجمعوا على طاعتها اسما عليه السلام من كل طرف
ولا يكون منه عليه السلام يعزى بالامه وتلبسوا عليهم وذلك الخوار عليه لا يرد في كل
الخوار عرسهم كماله ذلك وعسرهم من فرما رتبهم في عرسهم من اثاره
وعسرهم من سواهم ووجه الاجماع على اجمعهم وجه كاد عرسا في حقهم
سريع الخبر في كل من اجمعهم وجه من الامامه اول وهو ابا الحسن والاسم
واما الموضوع المناز في ما فيها في غيرهم والار على الله بالوجه اب في غيرهم
لما كانا دليل شرعي ولا سله في السره دليل شرعي بل في حق ابا غيرهم اما
البا حارثه الا يدل شرعي في ابي بل عليه هو ما سار من الامامه امر شرعي في
على العمل فيها فلا خوار في جوار واما في ذلك ان يطلوا الامر محمد البشر لا الموار
بغيره في ذلك سجد بعضه انما انصرف في امور الناس في الاستدلال عليهم من حيث
الامامه بعض الصور على الناس امور زمانه في كل قطع واخذوا الرجوع والقبول
واما احوال الناس على صوره مهم وديهم في حاله ذلك وذلك مما سمع منه القياهم في
مع شرعي في ما فيها من باكون حارثه في غيرهم ما حارثه في دين شرعي واما
في عرسه دليل شرعي في ابي بل عليه ان الله السور في قوله في علمه سبحانه
بشارت والسهاده المعافوه او الاجماع الظاهر في شرع الله من ذلك ما هو
الامامه في عرسهم فرما ذكره من العرو انما هو اما الاجماع بعد سار في خلاف
وعسرهم واما القصاب والسهاده فليس من مهم ما يدل على خوار في عرسهم ولا
من الغرض في ما عا ذمهم من عا من ذلك في عرسهم اعقل في سماعه الخطر اعقل اعلم الجمع

في
الاحبار

وورد السبع في ذلك من مضافاته من العبد الطاهر وهو الإجماع فثبت
 أن الامامة محصورة فيهم وأما الموضوع الثالث في إيراد ما يتعلق بالمخالفة والظالم
 فاعلم المفسر له ومن قال بوجوبها حتى يكون لها حوار الامامة في جميع بطون فثبت ما ذكره
 عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لا جرم من قرئ في كتابي أو روي عنه أنه قال لا جرم من قرئ في كتابي
 الطاهر والله أسبقها لأمرو والحوار عن كتابه لا يعلقه لغيره وأحد من الحسنين
 من أن قوله من قرئ في كتابي يعني نبوت الامامة لبعضهم بعض من قرئ في كتابه لا يعلقه من غير
 السبع في كتابه ولهذا القول قالوا أن السبع من الطعام وشرب من الشراب فأنى ذلك فيضيق
 أنه أصل بعض الطعام وشرب بعض الشراب ومن كان الجبر لا يفتني نبوت الامامة فذاك
 ما لو قال أصل الطعام وشرب الشراب فأنى ذلك فيضيق أنه أصل كل الطعام وشرب
 كل الشراب ومن كان الجبر لا يفتني نبوت الامامة بعضهم بعض من قرئ في كتابي وشرب من
 عاوله الحسن والحسين عليهما السلام وهما بعض معين وجب حمل السبع عليه وكان لا يفتني
 لما نص الله من بها محصور فيهم ومنهم من قال لا يفتني النبوة من مذكورة في الجبر
 لبان الحسنين في قولهم جازم فيه وأب من جدي فبما وأرجحت ذلك فيهم
 للسبعين ما غا سوا فليسوا بالحوار الجبر عن ما ذكره من ما قالوا الحسن في
 من لم يأت في السبع فيسقط عليهم الجبر من قولهم لبان الحسنين في
 قولهم مفتنة للسبعين من قول العالم جازم فيه وأب من جدي كما يقتضي أصل الخبر
 والباب فإنه يقتضي أنهما بعضان من بعض القصد والهدى وأما الميسائل القصة
 والهدى ومنها ما لو ورد أن قوله يعلقه من جهة في باب الحسنين والسبعين ومن
 أن قولهم لبان الحسنين مع من مضى بها للسبعين فأنى ذلك حملها في الجبر عن السبعين
 فذكرها بما عا في ذلك لا جرم من بعده فراجع في الامامة بعد الحسن في الحسنين
 أن يخرج عن النصيب وأما فهم محمد عما تقدم سألنا لو حملنا ما عا في الخبرين فثبت
 الحسنين الجبر وأن الامامة حاصلة في جميع بطون قرئ في كتابه أو روي عنه الجبر لا يفتني
 إلا ما في الأدلة والحوار والإجماع الغرض والذي قد علم صدق ما في ضرورة
 لا جرم يعلم صدق الله عز وجل صدق ضرورة وذلك لا يجوز له اعتراض
 ما لم يثبت على ما يثبت إلا أن الامامة من الأدلة وهذا واجب لحكم العقول بما يقتضي
 عا الإطلاق من غير شرط عا أدلة الكتاب والسنة من حيث أدلة الكتاب والسنة
 مع عدمه فلا يحتاج لدخول الخصم فيها والحوار والعقول بعد من الإجماع فثبت

وهذا هو الحق والبيان على ما في الأدلة والحوار والإجماع

أو إمامه الإثبات والحوار عما يقتضيه الأدلة العقول وحكم الإثبات والحوار كما ذكره
 ما في ضرورة خبرنا الجبر من الجبر الذي لم يفتني الله عليه فيهما ضرورة
 بما وجدنا إجماع الغرض الذي قد علم صدق ما في ضرورة خبرنا الجبر من الجبر الذي لم يفتني الله عليه فيهما ضرورة
 بسقوط عليهم بعد الجبر من كل وجه وهذا أوضح من أن يملكه خدانه وقد قام الحوار
 رحا أجت عا حوار الامامة في جميع الباطن بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه أمر
 بطاعة السلطان وأمرنا بعد احتسابنا وأعلمنا أنه لا يفتني الإجماع بعد الجبر في ضرورة
 المسئلة لو حملنا جميعها من الجبر فذاك وجوب الواحد لبعض الاعمال لغير الاعمال
 من إبطاء عما تقدم وهذا المسئلة من مسائل الاعتقاد التي لا يجوز الإصرار فيها على العمل
 وقد عا العقول لا يوصل بها إلى العلم الحق عما تقدم وأما علمنا أن هذا الجبر من الجبر
 إذا كان له لو كان نبوا لو كان كونه ظاهرة مشهورة عند المخالف والموافق فوجب
 الاعتصام بالنبي صلى الله عليه وآله ولما لا يفتني إذا احتسابنا خبره عا الامامة من غير ما
 من أمور الدين المقيمة بأصول السريعة العروة ولا يستلزم هذا الجبر الذي روي في ظاهر
 ولا يشهدون فثبت علمنا من الجبر الأحاد الوجه الثاني أن السبعين لهم أيضا
 الجبر بما عا الاعتقاد عليه في هذه المسئلة فأنى ذلك فيضيق عليهم في ظاهره يقتضي
 جبر الامامة في المخالفة فأنى ذلك يقتضي وجوب طاعة السلطان وأن كان بعد احتسابنا
 والغير والمأثورة في الخبرين سألنا عا إطلاق الامامة عن عا الله قال في بيان
 ظاهر السبوت والأرض ألا أي الجبر عا أي عبد الجبر من الإجماع في ضرورة
 ومنه ما يحتاج المسائل من حيث هو مما لا يكون حرا إذا ملك العبد في الصرف
 في نفسه ما سألنا في ذلك عا اعتقادنا في نفسه من قولهم في ضرورة ولا يفتني
 أن يفتني من الجبر فثبت علمنا من الجبر الأحاد الوجه الثاني أن السبعين لهم أيضا
 بغير ما في ضرورة الخبرين سألنا عا إطلاق الامامة عن عا الله قال في بيان
 أنه قال السلطان ولي من لا ولي له وأما الخبرين في الجبر من الجبر الذي لم يفتني الله عليه فيهما ضرورة
 فثبتنا أن لا يفتني ما عا وما عا في ذلك لا يجوز له اعتراض
 من سواهم من إجماع الغرض وغيره فثبت علمنا من الجبر الأحاد الوجه الثاني أن السبعين لهم أيضا
 الامامة في عامها إذا رأى النبي صلى الله عليه وآله في الخروج إلى بلادهم وبعثهم
 بهم في السجدة والسياسة وحيلة بعد ذلك في ضرورة فثبت علمنا من الجبر الأحاد الوجه الثاني أن السبعين لهم أيضا
 الله تعالى في الدين أموا الحق بولائه وطاعته الرسول وأولى الأمر من حيث هو وأما الله

والله بما اوجب علينا طاعة ابي الامير ولم يعصنا ان يكونوا من اولاد الحسن والحسين
او من سواهم والوجه الثاني ان الله سبحانه قد جعل في قوله واولي الامر منكم
مع طاعة من له الامر ومن سوا اولاد الحسن والحسين من بعدهم ان الله سبحانه قد جعل
لما هو من اولاد الله عز وجل في ذلك فلم يدخل من سواهم في الطاهر والنجس الظاهر
ان كل من صلح من الناس وله الامر والنسب ليراد بالولي الامر من امره فقط دون ان يكون
المراد بذلك ان امره وله ان امره ان امر من امر وليس له ان يكون له الامر وحده لا لغير
طاعته فسمعت عنهم بذلك ومع ما مدني الله في الفصل الاول واضاف الفصل
الثاني وهو العلم في شروط التصديق امام الله في كل من يكون له طاعة والاطاعة منه في
في موضع اخر مما في اعداد السروط الامامة وبعضها في الثاني وفيه اسطرار في
واحد منها اما الموضع الاول فاعلم ان شروط الامامة انما عرفت بشرط اعدادها ان يكون
الامام ذرا وانها ان يكون ذرا وانها ان يكون مسلما وانها ان يكون عاقل
وخامسها ان يكون عالما بما يحتاج اليه الله الامم وسادسها ان يكون له اصل ابيه
وسبعها الحريات فاما الثمانية في الظاهر ونسبها فيجب ان يكون فاضلا في
يكون افضل الامة في العلم والدين وكما فعلهم في ذلك فيكون معروفا من جملة
الافاضل ونسبها ان يكون نبييا عاقل يكون له من طاعة الناس وسالطهم
ما يستعده في الحروب ويهدي الى السبل سائبة وحسب ان يكون له من اوطان
المشهوره ما يحل به نبياته في عهده واحده من السجوان وان لم يكن له في ذلك
وناسبها ان يكون نبييا فيكون له من اوطان وسالطهم ونسبها
بل يكون معه من السباحه ما ياتي معه من مواليه ونسبها في مسبقها وغايتها
ان يكون ذرا عاقل ذرا الامامة فيكون معه من الافاق ما يستعده من ذلك
خالعي والنجس وعز ذلك وحسب ان يكون له من حوزة الزاوي وحسن الدين والصفان
نصر الله في المسكون والراي السديد وفي عسرها الا يكون في قصص امام
فدسمت دعونه وثاني عشرها ان يكون له من الغنى الظاهر والدين
وغيره اكرمهم واما الموضع الثاني وفيه اسطرار في كل واحد منها اما النسخ
الاخير فغيرنا بعد ما في حجب اسطرار في الفصل الاول بما لا طائل في اعادته
واما سائر السروط التي في هذا فقد نصح الخلام فيها على طريق الجملة وقد نصح
على طريق الفصل فاما على طريق الجملة فهو ان النجس اوجبنا اعادتها في الامام

[illegible]

ومر برسوله صلى الله عليه وآله خطابه وحل ان يكون عالما خيرا وفاقا للعالم المعروف
ووافقا في الخلاف وحل ان يكون عالما خلويا وحقا في الاحكام والامور
رد العروج الى الاصول وفي الجمله خبر ان يكون عالما بالحاج اليه لجهو من العلم
الدينه المحسه التي احدها علم اصول الدين وبانها علم اصول الفقه وانها
علم مروج الفقه وبانها علم الفرائض ومنها علمها علوم الاخبار وانها وحل
ان يكون الامام عالما بذلك لان الامام اما بالحاج اليه لجهو لجهو من العلم
نقدريه فلو لم يكن عالما بذلك لكان منكم بالحاج منكم القدر تلك دور
السرعه لجهو بها وبكيفية العلم بها فبعض العرض بالامامة وبعد العلم بالامامة
ان يكون اذن مبررا في العلم من القامه والمفاهيم ولا يستلزم بها علمها ان يكون عالما
بنازكها فذلك الامام ولا بد خلاف من علمها المستحسن في الدنيا ما لم يكن
عالما مادريا ولا بد ان يكون اعلم الناس كبره الاماميه وانظر فيه لوجه اخرها
انه لا دلاله في الشرح بذلك والامامه امر شرعي ولا يجوز ان يخرجا وضائفا
ولا شر وطها الا من جهة الشرع عما بعدم الوجه الثاني ان اعتبار كونه اعلم الناس
بوجه سد باب الامامه اذ لا يمكن معرفه العلم الا بالنسب من الرسول صلى الله عليه
وقد ينظر في اعيان الاماميه عما مانه الاماميه او ان يخطئ الانسان او يخطئ
والعلماء فيها وبما قد برعوا فيهم وبان هذا العلم هو هذا ما يعبر عنه خصله على كل
النشر وصل قول بودي الى سبب ان الامامه فهو باطل واما اسنراط طوره واما
عالم المرات وقاما بالواحدات فهو مما لا خلاف فيه من الصحابه ومن العبره الظاهره
ووجهه ان لو لم يكن كذلك لم يوسم ان علمه ما حله من احواله الحدود ووضع الحقون
في مواضعها ولم يوسم ان يعبر المدعي من لجهو عليه وانما اذ الاموال من خطيه
وصحفا وغير موضعها لعله ورعه ومما لا بد فيه من ذلك بعض العرض بالامامه
واما اسنراط العمل بالمراده بالملاح في الفقه فبكون الامام افضل
الامه في ذلك او افضلها والرد على اسنراط في الامامه وانما تكون الامامه
المفضول لا لعذر اجماع الصحابه على ذلك بل من غير اجماعهم في الامامه وبغير
راعي الفصل والعمل الا على القضاة في مطالبوا الامامه ذكرها في العلم
ومكانهم من الله تعالى عليه وانما كبرنا حاجهم في ذلك ذكره في العلم
احصيه المهاجرين من الفضائل وذلك لما كان كبره لا بعده امه ذلك

فقال ما لثبان الخطاب فهو في الاسلام مثلا ان يقولوا هذا وانما كبرنا حاجهم
لنفسه الامر لما اعتقد في ايضا اسنراط منه وذلك ما طره العباس بن عبد
المطلب بن جريحه قال في خبر طويل وما اسنراط من غير دخل اعصابها وانما
جبرها من قبل علمهم وذلك في قوله لا يكون وليا علينا فطرا عظيما انما
وقوله لم يجمعوا الى امر المؤمنين من من لا يكون عدونا وعلم الناس ان اسنراط
اسلام عمر بن عمر بن سبط السباعي الناس وهو صانوا المهاجرين الاولين في خطبه
والسبعين وعمر بن عبد الرحمن بن عوف فاجابوا اخصوا من الفضل وضربا مروي
عن عمر بن موسى بن عبد السلام في مقامه عندنا في هذه فصار له وقوله انما كبرنا حاجهم
ما في خبره من رسول الله كذا في قوله الرسول بن عري فبما كبرنا حاجهم انما افضل
وانما كبرنا حاجهم في قوله من جبره من المفضل ولا بد من رفع القاف من العلم بالامام
فلا بد من العلم ببعض المعتزله والرد عليه في المباحه وكذلك والعرض ما مجمع على اعتبار
الصلح في الامامه واجابهم بحججه عما تقدم بان ذلك واما اسنراط السماعه وجهه
ان معتزله الامامه منوط بذلك فحفظ منه الاسلام ومفاهيمه الضمائر واوامه حدود
وعبر فاذا لا حيله لذلك من ليس معه من باطه الحاشي وبان القلب ما لم يمتد في الحروب
ونقدريه لا الشبهات ليجر ما مع من ذلك واما اسنراط السماعه فلا راجع من وضع
الاموال والحقوق في مواضعها وذلك بعض العرض بالامامه فلو لم يكن الامام
بما وضع الحقوق في مواضعها وصحفا وانما لا بد من العلم بالامامه في الشرائع والسماعه
في الامامه وخبر ان يكون اسنراط الناس في ما ينبغي انما كبرنا حاجهم في ذلك ولا بد
دلاله في الشرح بذلك اسنراط ذلك ولا يجوز اسنراطه بعد ذلك واما اسنراط الفقه
فلا بد من الامر ولا بد من لوصا ما يوافق العلم والكتب وما حله من امرها لاسمع عليه
القام خطبها في الاسلام وقال الضمائر لبعده عن ذلك وذلك فلو كان
معنا اننا عرس ساس الامور لم يثبت ان العلم باعمال الامامه وانما كبرنا حاجهم
امم الجمهور ليعبر منه عن ذلك وذلك بعض العرض بالامامه وما استنراط
فقد اقام عصره قد سبقت دعوه ولا بد من العلم بالامامه في عصره وحججه
واحد في العلم بالامامه بعض الزيديه من جبره في الامامه في وقت واحد في عصره
وذلك لان الامامه امر شرعي لا على الاعتراف بها واما ما في معنى في الشرح ليعبر
الامه لا بد من واحد في عصره لواجب فوجب مع من ذلك انما كبرنا حاجهم في ذلك

وهو الخطر ولا النجاء اذ عظم الخلق من اهل البيت و من واحد فان لما قالوا ان
 ما امر وسخر امره قالوا غير غير الخطاب مستفاد من غير اذ لا يمكن ان يكون في قوله عا ذكر
 وليس في قوله احد في ذلك المقام مع انه مقام المعارضة والمناجاة في الامامة ومع
 ان ذلك من اصول الدين الخلق فيها واحد وما عداه باطل فلو كان ذلك باطلا لوجب
 ان يظهر منهم البعض عليه في ذلك فاما ان يظهر منهم بعض في ذلك مع ان الامامة من
 ولا جال دونها وجب ان يكون ذلك لهما قاما اعصار عصمه الامام عا مذهب اهل الامامة
 ومن قالوا انهم قد عرفت ما لا وجه لان الامام لا خلاف ان الله سلب الميراث والمضام الى الله
 من جهة الله سبحانه في عصمه لا خلاف ذلك واما ذلك الى الله دون الامام واما خلاف
 الامام اريد الاحكام الشرعية التي هي من اختصاصه وما شاكلها وذلك مما لا يوجب عصمه
 الامام لا في وجوب عصمه الامام لا وجوب عصمه امر الامام وقصاه لهما بهم بقدر
 الاحكام الشرعية ونيلها من قبله فاما ان عظم عصمه بالا فاق وقد ذكر الامام ولا خلاف
 امر شرعي ولا دلالة في الشريعة يدل على استمرار العصمة في الامامة ولا يجوز استظهار ذلك
 بحديث لا فغير هذه الطريقة لغير العرف في سروط الامامة واما الفصل الثالث
 وهو الكلام في ان الدعوة طريق الاسامة فمن بعد الحسن والحسين عليهما السلام والظاهر
 من مدعي الامامة في حق الدعوة وانما هو احكام المذهب وذكر الخلاف والنسب
 في ذلك على ما هو مذهبنا الله وما زاد من ذلك فينا ما نؤمن به الاول واعلم ان في
 الدعوة هو ان يدعى بالامامة والعزم عليه ونوطن بالامر على الاحمال العالم وما يثبت
 الظاهر واما الموضوع الثاني فذهب اليرب الى ما روي في الامامة طريق الامامة من
 الحسن عليهما السلام والخلاف في ذلك مع المعروف والامامة والعصا وبما ذهب
 اليه يصر من الرواية في الحسنة والخاصة ومن قال بقوله اما المعروف فانه يقولون
 ان طريقها العزم والاختيار في ذلك ومنه واما الامامة فانه يقولون ان المعروف
 طريق الامامة في قول رمان وعقل الامام والواو اذ اظهر امام الزمان عرفانه الامام
 بالحج وقد جازع بعضهم امدعي ورود النص في ذلك الله عليه كل امام من الامة
 بحكم ما روي في الاساعشرة من النص في الامامة في دعوى ورود النص عليهم من
 النبي صلى الله عليه وآله وقد روي في دعوى ورود النص في الامامة في دعوى ورود النص عليهم من
 من النبي صلى الله عليه وآله في الامة من غير ان يصر بقبول اسرائيل واما المعصية فمما
 يروونه من ان الخلق قد اسما الامة من قبله وبما جازعوا في اسماهم وحق بعضهم

ان كل امام من علم بعده واما العباسية فانه يقولون ان طريقها الاول فالاول اليه
 في السلطة ما في ذلك طريق الامامة وعده العباس في السلطة نصب في الامامة فكانت
 الامامة بعده لجمعة العباس واما الحسنوية فانه يقولون ان طريقها الفهر والعلية
 واما الخاصية ومن قال بقوله فانه يقولون ان طريقها الاعمال الصالحة واما الموضوع
 الثالث في الدليل على ما ذهبنا اليه في ان الامامة اجتنبت على الدعوى عند بطلان قول
 اصحاب النص واما جمعهم في دعوى فساد سائر ما يدعي كونه طريقا الى الامامة مما ينشئ
 الدعوى فيكون طريقا كافيه في ثبوت الامامة وهذه الدلالة مبني على انه اصول اهلها
 ان الامامة اجتنبت على الدعوى عند قول اصحاب النص فانها ان ارجح الامامة حجة وانها
 انه قد ثبت فساد سائر ما يدعي كونه طريقا الى الامامة مما سوي الدعوى اما الاصل الاول
 والذي يدل عليه انه لا خلاف بين كل من نسب النص الذي ينسب الامامة في الامامة
 وان الامامة من اختصاص الامامة التي هي في الدعوى غير انهم من يقولون ان كل
 من بعدهم في فساد ليش انما ابا فساد هو ما عني على الدعوى ودعواهم للاحكام طريق
 الامامة مستطرفة لبيانها واما فسادنا بعد بطلان قول اصحاب النص في دعوى ردا عن هذه
 التعليل في الامامة فانه لا يجوز ان يكون الامامة من نصيبه واعلم ان في
 سائر الظاهر في غير النص بالامامة من غير ان يقولوا في ذلك على النص في الدعوى
 سائط ان ما روي من النص في الامامة عليه استقطب عبادهم في الاجماع في هذه
 المسئلة لان الحق شديد ان يكون بعد من غير اختصاص الامامة الا واما ما روي من
 في دعوى الدعوى فوجه في سائر اجمعهم رده في ذلك والذي يدل على بطلان قول الامامة
 بالنص امام في ان طريق الامامة في جميع الامم من النص في الله تعالى في ذلك فانه لا خلاف
 ما روي من النص في الامامة في جميع الامم من طريقها مشهورا عند كافة ولا سيما من مشهور
 واذ لم يزل مشهورا في جميع الامم من ان الله لو كان في جميع الامم من مشهور
 ظاهر عند كافة فلا خلاف في امور الدين العظمى وازكاه العمود في امور
 امورهم كلها مبسوطة انما ما روي في الامامة في دعوى رده في الامامة في دعوى رده في الامامة
 في سائر ارجح النص من صلاة واليوم والارثوه والحق وعبد ربه في الامامة في دعوى رده في الامامة
 القارة كهد الا ذلك في الكلام من مقتضى ما روي في الامامة في دعوى رده في الامامة في دعوى رده في الامامة
 ان دعوى الله في الامامة في الامامة في دعوى رده في الامامة في دعوى رده في الامامة في دعوى رده في الامامة

به تضاير رجال الشريعة وكان في ارضهم دواعي الشبهة التي لم يعلمها من بعدهم وبشر
حرمهم غدا دعاه كسار الموصي في الغلبة الملقبة بامور الدين لمصلحة بل كان في ارضهم
في الظهور والاشهار في النصوص على امامه امير المؤمنين عياض الطالب عليه السلام
في حجر المير وخبر امير له فابها مشهور ان عبد الله صاحب الكوفة رحلنا ورحلنا ورحلنا
بها في امامته عليه السلام فلهذا لما لو ان الرجل الذي ادعوه في رجل بمصوب من
ولي الحسين عليه السلام حتى لو وجد ان يكون طاهرا مشهورا واسما له لم يظاهروا
مشهور فاقى بذلك انه لو كان مشهورا لو لم يكن له العلم به كما وملكنا العلم بعده
من الامور الكبار لان هذه العصبه واجبه في كل ما يعبر الكافة فرضه وسلم له في هذه
قائما فينا فلما لم يرض القاصد ادعوه منوا في الاخير في مسعصبا طاهرا قطعنا على
بطلان ادعواهم فندوسقوا فثبت كهم به واما انهم لم يظاهروا وجب القطع على
انه لم يكن والذي يدل عليه انه لو جازيروه في الحال ما عرفوا من انه لم يرض الكافة فرضه
لم يكن فيه مما غاب عنا من اصول الدين الشريعة وذلك لا يجوز وبهذا الطريقه نظر دعوى
من ادعى وجوب الخ لاسيما في المشرق وصور شهر اخر سوى شهر رمضان لاننا نعلم ان
ما ادعوه حتى لو وجد ان يكون دليله طاهرا وان وصول الى العلم به ممكن من حيث كان
من اركان الاسلام ومهما من مهران الدين فلما لم يكن كذلك كان في الدعوى فيه باطله
وطلبنا ادعوه هذه الفرقه واسما من قال مشهورا امامه من سبط الامام الا في القائل
فالقيل بذلك بطلان قولهم ان طريق وجوب طاعته لنا ما هو ان يكونوا امام حجة فاما بعده
ولا الشتر كما قد منا ولم يرض في الشريعة وجوب طاعته الامام وبقا امير بعد موته
واما دليل الشريعة على وجوب طاعته في حال خيانه فعطير فاز الذي لا الامام هو ان يكون
امام حجة فاما بعده فانه فلا وجوب ان يكون وصيه موقوف فان يقول في الموصي
ان دعوا الانفسه مع الكمال حاصل للامام فانه اماما والا فلا يستلزامه فخر وصيه
وبعد وقولهم هذا منه على ما قولوني في حجة الامام والقطع على عصبه لا يقبل
اما لو حجة منه في عصبه فاما لم يرض عصبه ليرحم الامام غدا في مرضه
من الضلاله كورا ان يصح عن الحسن اما في وقت قد بطلان ما ادعوه من وجوب
عصبه الامام بطل ما يوجب ذلك من سبب الامامه عن الامام الاول في الدنيا
فاما قولهم بظهور المعراج في الله فهو مع في القول بعصمته لان ظهور المعراج عن

ليس بصور بخلافه من التصريح ان الانسان مولود الله طاهر وهو موجود مع انهم
والنفس والعقل ولا لاجل احد منهم فان طاهر في نفسه لا لاجل احد بل لانه طاهر في ذاته
وبسبب عليه ومطهر له لا لاجل احد من الامم الاولى وهو الامه اخيه طاهر
الدعوة بعد طاهر في اولها الحاصل هو الامم الاولى وهو الامه اخيه طاهر في نفسه
واما الامم الثالثه وهوانه فثبت مسدسا بانه في طهر في الامه اخيه طاهر في نفسه
سوى الدعوة فالذي يدل عليه ما في هذا اختلاف الناس في ذلك ويطالبوا بالامه اخيه
فاما ما تموله المخترعه ومن اهلها من ان طهر في العقد والاحكام فالذي يطالبون به
ما في هذا من الامه اخيه طاهر في نفسه ولا يوجد اوصافها ولا شرط يطهرها ولا طهرها الا في نفسه
الشرع كتاب الامور الشرعية من الصلوة والصوم والركوع والجمعة وغير ذلك وشرع
بطلان ذلك طريقا لانه في الكتاب ودراسة السنة ما لا يثبت وما يدعو من
من اجماع الامه غايه ما لا يحسن الا في غيره وعرضه فانه لا يثبت له في الخلاف
وانه ذلك من عصر الصحابة الا ان من بعدهم من ذلك ما لا يطالب به اعادته واما قول
القبائليه وبنو زييد ان طهر في الامه اخيه طاهر في نفسه ولا يثبت له في نفسه
فاوونته ولقد استحققت سعي الجوارح والاسماء الصالحه الى ان يروى في نفسه انما هو في نفسه
والعباس رحمه الله عليه لم يدعوا له في نفسه وهو ان يعصاه ان طهر في نفسه لا يروى
عنه فالعلل عندنا السليم امدد ردت اليك وهو ان الناس عرضوا له عن رسول الله اعين في نفسه فلا
خلفه على ما ان وحده العباس بذلك بعض طاعة امير المؤمنين عليه السلام ومنها
روى في الامام زكي طاعة امير المؤمنين عليه السلام وروى في الامام عليه السلام
الغياض في نفسه ذلك فانه لا يثبت له في نفسه ما لا يثبت له في نفسه ولا يثبت له في نفسه
ولا يثبت له في نفسه ما لا يثبت له في نفسه ولا يثبت له في نفسه ولا يثبت له في نفسه
ولا يثبت له في نفسه ما لا يثبت له في نفسه ولا يثبت له في نفسه ولا يثبت له في نفسه
ولا يثبت له في نفسه ما لا يثبت له في نفسه ولا يثبت له في نفسه ولا يثبت له في نفسه
العباس لم يدعوا له في نفسه قوله

[illegible]

فقط الان اذبحوا لحقوتكم من
طريقه الصبر والعلم به في ايام
العدا والودع وحيه ورحمه

[illegible]

والصحيح ان هذا المعرج اذ اراد عليه السلام ان يلما ان لا يخلوا من امامهم لم يرد على ذلك شيء
شبهه الا في غير ما وجدنا بطلانه فيما يقع كل جميع طالب النجاه نفسه باطوره في جوده
غيره ومن لم يصح على الاضافه ولا يحار للطلوع في النظر في الرسل في احواله الطريفة في
السلام وهذا الفعل واما الموضع السادس من افعالنا بعد ان قال الله عليه وآله
ولم يعلم ان يزيد افعالنا انما كانت عندنا نورا وهما ما لا حال العقل وقد لا يعلم
علم بما صلا النور لا الله تعالى ومن علمه بذلك من رسله عليهم السلام فادبر رزق
مدهم ان لا يفعل غير رسول الله طاعة الله واما من توسل على طاعة الله عليه السلام
بواقفه ثم الحسن بن الحسين عليهم السلام وهذا هو الذي كان يذهب اليه سائر الفلاس
وابود العباسي والمعتزلي والاسود والله ربه المناجرون من المعبره كانت
العبادة البصري والاعتراف الضعيف فافترس الغناء والشيخ ابن رشد والطحاوي
الخافي والمناجاة من بعد فاسا ابو علي وابوهاشم فانه روى عنهما اجتماع فتاوى الافضل
بما عليه على الله طه وذهب ابو هريرة والحسن البصري والطاهر والمناجاة من الرسل
نقله على الله ابو بكر محمد بن عثمان بن علي والابن ابي طالب محمد ما ذهب اليه
نور الله ونور انما يرد الله ليدفعكم الى الحق من غير ان يسلط عليكم ولا خلافة
من اهل التعارض هذه الامور التي كانت على الله وعلى واطهره والحسن والحسين
ويؤيدون ما يرمون به لا استنادا للحج من تفسيره ليعلم اسناد له في هذه الامور
قالوا لرسول الله صلى الله عليه وآله انك هذه الامور في حجة في علي بن الحسين
واقطع ما يبرر الله ليدفعكم الى الحق من غير ان يسلط عليكم ولا خلافة
من اهل التعارض هذه الامور التي كانت على الله وعلى واطهره والحسن والحسين
ويؤيدون ما يرمون به لا استنادا للحج من تفسيره ليعلم اسناد له في هذه الامور
قالوا لرسول الله صلى الله عليه وآله انك هذه الامور في حجة في علي بن الحسين
واقطع ما يبرر الله ليدفعكم الى الحق من غير ان يسلط عليكم ولا خلافة
من اهل التعارض هذه الامور التي كانت على الله وعلى واطهره والحسن والحسين
ويؤيدون ما يرمون به لا استنادا للحج من تفسيره ليعلم اسناد له في هذه الامور

[illegible][illegible]

[illegible]

اوله عليه ولا شك ان الامر خلاف ذلك الا ان روي في العلوه وسائر الشريعة
وفي الزاوي سرب الجرم لما لم يكن معلوما من جهة الفعل بل روي في المحققات الشريعة
والامر بانواعه لا يتشعب ولا يقال مع ذلك ان المختلف كان معرا للشيء ولا حار من
الشيء له ذلك فهو صحيح لان الشيء لما لم يكن معرا بمقتضى وجوب ذلك كذلك ظاهره
قاما قولنا ما يكون حار من جهة فهو غير صحيح لان الشيء حار في المكلف ان كان عليه
وهو كراهيه له وليس كذلك المباح ومطلبا لا روزه فان قيل السر في ذلك
انه حار على المكلف الامناع عن المحرم من جهة العقل فكيف ذلك عند كل شئ
منه ايضا قل ان من المومنين من خاف الله اما وجوب طه الامناع من الميثاق لا
فيه وليس كذلك منه للعز عنه فانه لا بد منه عنه دخله من جهة العقل
الا ان كان عليه فيه من روي خبره اليه عنه لانه يكون نهيه عنه دافعا للصر
عن نفسه وفيما نرى دفع الضرر عن النفس واجب من ذلك ويوجهه ان النهي عن
الميثاق لو كان صحيحا لكان الله يعاين المحققات وسطر المختلف لا خلافه وقد علمنا خلاف
ذلك فان الله يعاين بعدد اقرار اليهود على بعض المكاره فيقولون ما مع اليافعه ولو كانت
العلة روي في الميثاق ما حاشى منه يعاين بعدد ما روي في الشرع عليه وفي
عليها حسن ذلك دلاله لا خلافه في الميثاق من جهة الفعل واما ما ذكره
لما لا بد ذلك من الميثاق والميثاق لا نعلم الاسماء فيها هذه الطريقة في الكلام وهذا
الموضع وما لو تردد ذكر من جهة السنة قول النبي في الله عنه والادب والمعرف
لخصبوا وهو اعلم الميثاق من روي في الله عنه وفيما نرى في مقتضى الوجوب وقال
في الله عليه لما امر بالثبوت وفيه ليس من الميثاق ولا سلطان الله عليكم من انهم دعوا
حاركم ولا شئ في الله وفيه قال في الله عليه ليس له من الله في مقتضى الوجوب
سئلوا في ذلك فانه في الله عليه افضل الميثاق في روي في الله عليه
حار وما اشبه ذلك واما في مقتضى الوجوب في الله عليه في الله عليه
ان يسلط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في مقتضى الوجوب في الله عليه
وفيه ما هو مقتضى في روي في الله عليه في مقتضى الوجوب في الله عليه
الامر الثاني في العلم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر في مقتضى الوجوب في الله عليه
يعلم ذلك حار في الله عليه في الله عليه في الله عليه في الله عليه في الله عليه
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر في مقتضى الوجوب في الله عليه في الله عليه في الله عليه في الله عليه في الله عليه

عن الاصناف كما يستقيم منه ان يصح العلم ونحوه الاصناف ولا مرام
ما لا يورث كونه فيما يقع ما يقع الا فمرا على ما يعرف كونه فيما والى ان يعلم
بعلية طنه الامره وبه ما ياتى الا الامر والى ان يعرف كونه فيما والى ان يعلم
براد ان حصول المأمور به وامساع المهيمنه فاد المر بكن لهما ما اثر في ذلك لهما
والما ان لا يورث الامر والى ان لا يورث المأمور به واو اعظم منه كوار ينشأ المأمور
بذلك المعروف وهو فاعلم ما ياتي به او يصح ان يترك ذلك المعروف فيترك
معروف اخر او يترك مثله اعظم من المصداق كوى يتركه او يصح ان يترك الاول
مسترا اخر فيسجد لا لا امر ولا الهى ولا لا حلال المعصيه الى ههنا والاربع
الا يورث له باله نفسه او دها بسم من اعفا به لا في مثل هذه الحاله فاح له الامر
ان يصح للتأخير كالمطوبه كالمه والتفرد والاف فال المعروف وكذلك فصول الامر
والهى عنه عدد ذلك او يوارى كان يورث الى صوره في ماله فان كان انما واما له
يورث الى ههنا نفسه كان الكلام في ذلك الصلوات في حقه على نفسه وان كان
ذلك لم يرب عليه الامر والهى من حيث لوديان الى وقوعه مكررا واعلم ان الامر
والهى لا يارى بعد احلال هذا الشرط وان كانا قد خشنا من كان لهما كوى عليه
من الملات في النفس والبال اعراضا الى ان ياتى بتوحيدها حتى بعد ايه كوما فله
كن من ماله عليها السام كالحسن على وزيد على وانما لهما عليهم السيار والى
ين في ذلك اعراضا الى ان لم يخلط الامر كولا الهى ولم خشنا من حيث ان يكون ذلك كوما
لنفسه وماله الملات من غير فانه وذلك لا يجوز والخاص ان يعلم او يعلم في
طنه ادا لم امر بالمعروف او لم يمتنع عن المصداق الى يصح المعروف ووقوع
المكر لا يكون بغير ذلك او يعلم في طنه لم يترك الامر والهى وجه في كماله
هذه الشرايط لزمه الامر والهى في ما هو من حيث من رجا ذلك من الدايه الوعط
والخوف بما عند الله سبحانه والى الله تعالى في ذلك لهما ووه الى غيره والا
عاجزه الى الوعيد والى القول الحسن فان لم يمتنع ذلك لهما ووه الى غيره وان لم يمتنع
الا انها عن المكر الا بالعرب بالسوط والعصيه في ذلك لهما لا يصرف عنه الا بالمال
والضرب بالنسف لم يترك ذلك وول ذلك معبدا لا مكر بالسوط والى العبد رهاها واما
وجب القيام الامر بالمعروف والهى عن المكر في هذا المصداق العبد ان المعروف

الجميع عن المصداق في دفع المعروف ولا دفع المكر فان لم يكن ذلك بالامر لنفسه ولا
منه لعل الامر بالصعب كانه يترك حربه عنها ولا الله سبحانه والى ان يعلم
المؤمن اسلوا فاحوا منها فان بعد احدا هاهنا الاخرى فها لولا ان يمتنع في نفي
ان سانه فامر ولا صلاح سراسر الفاعل عدو الناس من دفع الصلاح واعلم ان
الصالح انا في باب الهى عن المصداق في السام كن في الرمال انما وليس فاما واما
الامر بالمعروف لاخر الفاعل والى الفاعل الا في كان ههنا كلام وهو صنفان بالامر
دفعهما احسن الا في من الامر بالمعروف والهى عن المصداق فاعز ذلك عن اعادته هاهنا
بما هو الطرقة لم يترك الكلام في هذا الفصل الهوى في الوعد والوعد
وما يمتنع هاهنا فالصاحب الكتاب رضي الله عنه وارضاه قد
ذكرنا ما ليس من جملة الاطلافا في من فعلا الخبايا ما يعلمون بغير علم اية الطاهر والى
العام بواب الله عز وجل يعاقبه وما يعلمون ذلك فافضوا ذلك في دفعه فاصلا كسهم
الوعد والوعد المساول لنسب الوعد والعقاب وما سيع ذلك من الكلام في احكام الوعد
والوعد واسماهم الوعد في السورة باخرها عليهم ما لنا في ذلك من دفعه فاصلا كسهم
فاطر الصلوات في الوعد والوعد في طنه في دفعه فاصلا كسهم
اما الحيله لعله في طنه في دفعه فاصلا كسهم
وامن واه خست الهوى في دفعه فاصلا كسهم
بالعفو وادار خست في دفعه فاصلا كسهم
المدح والى بواب الله عز وجل يعاقبه وما يعلمون ذلك فافضوا ذلك في دفعه فاصلا كسهم
جمعوا وان راوا خست في دفعه فاصلا كسهم
الاطم الحيط وكلامه في دفعه فاصلا كسهم
النظام في دفعه فاصلا كسهم
النظام في دفعه فاصلا كسهم
على العصه وان راوا خست في دفعه فاصلا كسهم
في دفعه فاصلا كسهم
والعقاب بالنوبه وسار سها النظام في دفعه فاصلا كسهم
النظام في دفعه فاصلا كسهم
وحام هذا الفصول كمال عرضنا من الكلام في الحيله لعله في دفعه فاصلا كسهم

منها
الحال

في دفعه فاصلا كسهم

في دفعه فاصلا كسهم

في دفعه فاصلا كسهم

• أما الفصل الأول فاعلم ان المدح هو قول من غير ان يرفع حال المذكور مع الفصل
 الى الرفع منه والاعظم هو قول او فعل او خبر من غير ان يرفع حال التثنية مع الفصل
 الى ذلك واما العواب فهو ما يقع مسبقه مع المدح والاعظم مع قوله على وجه الجزاء
 واما التثنية فهو قول من غير ان يرفع حال المذكور مع الفصل الى الوضع منه واما
 الاستعفاف فهو قول او فعل او خبر من غير ان يرفع حال التثنية مع الفصل الى ذلك ولهذا
 يكون من دمر غيره مسبقا به وكذلك من دمره في وجهه ريس او خبر في الضمان او اخص الفرض
 واما العتاب فهو ما يقع مسبقه مع الفصل الى الاستعفاف مع قوله على وجه الجزاء واما
 الفصل الثاني في استحقاق العواب على الطاعة وانه دار في السلام منه مع في موضعين احدهما
 العواب يسمى على الطاعة والآخر اذ استحقها واما استحقاقها اما في الموضع الاول وهو
 ان العواب يسمى على الطاعة فاذ ارادنا ذلك فكيفما في موضعين احدهما ان يسمى على ما يقع
 والثاني ان ذلك لا يقع فيكون نوابا اما الاول وهو ان الطاعة هي عليها يقع بالحق
 بدل عملها لا في حال الرضا والطاعة الساقفة مع انكار قولنا غير شافيا من غير قولنا وبعينا
 المحسن عن البيع والارام السنا وخرى اخرى انزالها لا في حال الجزاء وخرى اخرى ان لا يسمى
 الا في حال المعصية كذلك لا يجوز ان يرفع العواب في حال المعصية والا فلا ذلك طالما فيها بقاء الله
 الا في حال المعصية ان يرفع السرو والفتح لعملها المظلم ويتركها النافع
 عنه وحده يكون في المعصية ان يرفع السرو والفتح لعملها المظلم ويتركها النافع
 الحاصر وحده يكون في المعصية ان يرفع السرو والفتح لعملها المظلم ويتركها النافع
 المعصية واما ان يرفع المعصية في وجه الجزاء وبعينا لا يحسن الارام الساقفة مع
 المعصية مع المدح والاعظم المعصية في وجه الجزاء وبعينا لا يحسن الارام الساقفة مع
 اذ كان جله غير ساقف الا في حاله فان قيل هل لا في مقامه التكليف استحقاق
 المكلف للمدح على الافعال والتثنية الساقفة فليس المدح لا يقع بها لا عند اذ في فرد
 يقع معصية وقد يترك ان يرفع في المعصية الحاصره ويترك ما من غير معصية لمجرد المدح
 وبعد فان المدح كما سبق على انه يحده فانه يسمى على من علم من المكلف فعل الطاعة
 وترك المعصية والذي يسمى في مقامها المعصية لا ان يكون في فعل المعصية اذ
 في حسن الارام الساقف لانه فان قيل في المعصية في تركها لا يقع به اعتداد
 ومعاذ ان احدنا قد يتركه في وجه السلاطان من وجهه وبعده ورسالي ما جعله من
 المساقفة في ذلك فليس له ان يرفع في ذلك ما يرفعوه في ذلك مع الحاله والمفسر
 والمبايع الى الخصل له لاجل مدح السلطان من اجل حاسنه في لو لم يمدح المدح فانه لا يرفع

المدح المسمى على العواب في وجه الجزاء وبعينا لا يحسن الارام الساقفة مع

به ولا عتاب وبقدر ان المدح لا يرفع في مقامه التكليف الساقفة فان قيل في مقام
 العواب اما يسمى على الافعال الساقفة ومعاذ ان احدنا يرفع العواب على الافعال
 فيه خمر وقد لا يرفع كذلك فان الذي الصالح ربما لا يرفع المعصية فما يرفعون من
 الطاعات والحمد ولا يخرج بذلك من استحقاق العواب قلنا ان العواب ان يكون من نفس
 الفعل مسبقا لا يجوز ان يكون في مقامه اذ في سبدا وفيما يرفع ولا سبدا في مقامه ان يكون
 هذه الميزة فان المعصية حصل في سبها وهو العقب وذلك مما لا يخفى وكذلك في المعصية
 حصل ما قبل المعصية بعد حصولها وهو الحاقطة سبها ويوطن النفس على المعصية
 الوارد عليها ولا سبدا في ذلك مسبقه عظمه فاما قوله ان العواب يسمى على المعصية
 المسبقه فما يعود من الطاعات واحباب المعاصي فهو غير مناسب فانه لا يعرف من مسبقه
 فيها او مما يرفعها وهو قوله نفسه في الحاقطة عليها والاستعفاف بها فاعلم ان هذا
 ان في ذلك مسبقه عظمه من الموضع الاول وهو الطاعة يسمى عليها النوا واما
 واما الموضع الثاني وهو العواب في غير النوا كما ان في ذلك علة وحدها
 لغير معناه فليس في العواب من الفصل الثاني في العظمة الحاصره الارامه ولو
 كان العواب لا يسمى الا في حال الجزاء ان يرفع موقفا مما يحسن من الفصل الثاني في العظمة
 الحاصره الارامه في ذلك مع التكليف من حيث لا يدركه وحسن افعال الانسان العوا
 مواجلا ومما هو العواب التي يكون تكليف المساقف الوجه الثاني في ذلك العواب
 في مقامه يسمى في العظمة من فعل الطاعة واحباب المعصية وسبها عظمها
 سبها فان يرفع العواب من العظمة على الطاعة وبعينا لا يحسن الارام الساقفة مع
 الارام والعلم بذلك ان العواب في ذلك العظمة هو العظمة في مقامه التكليف الساقفة
 هو المسبق لغيره في وجه الجزاء وبعينا لا يحسن الارام الساقفة مع
 الثاني في العظمة يسمى على العظمة الطاعة حاصرا واما الفصل الثالث
 في العظمة يسمى على العظمة فالعظمة مع في موضعين احدهما ان يسمى
 عليها العظمة والثاني في العظمة فانه يسمى واما اما المعصية اذ لا يترك في ذلك
 ان يترك ان العظمة سبها في المعصية والعظمة في ذلك في مقامه
 هذه المعصية فانه يترك في العظمة لا في العظمة في ذلك في مقامه
 او ما يسمى عليه من الارام او ما يرفع في ذلك في مقامه في ذلك في مقامه
 في العظمة لان العظمة لا يترك في ذلك في مقامه في ذلك في مقامه

[illegible]

فلا يفعل في عور بها عوراً فاسداً وبها عوراً فاسداً الشرح هو انجاب
او انفسه العلوية والاحجام الطاف واسرع من ذلك ما منع من اسوا النوايا السيئة
على الطاعة والعقاب المستحق على المعاصي فان قيل السر مدبر في معصية العبد لا يعظم
مراعاة له فاعلم معصية سعي عليها من العقاب استوجبا سعي على اعطى طاعة من النوايا
قدسية ما ذكره من خراز اسوا فيها فلما الجواب عن ذلك ان الامر وان كان كذلك فانه
ذلك لا يمنع مما حوزناه من اسوا النوايا والعقاب له لحوز ان يعمل المكلف طاعة
كسوى غيرها اجزا من النوايا مثلا ويقتل معصية واحد سعي عليها عشرة اجزا
من العقاب فساوى التسعة عشرة رد ذلك لا يخرج معصية العبد من كونها عظم مطالعة
لده سمع لا اما منع ان يساوى الطاعة الواجبة المعصية الواجدة فاما الطاعات
الصورة فلا يمنع ان يساوى المعصية الواحدة فان قيل لو اسوى نوايا
الطاعة وعقاب المعصية لم يخل الى ذلك اما ان يدخل الجنة او النار لا بد من
السنن دارا له ومحال ان يدخل النار لا لا سعي في العقاب و قد سئل لاسي
الذات لا يحسن له ان يدخل الجنة ولا نوايا له لان الاصحح على ان المكلف اذا دخل
الجنة فلا بد من ان يكون منزهة اعلى من مرتبة المكلف عظم من النوايا والحواس
ولا يكون اعلى من مرتبة المكلف عظم من النوايا فان قيل لو اسوى النوايا والعقاب
للمكلف الواحد لورى ان بعض هذا الاجماع في اجماع منه فلما اما ما ذكره السائل من
من اسوا نوايا وعقابه لا يجوز ان يدخل النار فسامر ان لا يلازم ذلك على ذلك واما ما
ما ذكره من ان المكلف متى دخل الجنة ولا بد ان يكون منزهة اعلى من مرتبة المكلف عظم
فسامر ايضا لما ذكره من الاجماع واما قوله ان ذلك يكون الا نوايا فهو عظيم
لا لسنن في الاجماع ما علم به هذا الفصل الذي ذكره من ذلك ولو كان من
قد ما ذكره من البعض مدح وجوروا اسوا النوايا والعقاب فلو كان من نوايا عظم
الفصل الذي ذكره لما جسر من معاصيه فادفع ذلك وسمع ان يكون منزهة المكلف الذي
سوى توانه وتناهي على من له المعصية على ان يردده التعقيل من المنافع ما يجر به عظم
ودخول ان يكون ذلك سقاه ابي صالح عليه واخافا ذلك حاطة له من السائقين
ان لا مانع من جهة العقل ولا من جهة الشرح من اسوا النوايا والعقاب واما النوع
المالك وهو انما زاد احدهما على الاخر فسطا اولهما كما هو هذا وهو مدحها وادفع

في ذلك اختراجه وخصوا بالاحكام النوايا والعقاب لتدخل الواحد ومعوا من اسوا احدهما
بالاخر والقبيل على وجه ما ذهب اليه وفساد ما ذهبوا اليه انه يفسر من عور بها عوراً من اسوا
عبر اسما من نوايا كسرها فانه ما سعى على ذلك فدرام الدرع فاذا اراد ان يفسر به
العقوبات على الهلاك في النار وما سقاه ما سقى ^{سعى} كما رعد في امصه والعقوبات دونها
سعى على مدحها اصبر ما كان سعيه على ما لم يدر على كثرة القلم ولغيره من ما حشد العلم لا بد من
اسم على المذبح العظمي واما في نه ان يمدح لانه قد سعى على ان يكون منزهة عن
والاخر على المعاصي من النوايا والاحكام المذكورة ما سقى عليها من ذلك ما لم يدر
الاخر انه لو اسقى عليه من المذبح اقل من ذلك ما لم يمدح به واداسمط اسقى في الدرع
الاقل المذبح الاكثر من اسقى عليه الدرع كان لم يوجد وجوب اسسقط ما سقى
عليه من العقاب ايضا لا يمدحها ان ثبت لها واحد وهو قول المعصية ونزول الواجبات
ما اسسقط لهما واحد وهو الدرع على المعصية ولا يجوز ان يسقط احدهما دون
الاخر وكذلك فانه قد قرر في الفصل ان من اهدى لغيره فلما ما سقى عليه قدرا
من المذبح فمزا له ولما سقى على ذلك وما ثبت ان اسسقط ما سقى عليه من المذبح على
هذه العلم وادام ان الدرع الاكثر سسقط المذبح الاقل وحل سسقط النوايا
ايضا لا يمدحها ما سقى به المذبح كان لم يوجد وقد سما النوايا سعى ما سقى
المذبح والعقوبات سسقط ما سسقطان وبذلك على وجه ما ذهبنا اليه في الاجاب
فوالله تعالى لا يستحق عقوبات ولا على الشرط لخط ما كان سعيه على
الطاعات ولو قد سسقط ما يقول له المرحمة من اجماع النوايا والعقوبات المختلفة
الواحد واما ما سقى من المذبح وهو اسسقط الاقل الاكثر من السعد من النوايا
والعقوبات والمذبح والشرع ما كان سسقط ما سسقط من النوايا والاحكام
احل ابو علي في ما سقى وذلك بعد ان رها شيئا سسقط به في نوايا
مثلا اولها ما سقى من سسقط من العقاب في كل وقت وعشرة اجزا من نوايا سسقط
عليها من النوايا في كل وقت احد عشر جزءا سسقط العشر من نوايا سسقط
وسسقط عشرة اجزا من نوايا سسقط من النوايا في كل وقت واحد من نوايا سسقط
وهذا الصغار واما في الصغار فمثلا ان سسقط من النوايا في كل وقت سسقط
عشر اجزا وعقل معصية سسقط عليها من العقاب في كل وقت واحد عشر جزءا
سسقط العشرة الاخرى من نوايا سسقط من نوايا سسقط عشرة اجزا من نوايا سسقط

الدم والعقاب فاما لما سقطت دلت نفسها لا يبرأها وانما انما سقطت منها
اما الموضع الاول فالمرء من المعصية هي الدم على المعصية والعزم غير المماثل
لا التوبة والاباء هي الرجوع وبرت العود وليس يمكن المكلف ان يرجع عما فعله الا بالدم
والعزم على ترك المعاصي ومن فعل ذلك صار مفعلا وليس معصية وورد اخبر من فدا
الاخلاق فانما يتوب منه فوفا على معصية على الا معاودة فلو كان معصية معاودة
وانما يتوب منه اخلا بواجب معصية على ادعاؤه عزم على ان الواجب وهو
ارادة معصية او وليس له فان قيل فقد كثرت التوبة هي الدم فما هو الدم والدم هو
خسر راسه على ما قاله ابو علي انه هو من الاعقادات على ما قاله ابو هاشم قلنا
الصحاح من الاعقادات والدم على ما هو لوصف امر اخر هو الاعقبات
لما لا يجمع الاعمال الا بعد ما على اخر كان يجمعها احدا على معصية في الفعل والدم
مع الماسع عليه لا يكون رادما ولا يكون رادما ولا يكون رادما هذا الاعقبات في هذه
الطرائد واجبة في كل امر لا عليه منها من وجوه معصية ومعلوم خلافه في كل امر
فبقي الاعقادات فان قيل كيف يقع فلو كان ان شرط في صحة التوبة ان يعزم على ترك
معصية او امتثال ما لا يفي به من العمل ارادة معصية ولا ارادة فعلها قلنا
اما عندنا المخرج بذلك انما هو معصية او تركه ما ذكره من ان يعزم على ترك
واما الموضع الثاني وهو التوبة بسقط الدم والعقاب واما لا خسر عليها بعد كل مجرب
اسقاطها فبها هو معصية او التوبة لا بسقط العقاب والدم على المعصية
فعلما بما هو عليه بسقطها انما بسقط الله سبحانه اسقاطها والليل على معصية او
الامر بالدم من الدم على مجرى الاعذار من الاسات بما فيها والاعذار بسقط الدم المشق
على الاساءة فكل ما جرى مجراه اما ان التوبة تجزى عن الاعذار من الاسات والى على
على ذلك انهما قد استصفا في رجل واحد منهما ذلك في بلاه ما مرط منه وليس مع المكلف
اكثر من ذلك واما الاعذار بسقط الدم والى على ما فعله في السامع فاما انما هو
كلما هو جنتا من دم على ذلك واعذر البلاء والفرق في الاعذار ووطنها معصية في ذكائه لا خسر
على ما تقدم الا ان يترك من اسفل على الاقرار طرعا واما دم على ذلك وورد له ان يترك وعزم
على الاعباد الذي ذكره في الغاية في مودسا والدم عن قاصد ان لا يترك وعزم
ولو انما هو على ما سلف والمال هذه لا خسر على العمل لا لوفا والعلم لا يترك طرعا في ذلك
فيه فبما الاعذار بسقط الدم واما ما ذكره من مجراه ان يترك ذلك فوالى على
ان الاسات في العمل وجب لاسترات في الحكم فاذا كانت العمل في اسقاط الاعذار فبها

لا للمجرب ولا في ما فعله ولا في التوبة فبما رتبته في هذه العلة هي انما رتبته في المعصية وهو
سقط الدم والعقاب بما والاذا غلب على التوبة السامع بالدم على ذلك خور وفرض اول
باب العذر من هذا الضابط ما دل على انه على التوبة فاعلم ان التوبة فاعلم ان التوبة
ما هنا وفرض السامع مع التوبة في قوله وان لعقابتها تاب وامر وعما لما هنا من
من وجوب فبها على معصية فبها التوبة على الله ليس يعجز السامع انما هو ليس
من وجوب فبها على الله عليهم وحال الله على حكمه وفي موضوعه لا لا في اللغة
كقوله على الله على الماسع السامع على ذلك فبما التوبة بسقط الدم والعقاب
والخسر في التوبة اسقاطها عذرها وبطلان فبها المخرج من التوبة فبها
عذرها الا معصية الله اسقاطها واما الموضع الثالث وهو التوبة بسقط الدم
والعقاب نفسها لا يبرأها والى على عليه وجوبه في التوبة من الدم على مجرى
الاعذار من الاساءة السامع على ما تقدم من ذلك وذلك ان الاعذار بسقط الدم
نفسه ولا يعتبر به ان يكون الخسر مستقلا مع عظم كذلك التوبة ومفسر التوبة
لو كانت تترك العقاب كحل من التوبة لما كان في التوبة في التوبة وكما هو من
هو مستكمل على ان يعرف فبها لا يبرأ من التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
من جرحه وفعت عليه وفرض ان يبرأ من التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
انما دفعوا في التوبة واما خسر في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
تترك العقاب لعظم توبها وفرض انما يبرأ من التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
توب التوبة لو كانت تترك العقاب في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
الشرط لوقع من التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
لا يبرأ من العقاب الا بالدم في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
كأن تترك العقاب لاجل توبها في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
او من التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
خسر لعزمه في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
دليل على ما تقدم من التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
المعصية في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة
فلنا ما لم يبرأ من التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة في التوبة

[illegible][illegible]

الطام زلت جرمانته على قوله الظفر لا يفسدوا له اصبغ المبالغة بمعنى ان يفسد
اصلا لغيره اذ لا يفسد على غير الخصال التي اوصفها فاما خصل فدا من الخصال
روى قطع المبالغة وعلمنا جعل الاحكام والمجاز ذكلا على بطلان هذه المبالغة في تقديره
المجلد ان الاحكام منه وامار الماني لا يسمع الا يسمع فالتدريج له في قوله انما
يبلغ لانه لا يلامر والابناء لا يلامر حكمة المبالغة ان يفسدوا له الخوارج
ليس حصصه في نفسه وجودها لوجوده وقت في اسمها اربا فحدا لما قبل الوجود
والا يكون والد عنها الا يخلل خرج وجودها من نفسه والامكان ان لا يستلزم ولا يضاعف
وفيه بعض المتعلمين الى الجواهر يبع الا وفت لا يسمع وجودها في نفسه وهذا
قوله لا يلامر بعد وجودها الوقت الذي وجد الى الماني والدالت في اسمها صرائف
الاسماء ارب ولاحكام صراف ولا يلامر اسمها الوجود اربا وبعد ذاك ان الظاهر
ما بين وكان التبريد على بعض الفقدرة عليه فانفسه والناظر في حاله على ان في زمان الله
مع اخر طرفة العبد انه قد انتهى الى اوقات الله عند الحصر في الحد وقت الله لا يسمع في الله
وهذه هي الفقدرة على المبالغة في حاله وكان على ما يخص في الروي فوقف في
مع كل الوقت لا يسمع حد وجوده زمانه حال سائر احوال الوجود مع الفقدرة على المبالغة
الجواهر الاحدى صفة فيه فبطلان لا يسمع الا لا يلامر واذ لا يسمع لا يلامر ولا يلامر
اما من خرج الى الله والاشاكت في وجودها في شئ من شئ في التبريد في الفقدرة على
تأخر المبالغة في شئ لا يسمع في الله اولي الفقدرة على وجودها في حاله في الفقدرة
الطام الى الجواهر ان لا يفسدوا له الخوارج وجودها منه على الجواهر غير او الله
تعالى لجلد الوجود حاله في وجودها بطلان هذه الفقدرة ان الله لا يلامر بعد من
ما في جلده الوجود لا يسمع في الفقدرة على وجودها في شئ من شئ في التبريد في الفقدرة على
ابو القاسم في الجواهر يسمع في الله لا يسمع في الله في شئ من شئ في التبريد في الفقدرة على
الجواهر في الله ولا يسمع في الله لا يسمع في الله في شئ من شئ في التبريد في الفقدرة على
هو الدنيا والما لا يسمع في الله لا يسمع في الله في شئ من شئ في التبريد في الفقدرة على
ولكي في الجواهر غير في الله لا يسمع في الله في شئ من شئ في التبريد في الفقدرة على
حادثا واقفا ما يسمع في الله لا يسمع في الله في شئ من شئ في التبريد في الفقدرة على
اسمها الوجود بطلان في الله لا يسمع في الله في شئ من شئ في التبريد في الفقدرة على
لها له وهو حال وارضا المانع حازا في طحال الزمن في ذلك في وجودها في شئ من شئ في التبريد في الفقدرة على

[illegible]

[illegible]

ولا بد من الميراث والهرط والمخارج عليه أما القسامة فتعبر بالثمن الذي
تضيقه أما يومه فالتاريخ عليه قول الله تعالى وما من إلا ذكره مما يحسن حسابهم
وإدراكهم الله تعالى أولها فإولى راجب اعتناء وبدل على ذكره من رضاء الله
وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله رضاء الله تعالى وهذا الموضع سلا الإجازة وأما كفيه
فما بين يديه فاعلم أن ما ساءه الله تعالى لم يلحقه ليست كفايته معهم لعقوب الحاسمة الله تعالى
فكذلك من الواحد من يوصل لكل واحد منهم سلاماً ويذكر في السلام في المسألة والذي يدرج
توابعها فلو لم يتكلموا لم يدرى السلام وليس أن المرسلين لم يعرف ذلك من أن الأخبار
وأما أنطون الجراح والذي يدرج عليه قول الله تعالى الجرح على أوفاهم وتكملة أديهم
وسبقوا عليهم ما كانوا يتصورون إلى غير ذلك من الآيات والأخبار وأما كفيه
ذلك وقد اختلفت في كفايته منهم من قال إن الله تعالى يوجد الجراح إلى السلام فيما بينهم
في وقتهم من قال إن الله تعالى يوجد السلام في الجراح وتروى في كفايته ظاهر القرآن الكريم
فلو أن السلام من فعله ليعلم أن ما بين يديه من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام
فإنه يدرج على وجه الحقيقة وأما القسامة فالذي يدرج على توابعها من السلام في كفايته من السلام
كتاباً عليه وتوابعها وتوابعها ما بين يديه القسامة في كفايته من السلام في كفايته من السلام
الأحصاء فأنزل ذلك في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام
تعبه أحد القسامة في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام
ضارورة ذلك القرآن الكريم وعد ذلك في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام
ظهر في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام
نوعه قول الله تعالى ويصحب الموارث المصطفى الغنيمة يومئذ ما من خلق من خلقه
إلا جهر ذلك وأما كفه اللون وما الذي يورثه من كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام
في الحساب في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام
طلبه أو أن التوابع له كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام
أسانيد في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام
ما حصر إلى الموضع بصوت سمع جميع في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام
سعادته لا سعادته وبعد ما نذر في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام
العامة بصوت سمع جميع في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام في كفايته من السلام

[illegible]

لا يعلم الا بالذوق وهو من اخص لطيفه لما ظهر في الادوار والاعمال الموصوف
بها وما خارجها من الاسرار ما يختص من الاجال فيسروا وحاصل العلم الموصوف
دور في احوالها واليه ومعظم خبره من هو سائر البشر ذلك ليعرف على ما يجد احداهم
منه دور واحد من غيره لا بد في صغر في ضمنه من الابد والابد والعلوم صوره
هو هذا السبح كما يستعمله من العلم الوجداني الذي لا يثبت في العلم الا من لا يثبت
فادر والقادر لا يثبت كونه حاصلا في علمه فاما ان سب احكام القادر الى ما يعلمه
احكام القادر في العلم لا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
ولذلك لا يتحقق في جميع الادراك ولا يثبت ذلك في العلم ولا يثبت ذلك في العلم
ايكون هو الا في العلم ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
من يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
الافق هو العلم في ان يكون هو العلم ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
العلم في ان يكون هو العلم ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
ان يعلم كونه من ليس بقادر ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
فما اذكر كونه من ليس بقادر ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
الحاصل في العلم في ان يكون هو العلم ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
واحد في العلم في ان يكون هو العلم ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
قد يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
من نواب او خفاف في ان يكون هو العلم ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
كان من الغير في ان يكون هو العلم ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
العلم في ان يكون هو العلم ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
الاطفاء من علمه فاما هو حصر من في ان يكون هو العلم ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
الذي خلقه سموات وارض في ان يكون هو العلم ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
كثير من من لطفه فاما احاديثه في ان يكون هو العلم ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
مجادد وعلمه من علمه في ان يكون هو العلم ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
وحيثه في علمه في ان يكون هو العلم ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم
من علمه في ان يكون هو العلم ولا يثبت كونه من ليس بقادر ولا يثبت ذلك في العلم

[illegible][illegible]

[illegible]

ومن بعد الله ونسب له فان له اوجهم حاليين وما ابلوا وخذ الاسند ذلك
الاسم على الذات الله تعالى وتعدك على حروفك البار والبار وما وكلمته وعنه
الله تعالى البار والبار وما ابلوا وحلوه اما لا والبار والبار
افضل وتعدك على حروفك والاسم على اما الله وتعدك على حروفك فان
اوتى لفظه في اللفظ والبار هو البار والبار، وذلك لظهوره في اللفظ
ومن بعد الله ونسب له اسم ولفظه من لا وتعدك على حروفك والاسم
افضل وتعدك على حروفك البار والبار ذلك اللفظ ما اما ان تملأه
فيها الاسماء على الحروف ويعدك الاسماء في الحروف ويعدك على حروفك
عامة في اللفظ والبار ذلك اللفظ البار والبار من حروفك البار والبار
في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
البار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
الاسماء في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
قال على ان حروفك البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
ماله في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
ليس من حروفك البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
لا الاسماء في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
ما لا الاسماء في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
عنه الله تعالى البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
قوله رجل اور حلال في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
البار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
لوحده في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
الحروف ما اسم البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
وذلك هو حروفك البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
ومن بعد الله ونسب له اسم ولفظه على حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
منه ولا يحد حروفك البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
فان فلكل حروفك البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
لا يحد الاسماء في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار
ان اللفظ البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار في حروفك البار والبار

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

لسان الكلام مع الفعل المعاني لا خير فيه ولا بد من دخول العطف بعد ما كان في الاول من نقل
 هذا الخبر على الحكم بل في قوله ان يكون اراد بذلك انه نفي بعض النوب جميعا بل
 النوب فان قيل هو ان السمع قد دخل في دوام العقاب فظاهره وان لا دلالة فيه
 بد على انقطاعه وليس في دلاله العقاب ما يمنع من دخول مدعيه يوما وليلة
 وباريهم ابد الابدين لان العمل ببعض النوب قد قدر الحايه فاذا زادت النوب
 عليها كانت الزيادة عليها والله تعالى يفعل البطول لا يستأجر ويدور في ذلك يقولون من
 حال المسنة فلم يفسر ما لها من جبال التيمم فلا يجرى الاثام وهم لا يعلمون ان
 يكون غراب الا بمراسنة يوم واحد قلت ان المورد لهذا السؤال لا خلاف اما ان يكون
 من المعترف بالمانع العقل الحكم واثبات النبوة والمعرف بالشرع وبمعها والمعلمين
 لذلك او انه قد كان من المعترف ان لا يكون منه بل ليس مكانه في هذا المسئلة
 لانها مرجع لا يعلم الا بعد العلم بترك الاصول واما مسئلة ان ينزل الكلام في قدره
 المسئلة في اصولها فاذا اعرفت حسن الكلام في هذا الفرع وامتنع وارضا من المعترف
 فيجوز ذلك خوفا له من وجه واحد ما على وجه الحكم والشرع واجد الفصل اما الاول
 فهو ان يقول فراجع كل من اعترف بصدقه عليه السلام وصدقته فلا خلاف بعد
 انه على ان الشعار يخلدون في النار وعلم ذلك ضرورة من من ليس في هذا السطر
 وورقه من صرح الفراء في مواضع كثيرة وان لم يكن الوجه منهم الا بونا واحدا
 او بتابعه واخيه معا حتى ينزل في حقهم مع قوله معا فيهم ونفاض من هذا
 جاز ان يحسن في العساق لان الوجه الذي اختص به في حق العساق
 وهو قوله المعاصي رفض من ثبانت في حق الشعار فاذا كان في
 احدهما جاز في الآخر فقله ومع قل ان لا اقول ان ذلك الشعار
 ايضا خرج من الذين كرهه ما هو معلوم من من ليس في هذا السطر
 صرحه وكذا لا يطالب في الاول في المسئلة في صرح في الكلام
 معه كالسلام معهم كما وقع في المسئلة في حق الشعار
 لما خرج من مواضع الوجه في الشعار في حق الشعار
 ووالله اعلم بوجوب هذا الوجه غير اني اعلم على وجه الحكم
 ان الله تعالى لا يعلم احد الا بالحق ولا يوصل الله الامم كقمت

من العقاب فاقول ان ظهور الشعار عدل وانه يسمي مونة لانه فعل حكمه وان لم يعرف
 وجه ذلك على الفصل فلما افترض من ان العساق ينزل هذه الطريقة وهو لم يثبت ما كانت
 في الشعار انما اوردنا من الادلة الواردة في الكتاب الكريم ان لا يسلط على خلقه ولا
 يمكن دفعه فصار في ان الشعار ليس على حال الاساس ووجهه لحواله فيه
 لان ما حمله الاساس من الامور ان كونها بغيره وهذا بوجه علمها في قوله في العساق
 من ان قال في الشعار من ايعر يخلدون في النار وانه يخلدون في النار في حقهم
 بغير اسحاق يكون ظاهرا وليس بغيره وان لم يعرف ذلك معصلا فبما هو كواكب على ذلك
 واما الجواب على طريق ان الفصل فهو ان يقول ان العقاب على العساق وان كان الواحد
 خارج عن جري العقاب ولا يستلزم ان يفسر قوله انما يفسر ذلك العقاب لان المسئلة
 واحد وهو قول المعصيات ونزل الواجبات وسحقا على وجه واحد وهو الاستحقاق
 والادانة وسحقا بغير الاستحقاق وسحقا واحدا وهو النوبة والادانة فاذا كان
 سبهما المتبى لهما واحد وجههما الذي يسحقا عليه واحد ومبسطهما بعد النبوة
 واحدا جازي محرم واحد ولم ينفذ في دوام ولا في انقطاع وقد ثبتا الفصل هذه
 الدلالة في الجنة العقلية فافتر ذلك على احادته هاهنا فاذا لم يستحقا في غير
 في الانشاء راجعت استحقاقا والعقاب راجعتا لساويا بهما في الموتى جميعا وطلوع
 ما اورد السائل وهذا من من يصف فاما قوله تعالى خير اسم شيعتنا فلا خلاف
 انهم يظفرونه لانه يستحق العقاب معصية فلما في حبسها وذلك اليه احد وقيل
 ان الذي يترك رجا الله غفوه منها في كونها ما استوا قلنا فلا ذكر في ذلك
 للدوام ولا لا تعلق فلا يدرى في احد منهما ما اقره من الادلة في ذلك على دوام
 عقاب العساق فلا ينعونه ما ذكره ومن حمله ما ينعونه في الاخبار لا يروى
 عن النبي صلى الله عليه واله في ما روى عنه عليه السلام ان قال خرج من النار رجل بعد
 ما نزع حبه وسره اى حماله ونجاه وما روى عنه عليه السلام ان قال خرج قوم
 من النار بعد ما محسوا وما نزلوا واما الذي يترك في الاخبار والحواش
 عن ذلك ما ذكره من اخبار الاخبار وخبر الواحد لا يوصل الى العلم على ما ذكرنا
 الادلة العقلية والسمعية التي قد صنعت في دوام عقاب العساق وما روى عن النبي صلى الله عليه واله
 عليه واله انه قال من خشيته شيئا فبما في النار انما يخلد فيها انما روى عنه
 عليه السلام انه قال من يرد في رجل فقل يسمه فهو يرد في من جاز في النار انما يخلد

في قوله تعالى خير اسم شيعتنا
 في قوله تعالى من خشيته شيئا
 في قوله تعالى من يرد في رجل

فقال يا ربنا الله جل جلاله والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 فقال يا ربنا الله جل جلاله والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 السوط طوله ما سجدوا على أسطوطه في راجعهم خالداً به فيها ولم يزلوا في النار
 فقال يا ربنا الله جل جلاله والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 الخ جازله سواء لا موقف بها والوجه الى الادله القاطعه اليه فربما ما يزال على ورام عتاب
 العساق ووجب ما لى اجازهم لا بما خالفه ما قد مننا من ادله العمل والسمع وقول
 قوله عليه السلام خرج قوم من النار انا وخرجون النوبة من اعمال اهل النار ان كانوا
 سجدوا في النار كما سجدوا في النار عليه بها فموتوا في النار وانا اخذتكم من اهل النار
 النار في اهل النار كما سجدوا في النار عليه بها فموتوا في النار وانا اخذتكم من اهل النار
 الاسلام كما اخذتكم من اهل النار عليه بها فموتوا في النار وانا اخذتكم من اهل النار
 على وجه الشبه في هذه حاله لا بهم لو اذخر النار في النار لكانت هذه حالهم
 وكما قال الله تعالى ولستم على شيء من النار فافهم منها معناه انهم من اسجدوا
 العذاب بقوله النوبة فانما النوبة ما كانوا قد اسجدوا في النار ولولا ذلك لو كانوا
 في النار والله اعلم بطل بعده الكلمة ما ذهبوا اليه ومع قولنا ان العساق في النار
 في النار **فصل في السقاغة** اعلم ان صاحب الكتاب رضى الله عنه
 ذكر السقاغة لوجوب اجزائها بعد في احكام اهل الآخرة والباقي المرجع بعلمون
 في العساق من السقاغة التي على السقاغة وهو في النار في النار في النار في النار
 على سقاغة ولا يابى فيها الاستفاضة المضار واذا اذنا ان حكم في النار في النار
 تكلمنا في حقه مواضع احدها في حقه في السقاغة وانها في النار في النار في النار
 وليس من يتركه وذكر الخلاف في ذلك اورا بعها في النار في النار في النار في النار
 في ذلك واما في النار في النار في النار في النار في النار في النار في النار في النار
 السقاغة هي سواء طبع الى الغرور في من رضى على خير يكون عرض السقاغة
 ما سأل لاجل سؤاله واما ما في سؤاله لهما جميعاً سقاغة والمرجع بعلمون
 لا يكون لسؤال سقاغة الامنا كان في دفع العسر وخط الطاهر خلاف ذلك
 فقال مع الورير الى الامير ليرد فلانا في رايه وعطيه كما قال الله تعالى
 عن جرحه وخطبه قال الشاعر
 فذكر في رايه لعينه الى ناله ليراد في رايه
 وقال احسن اسما لاهل الامير من وره وكان امر الحى وبارك رايه
 كلاما في رايه من رايه عن رايه واما الجود احسن رايه

الخ
 في رايه
 في رايه
 في رايه